



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: مالية، نقود وتأمينات

عنوان المذكرة

الدعم المالي الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية "مليرية مستغانم"

تحت إشراف الأستاذة:

بن علي عائشة

من إعداد الطالبة:

● مهدي حسنية

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر/أ	د. بن زيدان الحاج
مقررا	أستاذة مساعدة/أ	أ.بن علي عائشة
مناقشا	أستاذ مساعد/أ	أ.بكرتي بومدين

السنة الجامعية: 2014 / 2015

الفهرس

الإهداء

تشكرات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أ-هـ مقدمة عامة

الفصل الأول : نظرة حول القطاع الفلاحي في الجزائر

12 تمهيد

13 المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر

13 المطلب الأول: نبذة حول القطاع الفلاحي في الجزائر

21 المطلب الثاني: الاصلاحات الفلاحية في الجزائر ،دوافعها، أهدافها

26 المطلب الثالث: مضمون الاصلاحات في القطاع الفلاحي بالجزائر

29 المبحث الثاني: خصائص القطاع الفلاحي في الجزائر

30 المطلب الأول: الامكانيات الفلاحية في الجزائر

35 المطلب الثاني: الخصائص و المخاطر الفلاحية في الجزائر

41 المطلب الثالث: التنمية الفلاحية في الجزائر

46 خلاصة

الفصل الثاني: الدعم الفلاحي في إطار السياسة الفلاحية الجزائرية

48 تمهيد

49 المبحث الأول: سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر

49 المطلب الأول: ماهية الدعم الفلاحي

52	المطلب الثاني: سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر قبل سنة 2000.....
64	المطلب الثالث: سياسة الدعم الفلاحي بداية من سنة 2000 وتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....
77	المبحث الثاني: تطوّر سياسة الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تقييمها وأفاقها.....
77	المطلب الأول: تطور سياسة الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....
85	المطلب الثاني: تقييم سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....
88	المطلب الثالث: الواقع الفلاحي خلال الفترة 2005 – 2009 وآفاق 2010 .2014.....
94	خلاصة.....
	الفصل الثالث: دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي "مديرية مستغانم"
96	تمهيد.....
97	المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة و التنمية الريفية
97	المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية
88	المطلب الثاني: مهام واهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
99	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و أهم المصالح والحسابات الموجودة فيه.....
104	المبحث الثاني: القروض الفلاحية الموجهة لدعم القطاع الفلاحي.....
104	المطلب الأول: تعريف القرض الفلاحي، شروطه و أنواعه.....
110	المطلب الثاني: قرض التحدي.....
113	المطلب الثالث : قرض الرفيق
117	خلاصة.....
119	خاتمة عامة.....
124	المراجع.....
	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال:

1- قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16	نصيب الاستثمارات الفلاحية من مجمل الاستثمارات الوطنية المخطط الثلاثي الاول	01
16	هيكل الفلاحي المسير ذاتيا	02
44	جدول يوضح العمالة والبطالة في الجزائر في فترة الممتدة من 2003-2009 .	03
44	جدول يبين عدد العاملين فعلا في قطاع الفلاحة - القطاعات الأخرى - البطالة 2006-2010	04
57	دعم القمح الصلب في المناطق الشمالية والجنوبية خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	05
58	دعم القمح اللين في المناطق الشمالية والجنوبية خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	06
61	تطوير المخصصات المالية من الميزانية الدولة الموجهة لكل صندوق خلال الفترة 1990 - 1999	07
63	مقارنة تطور حجم الدعم الكلي لكل من الجزائر، دول المنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1991-1999	08
72	تطور المخصصات صندوق الترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية في حساب تخصيص رقم 302-071 خاص به ومدفوعاته الحقيقية خلال الفترة 2000-2009.	09
74	تطور مخصصات الصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب في حساب التخصيص رقم 302-109 الخاص به ومدفوعاته الحقيقية خلال الفترة 2002-2009	10
76	تطور مخصصات صندوق التنمية الريفية والاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في حساب التخصيص رقم 302-109 الخاص به ومدفوعاته الحقيقية خلال الفترة 2000-2009	11
82	تطور مخصصات صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب للبرنامج الخاص بالجنوب وبالضباب العليا في حساب التخصيص رقم 302-109-001 و 302-109-002 ومدفوعاته الحقيقية خلال الفترة 2007-2009.	12
84	تطور مخصصات الصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز لبرنامج الخاص بالجنوب وبالضباب العليا والتنمية الريفية في حساب التخصيص رقم 302-111-005 و 302-006-302-111 ومدفوعاته الحقيقية خلال الفترة 2007-2009.	13
86	تطور نسبة الدعم الفلاحي الكلي إلى الناتج المحلي والناتج الفلاحي خلال الفترة 2000-2008	14

2- قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
100	الميكمل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية	1
101	المجمع الجهوي للاستغلال	2

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الذي تفانيت واجتهدت في إعداده إلى:

من أنارت دربي وإلى من أغرقت بجنانها فؤادي إلى من نظرت في عينها سكنت وهدأت نفسي إلى من عرفت ولا أزال أعرف الفضل فيها إلى من أوصاني الله عزوجل "وصينا الانسان بوالديه احسانا" إلى رمز العطاء والتضحية إليك "أمي الغالية".

إلى الذي رباني على فضيلة الأخلاق وكان ذراع الأمان الذي أحتمي به والذي أعطاني من جهده ولحظات عمره فكان أكثر كرما وسخاء إليك انت " والدي الكريم".

إلى اللذين دمهم يجري في عروقي إخواني: حفيظة، سكينه، مختاربه، عبدالله، هشام، جلول.

إلى أعز ما عندي في الوجود أبناء أختي: أسامة، جلول، منال، يوسف، أسماء.

إلى أعز وأصدق وأخلص صديقة التي لم أنسى فضلها ومساعدتها بروبة فتيحة.

إلى كل زميلاتي وزملائي بجامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم خاصة دفعة 2015/2014 علوم اقتصادية: مالية، نقود وتأمينات.

إلى كل من حملهم قلبي ولم يحملهم قلبي

هذا مداد قلبي ومنتهى أمني أن تتصفح مذكرتي





تشكرات



في البداية نشكر الله عزوجل الذي وفقني في إتمام هذا العمل ونسأله تعالى أن يقودنا إلى ما فيه الخير والبركة والهناء والعلم والعمل الصالح.

أتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة على انجاز هذا العمل الذي اعتبره عمل ثمين كونه بذرة جهد طيلة مشواري دراسي طويل وأخص بالذكر الأستاذة المؤطرة " بن علي عائشة"، والأساتذة الكرام من بينهم: " د. بن زيدان الحاج"، " بكرتي بومدين" الذين لم يخلوا علينا بنصائحهم وتوجيهاتهم.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية وكذا الإداريين المخلصين اللذين وجدناهم بالقرب منا خلال المشوار الجامعي بجامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم.

أتوجه بالشكر إلى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية " بمديرية مستغانم".

ونسأل الله أن نكون وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

مقدمة عامة:

تعتبر الجزائر بلدا فلاحيا منذ قرون، نظرا للتركيب السكانية التي تشغله بحيث تتميز بالطابع الريفي السائد، وقد شهدت تحولات عميقة في القطاع الفلاحي نظرا للتغير الذي مس الإطار القانوني للأراض خلال الفترة الاستعمارية، وبالإضافة إلى اتباع سياسة التصنيع المتبعة وذلك بعد الاستقلال. وتبقى مسألة القطاع الفلاحي مطروحة بصيغة مستدامة في كل الفترات في قلب انشغالات عديدة من طرف الدولة لإيجاد استراتيجية مناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية. القطاع الفلاحي قاعدة كل اقتصاد وأساسه حيث يزخر هذا القطاع في الجزائر بمميزات متنوعة من شأنها تحقيق التنمية المستدامة بما فوجد فيها أهم المقومات الاقتصادية والجزائر كدولة معينة بهذه المسألة وبعد تجارب تنموية متعددة التي استمرت لأزيد من عشرين سنة بحثا عن فعالية تنظيمها الاقتصادي.

إن تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة فلاحية ذات استراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان، وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات استراتيجية، يترتب عنها المساهمة في تخفيف التبعية الغذائية وتخفيف الأمن الغذائي، والمساهمة أيضا في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات، وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الاستراتيجية، والتي رغم خضوعها لقواعد السوق وميكانيزمات التحرر الاقتصادي، إلا أن اعتبارها قطاعا استراتيجيا يتطلب تدخل الدولة في توجيهها، وفق أطر من شأنها أن تحقق هذه الأهداف، وذلك من خلال تشجيع وتدعيم الاستثمارات في مجالات فلاحية معينة تتميز بإنتاجها لمنتجات استراتيجية، وفي الوقت المناسب حل إشكالية الملكية العقارية حتى يتم خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، وهو ما سيساهم لا محالة في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي باعتبار أن الفلاح عون اقتصادي، وأن المنتج الفلاحي له قيمة مالية واستراتيجية، إضافة إلى هذا لا بد من تشجيع الشباب، خاصة من يمتلك تكويننا وثقافة فلاحية، على العمل في النشاط الفلاحي، والاهتمام بالصناعات الغذائية وتربية المواشي، ووضع سياسة دعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي، بمنطق الاحتياجات والواقع العلمي، مما يساهم في توعية وإرشاد الفلاحين وكذا ادخال المكننة وتحسين البذور... الخ، ووضع سياسة استراتيجية للرعي وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفترق إليها القطاع الفلاحي، في الوقت الذي يحتاج إلى العمل على تحقيق الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية، وما ينجر عنها من منافسة على المنتج الفلاحي من خلال تدخل الدولة ودعمها للقطاع الفلاحي عن طريق توفير موارد مالية لازمة بالارتكاز على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية من بينها القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتسهيل الحصول عليها فلا بد

من وجود سياسة مالية واضحة وطرق تمويل تتكيف مع القطاع فهو شرط ضروري لنجاح المخططات والبرامج المالية لنجاح عملية التنمية الفلاحية ووصول الإنتاج الفلاحي إلى المستويات المرغوبة.

وبناء على ما سبق يتم طرح الإشكالية التالية:

ماهي السياسات والبرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر في دعم القطاع الفلاحي؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- هل سياسة الدعم التي انتهجتها الجزائر في الألفية الثالثة عملت على تحفيز وتشجيع الاستثمار والعمل في المجال الفلاحي؟
- كيف يتدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي؟
- للإجابة عن هذه التساؤلات يتم طرح الفرضيات التالية:
- يملك القطاع الفلاحي الجزائري إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهله للعب الدور الأساسي في التنمية الاقتصادية؛
- يمكن لسياسة الدعم التي اعتمدها الجزائر في السنوات الأخيرة تحفيز الاستثمار الخاص على العمل في المجال الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية ومن تم التنمية الاقتصادية؛
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمجهودات الجبارة من أجل تنمية القطاع الفلاحي.

• دوافع اختيار البحث:

إن أي البحث لا يخلو من الدوافع تثير الرغبة لدى الباحث في اكتساب المعارف من خلال المصادر، ولهذا الغرض هناك عدة دوافع من بينها:

- الرغبة الشخصية للبحث في الميدان الفلاحي والوقوف على مقومات التنمية في الجزائر؛
- إظهار الإمكانيات والخصائص التي يتميز بها القطاع الفلاحي في الجزائر،
- التعرف على التطورات التي عرفتتها سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، لتطوير وتنمية القطاع الفلاحي وما ينتج عن ذلك من نتائج.

• أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في تشخيص وتحليل واقع القطاع الفلاحي وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

- التزايد في الدور المناط بالاستثمار في القطاع الخاص، بتوفير الظروف المناسبة لذلك من أجل استغلال إمكانيات المتاحة للقطاع في الجزائر؛
- الإصلاحات التي عرفتها المنظومة القانونية والتشريعية والمؤسسية والتحفيزات والتشجيع التي جاءت بها، يمكن أن توفر مناخا استثماريا يشجع الاستثمارات الفلاحية،
- للدولة دورا كبيرا في رسم سياسات تدعيمية تساهم في تنمية القطاع الفلاحي وتأهيله على المستوى المحلي.

• أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الفلاحي في التنمية الاقتصادية؛
- إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر لإحداث قفزة نوعية في تنمية القطاع الفلاحي؛
- التطرق إلى أشكال الدعم التي تتضمنها السياسة الفلاحية بالجزائر؛
- إبراز دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دعم القطاع الفلاحي والتسهيلات التي يمنحها للفلاح عند طلبه قرض فلاحى.

• المنهج المتبع:

لوصول إلى نتائج البحث والإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، تم المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي، في المنهج الوصفي تم تبسيط الأفكار والمعلومات التي تضمنها الموضوع قيد الدراسة، أما المنهج التحليلي ثم دراسة وتحليل المعطيات الإحصائية التي تمكن من توضيح كل عنصر من عناصر الموضوع ومدى تطوره أو تراجعته.

• الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على عديد من الكتب والدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى جوانب عديدة من هذا الموضوع ومن بين هذه الدراسات الأبحاث الجامعية مايلي:

- " القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث " محمد بويهي"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2004/2003. تناولت الدراسة الإطار العام عن واقع القطاع الفلاحي خاصة بعد الاستقلال والإصلاحات التي شهدتها القطاع مع أهم الخصائص التي يتميز بها القطاع ومكانة التنمية الفلاحية في استراتيجية التنمية الاقتصادية.

- " الإصلاحات في القطاع الفلاحي وأثارها على تطوره"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير، من إعداد الباحث، رابح زبيري جامعة الجزائر 2004/2003 تناولت الدراسة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من بينها الإصلاحات على مستوى السياسة الفلاحية خاصة في بداية الألفية الثالثة من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودور السياسة المالية المقترحة لتنمية القطاع وأشكال الدعم الفلاحي. بالإضافة إلى العديد من الأطروحات الدكتوراه ورسائل ماجستير ومذكرات الماستر التي تم الإشارة إليها في خاتمة المراجع.

• هيكل البحث:

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى نظرة حول القطاع الفلاحي بالجزائر مقسما إلى مبحثين في المحث الأول القطاع الفلاحي في الجزائر، وفي المبحث الثاني خصائص القطاع الفلاحي في الجزائر.

أما الفصل الثاني فخصص لدراسة الدعم الفلاحي في إطار السياسة الفلاحية الجزائرية حيث قسم إلى مبحثين في المبحث الأول سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، أما المبحث الثاني حول تطور سياسة الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تقييمها وآفاقها في الجزائر.

وفي الفصل الثالث خصص لدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال مبحثين تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمبحث الثاني القروض الموجهة لدعم القطاع الفلاحي. خاتمة عامة تضم أهم نتائج الدراسة والتوصيات.

تمهيد:

مسألة القطاع الفلاحي مطروحة منذ الاستقلال وتعتبر من أهم انشغالات السلطة العمومية لهذا نجد هذه الأخيرة ومنذ تلك الفترة تسعى الجزائر جاهدة على انتهاج سياسة اقتصادية رامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو والتطور والخروج من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد أساسا على صادرات المحروقات، وفي الإطار أدى إلى الاهتمام بالقطاع الفلاحي وذلك قصد الدفع بوتيرة التنمية الفلاحية وكذا التنمية الاقتصادية.

لذلك كان محتم على الدولة القيام بعدة إصلاحات فلاحية وذلك بغية رفع الكفاءة وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى معيشة السكان من خلال الزيادة في الإنتاج الفلاحي.

وضمن هذا السياق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين، في المبحث الأول معرفة واقع القطاع الفلاحي الجزائري وأهم المراحل التي مر بها وكذا الإصلاحات الفلاحية أما في المبحث الثاني الخصائص الجوهرية التي يتميز بها القطاع الفلاحي بالجزائر.

المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني، لذا فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا والقطاع الفلاحي بالجزائر يشهد عدة إصلاحات وتغييرات اقتصادية، من الجدير التطرق إلى أهمها حتى يتسنى لنا معرفة واقع الفلاحة الجزائرية وإمكانية النهوض بهذا القطاع الحساس. وهذا ما سيتم عرضه في المطالب الموالية:

المطلب الأول: نبذة عن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

أ- قبل الاستقلال: إن القطاع الفلاحي خلال الفترة الاستعمارية كان مقسما إلى قسمين هما:

- **القطاع التقليدي:** بمساحة قدرها 2,2 مليون هكتار وهو خاص بالجزائريين ومهنة الفلاحة كانت تمارس فيه بطرق تقليدية بسيطة وكان الإنتاج يوجه إلى الاستهلاك المحلي.
 - **القطاع الفلاحي الحديث:** بمساحة قدرها 5,5 مليون هكتار، يستحوذ عليه المعمر، وكانت مهنة الفلاحة الممارسة فيه بطرق حديثة جد متطورة، وكان الإنتاج يوجه إلى التسويق قصد استكمال الفلاحة الفرنسية أي خدمة الاستعمار الفرنسي وهذا ما ظهر من خلال التحويل من زراعة "الحبوب" إلى زراعة "الكروم" و"الحمضيات"... إلى ذلك حرق الهكتارات من أخصب الأراضي وأجودها وكان ذلك إبان اندلاع حرب التحرير سنة 1954، هذه الأسباب وأخرى أدى إلى تدهور القطاع الفلاحي وخاصة إنتاج الحبوب.¹
- ب - بعد الاستقلال :** بعد ما تحصلت الجزائر على استقلالها، شهد القطاع الفلاحي تغيرات عميقة و ذلك باسترجاع الأراضي الخصبة من المعمرين و هي تمتد على مساحة 2400000 هكتار²، بعد مغادرة جميع المعمرين البلد أخذ الجزائريون يحتلون الأراضي المهجورة مواصلين فيها أعمالهم الفلاحية، و هنا تولد ما يسمى التسيير الذاتي الفلاحي و بعده مرحلة الثورة الزراعية.

أولاً: مرحلة التسيير الذاتي:

إن الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 كان مؤلماً بعد ما دمر الاستعمار هياكل الاقتصاد في البلاد لا سيما بعدما اعتمد على سياسة الأرض المحروقة من جهة، وهجرة ما يقارب مليون معمر إلى فرنسا في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطهم ووظائفهم، لكن الجزائر حاولت سد الفراغ بالوسائل المتواضعة المتوفرة لدى الجزائريين

¹ عمرالصادق، "التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 06.

² نفس المرجع، ص 07.

الذين غالبيتهم أميين، في تلك الظروف اتخذت الحكومة أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين "دون مالك" وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي.

وتوجت هذه العملية في أول أكتوبر من سنة 1963 بإصدار مرسوم رقم 63-883 والمتعلق بإقامة القطاع الفلاحي المسير ذاتيا وذلك بتأميم كل المزارع الفلاحية التي كانت تابعة للمعمر.

وبواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستغلال الجماعي من طرف الفلاحين للأراضي، ثم انشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة 2,4 مليون هكتار ذلك عندما شرع الفلاحون والعمال في تشغيل الوحدات الزراعية والصناعية التي تركها الأوروبيين بعد صيف 1962.

تتلخص أهم الأسباب المباشرة لقيام نظام التسيير الذاتي في عاملين أساسيين هما:

- الهجرة الجماعية للأوروبيين بعد إعلان الاستقلال؛
- مبادرة العمال الزراعيين في مواصلة العمل وحل محل المعمرين.

ومن أهم مميزات وخصائص نظام التسيير الذاتي هو أنه نظام ثوري فرضته ظروف طارئة، ففي بدايته كان مجرد مرحلة انتقالية من أجل حماية واستقلال الأملاك الشاغرة، هذا ما دفع بالمشروع إلى تقنينه بالمرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 قصد مسaire الواقع ومنع بيع الأملاك الشاغرة ومن أهم مبادئه الرئيسة:

- التسيير الذاتي : تنظيم سياسي و اقتصادي و اجتماعي يوصل محتواه الإيديولوجي إلى الاشتراكية و إقامة دولة العمال؛
 - مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والجماعية في التسيير؛
 - اللامركزية في التسيير.
- 1- أهداف التسيير الذاتي:**

*حماية الأملاك الشاغرة؛

*مواجهة النقص الكبير في العتاد والمعدات؛

*الوقوف في وجه الملاك الكبار؛

*تجميع الفلاحين الصغار في شكل تعاونيات فلاحية؛

*توفير حاجيات السكان من الغذاء؛

رفع التحدي في وجه الكولون اللذين هربوا بمجموع الوسائل المستعملة في القطاع الفلاحي وتركوا العتاد العاطل ولقد تدعمالتسيير الذاتي أكثر بعد صدور الأمر رقم 68 الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 1968 الخاص بتشكيل هيئات التسيير والمتمثلة في¹:

- الجمعية العامة: و تضم كل عمال المزرعة ؛
- مجلس العمال: تنتخبه الجمعية العامة؛
- لجنة التسيير: تتشكل بالانتخابات أيضا،
- رئيس المزرعة: رئيس لجنة التسيير؛
- المدير: وتعيينه وزارة الفلاحة ويمثل الدولة.

كما يتميز في هذه المرحلة أن الحكومة في ذلك الوقت لم تولي اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي، لتوجهها نحو قطاع التصنيع من خلال المخططات التنموية.² حيث تم في سنة 1967 انطلاق المخطط الأول (الثلاثي الأول) ووجهت معظم استثماراته إلى قطاع الصناعة بنسبة 60 % من القيمة الاجمالية للاستثمارات الوطنية، و الغرض من ذلك خلق قاعدة صناعية كقطب مؤثر في الاقتصاد الوطني، إلا أن المخطط الثلاثي تحلته نقائص من أهمها عدم الاهتمام بمشكلة التوازن الإقليمي بين مناطق البلاد.

ولم يعتمد على دراسة الحالة المزرية التي تتخبط فيها الدولة، وهذا ما نراه جليا من خلال الجدول الذي يبين لنا نصيب الاستثمارات الفلاحية من مجمل الاستثمارات الوطنية خلال المخطط الثلاثي الأول (67-69).

ومن خلال الجدول رقم (01) يتضح لنا ضعف نصيب الاستثمارات الفلاحية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها قطاع الصناعة وقطاع المحروقات اللذين كان لهما الحظ الأوفر من الاعتمادات الخاصة بعملية التنمية الوطنية غير أن عملية إعادة الهيكلة هذه لم تستطيع أن تحم من عدم التوازن في القطاع، حيث أنها لم تتعد

¹ أحمد محيو، ترجمة محمد عوب صاصيلا، "محاضرات في المؤسسات الإدارية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص471.

² عمر الصدوق، الطبعة القانونية للتنظيم القانوني، الديوان الوطني للمطبوعات الجزائرية، 1999، ص34.

كونها سوى وسيلة لتحويل الاستغلال الفلاحي من الملكية الخاصة إلى التسيير الذاتي، والجدول رقم (02)، يوضح هيكل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا.

الجدول رقم(01): نصيب الاستثمارات الفلاحية من مجمل الاستثمارات الوطنية خلال المخطط الثلاثي الأول. الوحدة:مليار دينار جزائري

المجموع	قطاعات أخرى	التكوين والشؤون الاجتماعية	المحروقات	الصناعة والمحروقات	الفلاحة والزراعة	الفلاحة والري والصيد البحري	
9.06	0.46	1.58	2.27	5.40	1.26	1.62	التوقعات
19.78	0.37	3.34	4.65	14	1.35	1.87	الحقيقة

المصدر: بيلان الاقتصاد الاجتماعي 1967، أميات، 7 ماي 1980.

الجدول رقم(02): هيكل الفلاحي المسير ذاتيا.

المساحة الموافقة		الانشغالات		حجم الانشغالات
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
%0.16	3.730	%3.06	67	أقل من 1000 هكتار
% 9.14	213.130	%31.21	683	من 1000 هكتار إلى أقل من 500 هكتار
% 19.19	447.715	% 28.34	620	من 500 هكتار إلى أقل 1000 هكتار

من 1000 إلى أقل من 2000 هكتار	510	% 23.31	711.155	% 30.48
من 2000 هكتار فما فوق	308	% 14.08	957.130	% 41.03
المجموع	2.188	% 100	2.332.860	100%

المصدر: حاجي العجلة، "تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997، ص 72.

وما يمكن ملاحظته من خلال هذا، عدم الانسجام في هيكل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا، وذلك لتوفر الإمكانيات الكبيرة وعدم استغلالها استغلالا جيدا من طرف العمال فكلما زادت المساحات تناقصت الاستغلالات.

إن نظام التسيير الذاتي لم يحقق الأهداف التي كانت منوطة به ذلك راجع إلى العقبات التي عرقلته وأدت إلى التراجع عنه ومن بين هذه العقبات نذكر منها:

-عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي والأسس التي تنظمه عند الكثير من العمال؛

-انتظار العمال الأجرة الشهرية المخصصة لهم من طرف الدولة بدل توزيع الأرباح التي يحققونها؛

-قلة الإطار سواء منهم المهندسون أو التقنيون أو المسيريون وإنهاك العتاد الفلاحي؛

2- مشاكل التسيير الذاتي: كما يمكن أن نوضح أخطر المشاكل التي واجهت القطاع المسير ذاتيا فيما يلي:

أ- **المشكلة التموين:** تعتبر عملية التموين بالتجهيزات والوسائل والمعدات والمواد الوسطية من بذور وأسمدة ومواد صحية لعملية الإنتاج ضرورية إلا أن هذه العملية عادة ما تكون متأخرة وغير منتظمة كالتأخر في منح البذور والأسمدة من مواد صحية ومبيدات الحشرات.

ب- **مشكل التمويل:** إن عملية التمويل في قطاع التسيير الذاتي عرفت عدة عراقيل بيروقراطية ساهمت في تدهور الكثير من المزارع نتيجة تأخر منح القروض بأنواعها الثلاثة هذا ما أدى بالمزرعة إلى التأخر في انطلاق الموسم الفلاحي الذي يتطلب أموالا كبيرة لتوفير الشروط اللازمة مما سبب خسائر كبيرة للمزارع.

ج- مشكلة الهجرة الريفية: من أهم المشاكل التي عانى منها القطاع الفلاحي هي هجرة اليد العاملة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل في القطاع الصناعي الذي حظي باهتمام كبير من قبل السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة في إطار التمية الشاملة و احتكاره بنسبة كبيرة من الاستثمارات و من أهم الأسباب الحقيقية للهجرة الداخلية مايلي:

- ارتفاع الأجور في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الفلاحي؛
- الامتيازات الاجتماعية و المهنية وتوفير الشروط من نقل و أكل، إضافة العطل السنوية؛
- إمكانية الترقية و الرفع من الأجور؛
- التأمين من الأحداث؛
- ضعف المكنتة في القطاع الفلاحي إضافة إلى الظروف المناخية من الجفاف والفيضانات التي تتلف المحاصيل هنا ما يعرض مداخل الفلاحين إلى التدي و الانخفاض وعدم مسايرة مستوى معيشة و غلاء أسعار الاستهلاكية.

د- ضعف التسيير داخل المزارع المسيرة ذاتيا:

يتولى عملية التسيير داخل هذه المزارع كل من المدير ورئيس جمعية العمال هذا الأخير يتحكم في عملية شراء العتاد وبيعه كما أسندت مهمة اقتناء القروض القصيرة المدى إلى لجنة التسيير أمام المهام المسندة إلى المدير فهي تتمثل في التحكم في وسائل الإنتاج و اتخاذ القرارات المتعلقة بالمزرعة، كما يسهر على تسيير العمليات الاقتصادية و المالية للمزرعة أما رئيس المجلس فهو مكلف بتنفيذ القرارات الحكومية التي تطبق دون مناقشة مع العمال المزرعة و اللذين لهم الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية التسيير داخل المزرعة، إضافة إلى عدم تحكمهم في تسيير وسائل الإنتاج التي تبقى حكرا على الدولة كما تفرض على هذه المزارع أنماط زراعية لا تتماشى مع الأهداف العاملة لهذه المزارع و عدم مراعاة القدرات المادية و البشرية لها.¹

نتيجة الوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، والمشاكل التي يتخبط فيها الريف والفروقات المتواجدة بين سكان الريف وسكان المدن جراء المخطط الثلاثي الأول والتباين وطبيعة الازدواجية في القطاع الفلاحي الجزائري بين الحديث والتقليدي والوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، جعلت الدولة تفكر في عصرنة القطاع

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والنخيط 62-80"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص310.

الفلاحي، حيث المخطط الرباعي الأول (1970-1973) أعتبر بداية التخطيط الفعلي في الجزائر، لأخذه درجة واسعة من الشمولية في تحقيق الأهداف وذلك بإحداث ميثاق الثورة الزراعية بتاريخ 1971/11/08.

ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية: لقد جاء الأمر الصادر 1971/11/08 والخاص بقانون الثورة الزراعية. بهدف إعطاء الأرض لمن يخدمها وذلك لسوء استغلالها، حيث نص في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية على مايلي:

"الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"¹

وهذه المادة تعد مبدأ سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا في آن واحد، يهدف الى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، والرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها، بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة، ويخص كل الأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة، النخيل، الماشية من الغنم، الأراضي الغابية، المياه المعدة للاستعمال الزراعي.

ومن بين أهم المبادئ التي قامت عليها الثورة الزراعية مايلي:

- منح الأراضي التي يقع تأميمها بعد القيام بعملية تحديد الملكية إلى الفلاحين دون الأرض؛
- تجمع أولئك الفلاحين في تعاونيات الثورة الزراعية؛
- مراقبة التموين والتسويق وإنشاء القرى الاشتراكية التي تجمع مستخدمي الثورة الزراعية قصد تعزيز الطابع الجماعي لنشاطهم واستقرارهم في الأرياف.

من أبرز المشاكل التي ظهرت بعد تطبيق الثورة الزراعية مايلي:

أ- المشاكل الطبيعية:

- الجفاف ونقص تساقط الأمطار مما أدى إلى تدهور المنتجات الزراعية؛
- الانخفاض الشديد لدرجة الحرارة شتاء الى تكوين الصقيع(الجليد) هذا الأخير الذي قضى على الكثير من المزروعات الشتوية.

¹ محمد السويدي، "التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجربة العالمية"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص51.

ب- المشاكل الاجتماعية:

- هجرة اليد العاملة من الأرياف إلى المدن؛
- احتقار مهنة الفلاحة .

ج- المشاكل التقنية:

- ضعف المكننة وما فسر ذلك بقاء عدة أراضي دون استغلال لقلة العتاد الفلاحي وقلة الصيانة، مما جعل الكثير منه عاطلا؛
- غياب الأيدي العاملة المتخصصة(الكوادر) من مهندسون وتقنيون وعدم مشاركتهم في العملية الإنتاجية مما جعل هذا القطاع لا يستعمل الطرق العلمية الحديثة في الفلاحة لتطوير المنتجات الزراعية باستخدام الوسائل والمعدات وإدخال طرق حديثة في الزراعة؛
- الاستخدام الغير عقلاني للأسمدة والبذور لقلة اليد العاملة المتخصصة.

د- المشاكل التنظيمية:

- انعدام غرف ووسائل التخزين داخل هذه المزارع مما عرض الإنتاج للتلف؛
- صعوبة وعدم انتظام عملية التموين بالمواد الضرورية لعملية الإنتاج وفي الوقت المناسب مما عرض العملية إلى التأخر وبالتالي التأخير السلبي على عملية الإنتاج؛
- قلة الطرق و المسالك الزراعية مع انعدامها في بعض المناطق مما عرقل عملية استغلال هذه الأراضي.

هـ- المشاكل الاقتصادية :

- نقص مياه الري للرفع من المساحات المسقية؛
- استعمال بذور ذات مردودية ضعيفة وعدم وجود مراكز البحوث الزراعية لتطوير وتهجين هذه البذور قصد الرفع من مردوديتها؛
- توسع العمران في المدن الساحلية وانتشار المصانع على الأراضي الزراعية.

و- ضعف التسيير داخل مزارع متعاوني الثورة الزراعية: في هذه التعاونيات تبقى وزارة الفلاحة هي التي تسيطر في إعطاء القرارات وتحديد برنامج الإنتاج وذلك من خلال الخطة العامة للتنمية، حيث تحدد في هذه

الخطة نوع الإنتاج و كميته و تحاول هذه التعاونية تلبية متطلبات الخطة حسب ما تمتلكه من وسائل و إمكانيات وهذا بالنسبة للمواد الأساسية للتغذية و يبقى للمتعاونين الحق في اختيار أنواع المنتجات الأخرى الثانوية و ما يميز هذه التعاونيات أن العمال فيها يتقاضون أجور رمزية يستفيدون من الأرباح في حالة رفع الإنتاج و من خلال هذا كله، يتضح أن العمال لا يملكون أي سلطة في اتخاذ القرارات أو مناقشتها، بل يطبقون ما يأتهم من القمة من القرارات فقط كما يظهر لنا سيطرة الحكومة و احتكارها في تسيير هذه التعاونيات¹.

المطلب الثاني: الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، دوافعها، أهدافها.

نتيجة للسياسة الفلاحية المتمثلة في تصاعد التبعية الغذائية كون القطاع العام لم يستطع أن ينتج بصفة مرضية، لسد حاجيات المستهلكين المحليين ولهذا الأسباب وغيرها انتهجت البلاد عدة إصلاحات سياسية.

أولاً: مفهوم الإصلاح الفلاحي:

الإصلاح لغة: هو الرفق والترسيم ما هو موجود بالفعل بغية تصحيحه أو تحسينه، أو منع إختياره وعليه فإن المقصود بالإصلاح الفلاحي كما يعرفه "الدكتور مقدم مبارك" في كتابه الاتجاهات الزراعية و عوائق التنمية الريفية في الدول النامية² بأنه مجموعة من الإجراءات و التغييرات في النظام الزراعي من أجل زيادة في الإنتاجية.....يشمل الإجراءات المتعلقة بتنظيم العلاقات الزراعية بين ملاك الأراضي الزراعية، ومستأجريها وتدريب الفلاحين وارشادهم وتنظيمهم في تعاونيات وتطوير طرق زراعتهم

ثانياً: أهم الإصلاحات الفلاحية :

1- الإصلاحات وإعادة الهيكلة: رغم حجم الاستثمارات التي خصصت للقطاع الفلاحي لم يتمكن هذا الأخير من تحقيق الأهداف الموجودة منه، وهذا ما دفع بالمعنيين إلى محاولة اقتراح حلول يمكنها أن تعطي دفعة للقطاع و تمكنه من ان يلعب دوره في التنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس جاءت فكرة إعادة الهيكلة و التي تتمثل في تقسيم و توزيع الأراضي مع مراعاة قدرات التسيير و ذلك من أجل تحقيق المردودية المرجوة من

¹ أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص45.

²مقدم مبارك، "الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص89.

التشغيل، واستثمار كل القدرات اللازمة لإحداث تنمية متساوية على مستوى المدن و الأرياف و تزويد القطاع بالوسائل الفنية و التقنية اللازمة و هذا يحتاج إلى كمية معتبرة من رأس المال.

2-وضعية القطاع بعد الهيكلة:نجم عن الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال إعادة الهيكلة في الفترة ما بين 1981-1984 بإنشاء وحدات فلاحية تسمى "المزارع الاشتراكية الفلاحية" و التي بلغ مجموعها 3415 مزرعة، تم تجميعها في قطاعات التنمية الفلاحية كما وزع ما يقارب 700 ألف هكتار التي تم الحصول عليها بعد عملية التجميع.

3-قانون 1987/12/08 المتعلق بالاستثمارات الفلاحية : ساهمت الأخطاء المرتكبة خلال عملية إعادة الهيكلة في ظهور ما يعرف بالاستثمارات الفلاحية حيث لوحظ أن المزارع لا تزال تعاني من مشكل سوء التسيير نظرا لكبر مساحتها من جهة، ولغياب سياسة إنتاجية واضحة من جهة أخرى، مما أدى الى تقسيم جميع المزارع الاشتراكية (ما عدا المزارع النموذجية، والمنتجة للبذور والأغراس) إلى وحدات إنتاجية صغيرة يمكن استغلالها الجماعي أو الفردي في حرية تامة.

فقد تم توزيع ممتلكات هذه المزارع (3200مزرعة)في شكل استفادة فردية وتسمى بالمستثمارات الفلاحية الفردية واستفادة جماعية تعرف بالمستثمارات الفلاحية الجماعية مع ضرورة البقاء الملكية للدولة. وقد بلغ عددها حوالي 5677 مستثمرة فردية و22356 مستثمرة جماعية.

ويمكن تلخيص ما جاء به قانون 87-19 المعلق بالاستثمارات الفلاحية فيمايلي:

- المحافظة على الطابع الفلاحي بالأراضي ؛
- السماح لأفراد المستثمرات الفلاحية بامتلاك وسائل الإنتاج باستثناء الأراضي؛
- حرية الأفراد في اتخاذ القرارات و بالتالي الحد من تدخلات الدولة. أدت الإصلاحات لكفاءة جديدة للقطاع الفلاحي العمومي الذي أصبح ينافس القطاع الخاص، حيث فقد الخواص احتكارهم على الأسواق والريع، كما لعبت هذه الإجراءات دورا في رفع الضغوطات على الخزينة.

4-مرسوم 1988/09/13 المتعلق بالتعاونيات الفلاحية للخدمات: تضمن هذا المرسوم إنشاء تعاونيات فلاحية للخدمات ذات طابع مدني و تضم الفلاحين و المنتجين الفلاحين المرتبطة بمسئولياتهم، حيث تجني مواردها المالية من الخدمات و الإعلانات التي يوفرها، لقد أحدثت تلك التعاونيات تقدما معتبرا في مجال التسليف الزراعي مما ساعدها على التكيف مع ميكانيزمات السوق .

5 - إصلاحات 1990: تم صدور قانون إعادة الأراضي المؤممة حيث تم استرجاع 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، استجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة عودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوضا الدعم للجميع، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير، شملت تخفيض نسبة العوائد على القروض وانشاء صناديق متخصصة لدعم (تسعة صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي وذلك مع تقديم إعانات جبائية للفلاحين للفلاحين). دخلت البلاد نمط اقتصادي جديد جاء قانون التوجيه العقاري استكمل هذا التطور وذلك بإلغاء قانون الثورة الزراعية، ومنح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المحاصيل.

6- إصلاح سنة 1995 : ثم إصدار القانون القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة الى مالكيها لغرض تنمية هذا القطاع، وتشمل البرنامج تهدف لتنمية استغلال الأراضي و توفير الشروط المحركة للإنتاج الزراعي.

7- إصلاح سنة 1996: صدور تشريعات عديدة تضمن حق لتملك الأرض، وتأجيرها تكريسا للتوجيه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق، وكذلك تميم أراضي المراعي والمحافظة عليها وذلك بتصحيح كثرة النصوص المنظمة لها من أجل تشجيع تنمية دائمة لهذه المناطق والأخذ بعين الاعتبار حق الانتفاع لمربي المواشي وإعطاء الجماعات المحلية صلاحيات التسيير بمشاركة المنظمات المهنية.

8- إصلاح ما بين 2001-2003: برنامج الدعم والإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف في طياته إلى الحد من الفقر، وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي، سمح هذا بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني، وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي، حيث بلغ 7% في سنة 2003، رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية.

9- إصلاح بين 2005-2009: برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي كان يهدف في طياته إلى تحسين معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لا سيما شبكات النقل والأشغال العمومية، الري، الفلاحة والتنمية الريفية⁽¹⁾.. ولقد عرف الاقتصاد الوطني انتعاش حيث شكل الإنتاج الفلاحي نسبة 9,3% من القيمة المضافة الاجمالية وقد سجل هذا القطاع نمو بنسبة 20% في 2009 بفضل المردودية التي عرفها انتاج الحبوب الذي بلغ 61,1 مليون قنطار، مقابل 5,3% عام 2008 و 5% عام 2007، و 4,9 عام 2006، و 1,5% عام 2005 حيث شهد القطاع الفلاحي ارتفاع في المساحة الصالحة للزراعة التي ازدادت بحوالي 40 ألف هكتار في سنة 2008، كما تم إعادة التأهيل 6000 مستثمرة زراعية خلال نفس الفترة واستغلال عدة سدود جديدة للري،

¹ رابح الزييري، "ردود فعالية الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، فيفري 2004، ص ص: 6-8.

وفي عام 2009 قامت الدولة بمسح حوالي 40 مليار دينار من الديون للفلاحين وهذا ما تضمنه قرار السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" ووضع برنامج عمومي للدعم بمبلغ إجمالي يقدر ب: 1000 مليار دينار على مدى الفترة الخماسية 2010-2014 إلى تسجيل نتائج معتبرة منها إنتاج حوالي 27 مليون قنطار من البطاطا مقابل 19,5 مليون قنطار 2008، وتكثيف إنتاج الحليب والحبوب مما أدى إلى التقليل من كمية استيراده.¹

10- إصلاح سنة 2010: بلغ إنتاج الجزائر للحبوب بحوالي 45 مليون أي بانخفاض بحوالي 27% مقارنة سنة 2009، وهو المحصول الزراعي الرئيسي، تشغل 3,04 مليون هكتار أي 46% من الأراضي المزروعة في المناطق الشمالية، ومردودها ما زال ضعيفا. إذ وصل حجم إنتاج القمح 2952,70 ألف طن، فيما بلغت الكمية المستوردة 5719,73 ألف طن أي بقيمة 1830,53 مليون دولار أمريكي²، ولكن الدولة عازمة على تخفيف من نسبة استيراد القمح الصلب في السنوات القادمة وهي فترة ستعطي للفلاحين فرصة لتنظيم أنفسهم والاعتماد على التقنيات الحديثة والوصول إلى إنتاج ما بين 25 و30 قنطار في الهكتار.

ثالثا: دوافع الإصلاحات في القطاع الفلاحي:

إن الدافع الجوهرى الداعي للإصلاح في القطاع الفلاحي يرجع إلى المهام الملغاة على هذا القطاع في سد الفجوة الغذائية التي باتت متزايدة في ظل عدم قدرة الزيادة في الإنتاج على مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء ما يتطلب أن تخص الاستثمارات الفلاحية بأولوية في السياسات والخطط التنموية للدولة إضافة إلى ذلك هناك دوافع مرتبطة بالظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية لمختلف البلدان ويمكن تصنيفها إلى الدوافع عامة ودوافع خاصة.

1- الدوافع العامة: إن تاريخ تجارب الإصلاح الفلاحي التي نفذت إلى حد الآن في مختلف مناطق العالم، يؤكد

أنها جاءت -بدرجة أو بأخرى- استجابة لأحد أو مجموعة الدوافع التالية:

- فشل وإلغاء النظام الاقطاعي : هو محاربة استبداد كبار ملاك الأراضي الفلاحية الذي يحول تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الفلاحية؛
- دافع الوطنية: ويكون بمحاولة إزالة الآثار الاستعمارية مثل التأميم؛

¹ الطيب لوح وزير العدل و الضمان الاجتماعي، "اثناء مناقشة تقرير المدير العام في الدولة 96 المؤتمر العمل الدولي"، بجنيف 30 ماي إلى 15 جوان 2007، ص4.

² طارق بن موسى الزدجالي، "الإحصاءات الزراعية العربية"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، خرطوم، ص137 .

- اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية: إن العدالة الاقتصادية والاجتماعية تقتضي تسوية الفوارق الكبيرة في الخول بين الأغنياء من كبار ملاك الأراضي وبين صغار الفلاحين والعمال الزراعيين.

2-الدوافع الخاصة: إضافة الى الدوافع العامة المذكورة سالفًا، هناك دوافع خاصة ترتبط بظروف كل البلد، فالإصلاح المتضمن ترسيم نظام التسيير الذاتي في مارس 1963 بالنسبة للجزائر وكان بدافع الشغور القانوني المفاجئ لحوالي ثلث (3/1) المساحة الصالحة للفلاحة الواقعة في أجور الأراضي بعد الرحيل للمعمرين، الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ قرار تأمين المزارع بالإضافة الى المبادرة الإدارية للعمال الزراعيين لإدارتها واستمرارية الإنتاج بها.

- أما الإصلاح المتضمن الثورة الزراعية الأمر رقم (73/71) فكان بنتيجة دوافع ذكرها ميثاق الثورة الجزائرية:
- 1- التوزيع الغير المتساوي للأراضي بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة وداخل القطاع الخاص من جهة ثانية وبين النشاطات الفلاحية من جهة ثالثة.
 - 2- القضاء على مخلفات الاستعمار من خلال الإجراءات التي قام بها اتجاه السكان الأصليين والنتائج المرتقبة عليها.

رابعاً: أهداف الإصلاح في القطاع الفلاحي:

ترمي الإصلاحات الفلاحية بصفة عامة إلى تطوير القطاع الفلاحي، وقد حاول بعض الاقتصاديين المهتمين بقضايا التنمية تحديد الدور الذي يتعين على قطاع الفلاحة أن يلعبه ويمكن تقسيم الأهداف الإصلاحية إلى أهداف عامة تشترك فيها جميع الدول وأخرى خاصة بكل دولة.

1- الأهداف العامة :

يمكن أن نحصر أهداف الإصلاح الفلاحي في خمسة (5) أهداف رئيسية تختلف في درجة أهميتها من بلد إلى آخر وتتمحور على جعل القطاع الفلاحي قادراً على مايلي:

* تلبية الحاجيات الغذائية للسكان بالكمية والنوعية المطلوبين؛

* توفير المواد الخام للفلاحين؛

* توفير مناصب العمل؛

*فتح الأسواق للمنتجات الصناعية؛

* خلق فائض اقتصادي قابل للتراكم.

2- الأهداف الخاصة: وتخضع هذه الأهداف للسياسات الظرفية، وقد تكون جزئية ومرحلية، وهي تجسيد تفصيلي للأهداف العامة كما هو الشأن بالنسبة للتجربة الجزائرية في النصوص التشريعية أو الخطابات الرسمية.

المطلب الثالث: مضمون الإصلاحات في القطاع الفلاحي بالجزائر:

يتمثل مضمون الإصلاحات في القطاع الفلاحي في عدة جوانب منها:

1- إصلاحات في الجانب العقاري:

كان على المصالح العليا الإسراع في إيجاد حل جوهري لهذا المشكل، والحد من السلبيات التي أصابت المستثمرات الفلاحية عن طريق حماية الأرض الفلاحية واستغلالها استغلالا عقلانيا فكان قانون 90-25 المتعلق بالتوجيه العقاري كنقطة بداية للنهوض بهذا الإيقاع وجعله في مكانه ومستواه الحقيقي دون أي تلاعبات.

أ- تصنيفات الأراضي: تم تصنيف الأراضي الفلاحية على الشكل التالي¹ :

- أراضي فلاحية خصبة جدا ذات إنتاجية عالية، وهي أراضي عميقة حسنة التربة مسقية أو قابلة للسقي؛
- الأراضي الفلاحية الخصبة المتوسطة العمق المسقية أو القابلة للسقي؛
- الأراضي الفلاحية المتوسطة الخصوبة؛
- الأراضي الفلاحية الضعيفة الخصوبة.

ب- خصوصية العقار الفلاحي: أصبح تعديل قانون 87-19 ضرورة حتمية لإنعاش هياكل القطاع الفلاحي نتيجة للأوضاع التي عرفها القطاع الفلاحي، حيث من شأن التعديل أن يساهم في تحويل الوضعية القانونية للمستثمرين الفلاحين من منتفعين عاديين إلى ملاك حقيقيين أو مستأجرين قانونيين وذلك عن طريق تطهير العقارات، وإبعاد الأشخاص اللذين ليس لهم أي دراية بخدمة الأرض.

¹الإصلاحات: الجريدة الرسمية(قانون 90-25 المؤرخ في 18/11/1990).

على ظهر هذا التعديل ظهر ما يسمى بـمخصصة الأراضي الفلاحية، فكان تحويل العديد من المستثمرات ويستدعي هذا المسعى ربط المستثمرين بنشاطهم عن طريق توفير أموالهم الخاصة بحرية تامة ومسؤولية مباشرة، كما يتطلب إيجاد مستثمرين إداريين على الاستثمار الفعلي في قطاع الإنتاج بحكم اقضاء الدولة عن إدارة هذا القطاع، حيث يستوجب ذلك توفير سندات ملكية كفيلا بضمان استثماراتهم والتزامهم بخصوص العقار الفلاحي فان الجزء التابع للدولة يمثل 30%¹. وقد أعلن رئيس الجمهورية رسميا أنه لن تم بيع الأراضي التابعة للدولة.

2- إصلاحات الموارد الجغرافية:

أ- إصلاح قطاع الحبوب: بما أن إنتاج الحبوب بحوالي: 30.250.000 قنطار خلال الموسم 98/97 صلاحيات القطاع الفلاحي، قد حقق نتائج مرضية بالنسبة للسنوات الماضية، وقصد تحسين إنتاجية الحبوب بصفة دائمة للسنوات القادمة، فقد بادرت السلطات الوطنية في تطبيق برنامجها المتعلق في تكتيف إنتاج الحبوب منذ سنة 1999 حيث تضمن هذا البرنامج مساعدات مالية وقرارات تشجيعية لتحسين ومضاعفة الإنتاج، وبناء على ذلك فقد تم تخصيص منح من أجل تحسين مردودية القمح (250 دج قنطار) والقمح اللين بـ1700 دج للقنطار.

وفي إطار تشجيع الفلاحين على استعمال الأسمدة، خصصت منحة قدرها 400 دج قنطار للهكتار الصحراوية لاستعمال الآزوت حيث كانت هناك نتائج مرضية، فقط أعطت المساحات المعنية بالتكثيف (300 ألف هكتار) نتائج مرضية وينتظر الشروع في العمل بالمناطق ذات القدرة الإنتاجية العالية.

رغم كل المساعدات المقدمة من الطرف السلطات سواء كانت مادية أو تقنية فقد عرف الإنتاج الوطني للحبوب لموسم 1999/1998 انخفاض يقدر بـ20% مقارنة بالموسم 98/97.

مما يتطلب إعادة توجيه السياسة الوطنية للفلاحة خاصة في مجال الحبوب فلا بد من اشتراك المتعاملين الاقتصاديين في مجال الحبوب و في القطاع عامة بطرق أخرى كالطحن أو البذور من أجل المساهمة ولو بقسط ضئيل في تخفيض فاتورة الاستيراد أو التوجه إلى زراعات أخرى تمكننا من التصدير إلى الخارج و الابتعاد عن التركيز الأعمى على مجال زراعة الحبوب لا سيما القمح الصلب الذي يعتبر مجالا صعبا.

¹ إصدار تعليمات 14-08-1995 التي تتضمن تعديل قانون 87-19 وتحديد شروط و كفايات كراء وبيع الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية.

ب- إصلاحات قطاع الري: إن الخطر الجديد الذي يهدد بلدان العالم عامة وعالم الثالث خاصة يمكن تفاديه بالاستغلال الأمثل للطاقت المائية المتاحة، فقطاع الفلاحة لا يمكن أن يقوم بدوره الا من خلال إيجاد استراتيجية تحد من الاستعمال المفرط والعشوائي واللاعقلاني في بعض الأحيان جراء سوء التسيير. لأجل ذلك بادرت الوزارة الوطنية الى اتخاذ خمس إجراءات في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، خاصة قانون المياه سنة 1996 والذي يتضمن الإصلاحات التالية:

- إيجاد برامج جديدة وحديثة لتجديد شبكات توزيع المياه في عدد من مناطق الوطن؛
 - إنجاز محطات رئيسية للضخ، وأخرى لالتقاط المياه وتصنيفها؛
 - التفريق ما بين قنوات المياه الصالحة للشرب وقنوات السقي. بهدف توسيع المساحات المسقية،
 - وضع برنامج من طرف مديرية العامة للغابات للقيام بعملية التشجير قصد حماية السدود من انجراف التربة؛
- إعادة استعمال المياه القذرة بعد تصفيتها في سقي الأراضي الزراعية حتى تقضي ولو بجزء بسيط من ندرة المياه المستعملة المسقية.

3- الإصلاح في مجال التسويق: يعتبر مرحلة هامة في الإنتاج الفلاحي اعتبار الخصوصية المنتجات الفلاحية ولتجنب فسادها، ولذلك لجأت السلطات الجزائرية إلى تنظيم تسويق المنتجات الفلاحية بشقيها الحيوانية و النباتية من خلال سياسة تسويق تمس ثلاثة أنماط رئيسية هي: تسويق الخضر والفواكه، الحبوب البقول الجافة، تسويق المنتجات الحيوانية اللحوم، الحليب.

4- الإصلاح في مجال التجارة الخارجية: تلجأ إليه الدولة لخدمة الاقتصاد الوطني وتحقيقا لرفاهية المجتمع، وتمارس الدولة سياسة مميزة حيث لا توجد قيود على الصادرات إلا في حاجة السوق المحلي لها، نظرا لأن الصادرات الفلاحية في الجزائر لا تمثل منذ مدة سوى حصة قليلة من الصادرات الاجمالية.

5- الإصلاحات في مجال البحث العلمي والارشاد الفلاحي والصحي: وتمثل في الأدوات التي يعتمد عليها الدولة في المناهج وجلها لتوليد التكنولوجيا الفلاحية الحديثة ونشرها بين أصحاب المزارع.

6- الإصلاح في مجال الأسعار والحبابة: تمثل الأسعار والدعم والضرائب من الآليات الأساسية التي يمكن من خلالها التأثير على القطاع الفلاحي وهي مرتبطة بالتوجه العام للسياسة الاقتصادية للبلاد و بالتالي نجد أن هذه الآليات تأثر بالتغيرات التي حدثت في النظام السياسي و الاقتصادي.

7-الإصلاح في مجال التمويل والاستثمار: يعتبر التمويل والاستثمار من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الفلاحي، عادة ما يرتبط بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة وأدائها بما يؤثران على الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الفلاحي.

***جانب التمويل للقطاع:** يعتبر التمويل عاملا لضمان سير عملية الإنتاج وفق آفاق توسيع الطاقة الإنتاجية ويؤدي الى توفير عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبتان ويشكل التمويل الفلاحي من تمويل الاستغلال وتمويل الاستثمار، فتمويل الاستغلال الفلاحي يتضمن الموارد المالية التي تخصص لمواجهة النفقات الضرورية لتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع والمصاريف لاقتناء المواد الأولية ودفع أجور العمال، ولتمكين الوحدات الإنتاجية من تنفيذ عملياتها.

***جانب الاستثمار:** أما تمويل الاستثمار الفلاحي يتضمن الأموال التي تخصص لمواجهة نفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كإجراء الآلات والتجهيزات.....الخ.

وتمويل القطاع الفلاحي يتحقق بمنح قروض بنكية في المدى المتوسط والقصير والطويل الأجل، علما أن المستثمرة الفلاحية باعتبارها مسؤولة عن كامل التسيير، وتشكيل كيان قانوني مستقل للدولة، ملزمة بإعطاء مخطط تمويلي سنوي يكون موافقا للمخطط. الانتاج السنوي، وكل الوثائق الأخرى تسمح للبنك بتقييم موضوعي لوضعية الاستغلال ومنحها قرضا قصير الأجل من جهة أخرى وللحصول على قرض طويل الأجل (قرض الاستثمار) تقوم الوحدة الإنتاجية الفلاحية بإعداد مخططات تنموية تشمل برامج استثمارية سنوية من أجل أن يستطيع البنك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) معرفة الآفاق التنموية للوحدة الإنتاجية بالنسبة لتوقعاته في منح القروض من جهة ومن جهة أخرى تقدير التنسيق في تطبيق الاستثمار.

المبحث الثاني: خصائص القطاع الفلاحي في الجزائر

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى معرفة الخصائص التي يتميز بها القطاع الفلاحي في الجزائر وهذا ما سيتم عرضه في المطالب الموالية.

المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول العربية التي تحظى بمزايا وامكانيات فلاحية واسعة وذلك راجع لموقعها الجغرافي حيث تحيط بها البحار والأنهار وأراضيها المستوية الخصبة وذات مساحة زراعية هائلة بالإضافة إلى تنوع مناخها، مما ينوع فصولها تبعاً لتنوع مواقعها من الشرق على الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب وهذا ما جعل القطاع الفلاحي في الجزائر يلعب دوراً بارزاً في الاقتصاد الوطني والتخفيض من حدة التبعية الغذائية ويمثل أهم مورد يجلب الثروة الغذائية، وهذا هو الهدف الرئيسي الذي يجب أن تسعى الجزائر إلى تحقيقه، يتتبع الخطط التنموية والسياسات الفلاحية والغذائية الموالية للتطور التكنولوجي المعاصر.

أ- الإمكانيات الطبيعية: وتنقسم الإمكانيات الطبيعية الفلاحية و التي يقوم عليها النشاط الفلاحي بشكل أساسي إلى :

1- الأراضي الزراعية: إن الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي العام المتميز بالإستواء فإنها تتربع على مساحات شاسعة من الأراضي تتخللها مناطق جبلية.

أما المساحة الصالحة للزراعة فقد بلغت سنة 1996 حوالي 7500 ألف هكتار أي ما يعادل 3% من المساحة الإجمالية 238174100 هكتار إن المساحة المستغلة فعليا تقدر بحوالي 460 ألف هكتار تتعدى 3% من المساحة الاجمالية بينما تحتفظ ب2900 ألف هكتار للاستراحة.

ان الجزائر تتربع على مساحة 238174100 هكتار موزعة كالاتي¹:

-أراضي مستغلة في الإنتاج الفلاحي؛

-أراضي صحراوية.

2-المورد المائي: إن زيادة حجم الانتاج في القطاع الفلاحي يتوقف على المرتفع الموجه لسقي الأراضي وتكثيف الفلاحة على الأراضي الغربية من المنابع المائية، ونظرا لطبيعة المناخ السائد في الجزائر فإن عملية السقي التي تعتمد على كمية الأمطار القليلة أصبحت لا تساهم بشكل فعال في تهيئة الأراضي بما تحتاجه من السقي.

ومن هنا يمكن القول إن القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني مشكلتين أساسيتين تتعلقان بعملية الري هما:

¹الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الثانية، الجزائر، 1987، ص88.

- قلة المساحة المسقية طيلة فترات السنة؛
- انخفاض نسبة تلبية حاجياتها من الماء،
- تتوفر الجزائر على مساحات معتبرة قابلة للري تقدر ب: 1,3 مليون هكتار من مجموع 5,8 مليون هكتار منها 250 ألف هكتار مسقية عن طريق الري و 110 ألف هكتار مسقية عن طريق السدود.

3- الظواهر البيدولوجية والمناخية: نعالج في هذا الاطار نقطتين أساسيتين هما: الشروط البيدولوجية والخصائص المناخية مما يسمح لها بمعرفة ما يحيط بالفلاحة الجزائرية.

أ- الشروط البيولوجية:

1- التضاريس: سلسلتين جبليتين متوازيتين مع الساحل تحدد المناطق الفلاحية في الجزائر، الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب .

* بالنسبة إلى الشمال:

فهو يضم مناطق فلاحية هامة كالهضاب العليا كل من سطيف بهضاب سرسو، هضاب جنوب قسنطينة وهضاب تيارت. وهذه الهضاب تقع بين السهول الساحلية و السهول الصحراوية .

***الشريط الساحلي:** الذي يمتد ب 1200 كلم يضم سهول ساحلية من سهول وهران في الغرب وسهل المتيجة في الوسط إلى سهول سكيكدة في الشرق الجزائري، كذلك السهول الداخلية تعتبر مناطق فلاحية هامة واهمها سهول معسكر والصومام. وعموما تتركز أغلب المنتجات الفلاحية في الشمال الجزائري على عكس الصحراء.

***الجنوب:** فالصحراء تحتل جل مساحة الجزائر وتعتبر المنطقة العقيمة من حيث الفلاحة نظرا للمناطق شبه جافة التي تعاني من التصحر باستثناء الواحات في بعض المناطق حيث يتواجد النخيل.

***السهوب:** تبلغ مساحة السهوب والتي هي مناطق رعوية شاسعة في الجزائر، 36 مليون هكتار تمتد من الشرق إلى الغرب، وتنحصر بين جبال الأطلس التلي شمالا و الأطلس الصحراوي جنوبا.

وعلى العموم تضاريس الجزائر جد مساعدة لإقامة فلاحة جد متطورة وتوفير منتجات فلاحية هامة.

2- التربة: تنوع التضاريس جعل التربة الجزائرية تتنوع من منطقة إلى أخرى تحت كمية تساقط مناسبة وكذلك تبدل مستمر في طبقات الأرض الفوقية نظرا للانحراف نتيجة التساقط هذا الانحراف يفقد التربة مكوناتها

وبذلك يؤثر على القدرات الإنتاجية، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الأراضي المستعملة و التي تمثل 3% من المساحة الاجمالية ويطلق عليها بالمساحة الفلاحية النافعة ومما أفقد التربة دورها الفلاحي هو تسارع القطاع الخاص إلى تحويل الأراضي الفلاحية لصالح قطاع البناء.

تتميز بعض مناطق الوطن بوجود تربة غير قادرة على الاحتفاظ بالماء وهذا نتيجة الانجراف والتصحر، كما يسود معظم مساحة الجزائر التربة الرملية على الرغم من وجود مجهودات مبدولة لمحاولة استصلاح الأراضي الصحراوية .

ب- الشروط المناخية: في هذا الاطار يجب الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية في القطاع الفلاحي المكونين الأساسيين هما: كمية التساقط والحرارة.

***التساقط:** تتغير من الشمال إلى الجنوب بفرق كبير مما شكل مناطق متباينة في الوطن، ويعتبر التساقط العامل الذي يحدد ارتفاع الإنتاج وانخفاضه في كل سنة، وبذلك فالإنتاج الفلاحي يتغير دائما نظرا للتقلبات في كميات الامطار وعدم كفايتها غالبا.

وتتغير كمية التساقط بتغير المناطق المناخية في الجزائر.

1-الصحراء: أمطار قليلة وغير منتظمة لا تسمح بالقيام بأي نشاط فلاحي لأن المعدل العام أقل من 100ملم في السنة.

2-السهوب: تعاني من زحف الرمال مما يؤدي إلى قلة الأمطار وعدم انتظامها نظرا لانتماء هذه المنطقة المناخية شبه جافة. وتصل نسبة التساقط عموما حوالي 350ملم سنويا .

3-الهضاب العليا: تضم سرسو بسطيف، الأوراس وتبسة. الأمطار فيها غير منتظمة وتتغير ما بين 100و500ملم سنويا مما يعطي معدل سنوي يقدر ب450ملم.

4-السهول التلية: تضم مناطق سيدي بلعباس وقسنطينة كمية التساقط تتغير ما بين 450ملمو500ملم سنويا تعتبر كافية لكن المشكل المطروح هو أن هذه المياه لا تستغل كاملة نظرا لقللة السدود.

5-السهول الساحلية: كمية التساقط فيها معتبرة نظرا لشتائها المعتدل، مما يساعد على النشاط الفلاحي في هذه المناطق على المياه المستعملة في الفلاحة ما يضعف المردودية وكذلك التربة تصبح مهددة بالانجراف والتصحر من حين لآخر.

فالجزائر تستقبل سنويا حوالي 65 مليار م³ من المياه وهي مقسمة على النحو التالي: 15 مليار م³ يصب في البحار عبر الوديان و 47 مليار م³ تتبخر و الباقي 3 مليار م³ فهي التي تمتصه التربة (أي المستعملة).

***الحرارة:** الحرارة المسجلة هي أيضا غير منتظمة وغير فصلية وتتمايز من منطقة الى أخرى وفي هذا الصدد تتميز 3 مناطق:

1- **المناطق الساحلية:** شتاؤها معتدل، صيف معتدل بمعدل 24 وهي ميزة المناطق المتوسطة.

2- **السهول التلية والهضاب العليا:** تتميز بشتاء قاس مع درجات الحرارة المنخفضة وكذلك صيف حار مع درجات حرارة مرتفعة.

3- **السهوب:** تقع تحت المناخ الصحراوي الذي يتميز بارتفاع الحرارة المدى الحراري، الفصول تتميز بجفافها ورطوبة قليلة مما لا يسمح بوجود نشاط فلاحي.

إن الاختلاف المناخي والتضاريس الذي يميز الجزائر يساعد في تحسين القطاع الفلاحي وذلك لو كانت هناك سياسة ناجحة تستطيع بموجبها تقسيم وتحديد الإنتاج على حسب المناطق التي يستطيع أن يكون فيها كبيرا. وهذا ما يفتح ويفسح المجال للجهات المعنية لتحسين التمويل الفلاحي . وفي ذلك تميز 4 مناطق وهي:

1- **سهول ساحلية:** لها ميل أقل من 12% مع 6 إلى 7 مليون هكتار وتمثل 30% من شمال الجزائر. الفلاحة ممكنة في 4 إلى 5 مليون هكتار و الباقي مهدد بالاستغلال الصناعي.

2- **الجبال المتوسطة:** تتربع على 14 إلى 15 مليون هكتار، الفلاحي تكون نوعا ما صعبة نظرا للميل الذي يزيد على 12% وفقر التربة وتهديدها بالانجراف .

3- **السهوب:** تتربع على 36 مليون هكتار (9% من التراب الوطني) وشبه الجافة، مردودية الحبوب في هذه المناطق الضعيفة وهي منطقة رعوية .

4- **الصحراء:** والتي تمثل 190 مليون هكتار ونظرا لطابعها المناخي القاسي وترتبتها الرملية مما يجعل الفلاحة فيها شبه مستحيلة.

ب- الموارد البشرية الفلاحية: التي تمثل العمل البشري الهادف و العقلاني، المبني على التخطيط الذي يستخدم الموارد الطبيعية لينتج الخيرات التي تلبى الحاجات من غير إساءة إلى البيئة أو الى حقوق الأجيال المقبلة، فيجب أن توفر اليد العاملة المتخصصة في الميدان الفلاحي و الاهتمام بها والعمل دوما على تحسين نوعيتها بمدتها بكل المعرفة والجديد الفلاحي.

ج- الاستعمال التكنولوجي: حيث أن التطور التكنولوجي يتمثل في توفير مختلف الوسائل التي أصبحت من أهم وسائل الإنتاج، فاستعمال وسائل الانتاج الحديثة بطرق علمية دقيقة و المتمثلة في مختلف آلات الحرث والحصاد والدرس التي يحتاجها القطاع الفلاحي، فقط قلصت إلى حد كبير جدا المدة التي كان الفلاح سيستغرقها في عمليات الحرث و الحصاد وفي المحاصيل و التي مانت بالأشهر أصبحت خلال أيام فقط، مما أثبتت هذه الوسائل نجاحها في زيادة الإنتاج والإنتاجية، من جهة أخرى فإن استعمال مختلف أنواع الأسمدة الطبيعية كالدبال المتمثل في المواد العضوية والأسمدة الكيميائية خصوصا في الآزوتية، كل هذا قد ساهم الى حد كبير في الفوسفاتية والبوتاسية التي يطلق عليها باسم خصوبة التربة وتحسين نوعيتها، كما نجد كذلك أن اتباع الطرائق الحديثة في الري سواء عن طريق الرش المحوري أو التقطير ساهم إلى حد كبير الاستعمال العقلاني للثروة المائية وحصول المزروعات على القدر الكافي من المياه.

د- البحوث الزراعية:

أدى التطور العلمي إلى زيادة التعمق في البحوث الخاصة بالميدان الفلاحي وذلك لما تقدمه هذه البحوث من معلومات وارشادات ونصائح سواء منها المتعلقة بالطرائق الفلاحية الحديثة، التي تعود دائما بالإنتاج الوفير أو بالنسبة إلى أهم السلالات والجينيات والضرروب النباتية وانتقاء أحسنها، والتي يؤدي استعمالها الى زيادة النتاج في الكميات والنوعيات كما أن هذه البحوث تقدم النصائح والارشادات المختلفة للفلاحين في كيفية استعمال الأسمدة والأدوية للقضاء على الأعداء النباتية سواء كانت الحشرية، أو الطفيلية أو الأعشاب الضارة وكل هذا يعود في الأخير بالنتائج الإيجابية على القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: الخصائص و المخاطر الفلاحية في الجزائر

أولاً: الخصائص الفلاحية : يتميز القطاع الفلاحي بالجزائر بعدة خصائص منها:

1- خصائص عملية الإنتاج والمنتجات الفلاحية: قبل التطرق إلى إبراز أهم الميزات الأساسية التي يتميز بها عملية الإنتاج والمنتجات الفلاحية يجب التعرف إلى عوامل الإنتاج، والتي يطلق عليها المدخلات والمقصود منها العوامل التي تستخدم في العملية الإنتاجية.

أ- عوامل الإنتاج: تنقسم عوامل الإنتاج تقليدياً إلى أربعة عناصر وهي:¹

1- العمل: وهو ذلك الجهد العضلي أو الفكري المبذول في خلق منفعة ذات مدلول اقتصادي لتلبية حاجيات الأفراد وتحقيق رغباتهم . بمعنى آخر هو كل جهد يدوي وذهنى الذي يبذل لقاء مكافئة هي الأجر(عائد العمل هو: الأجر)

2- الأرض: تضم كافة الموارد الطبيعية التي تساهم فعلاً أو يمكن أن تساهم بطريقة أخرى في اشباع الحاجيات الاستهلاكية للإنسان من بين الخصائص التي تتميز بها الأرض كونها العنصر الرئيسي في العملية الفلاحية وفيمايلي:

- **ثبات مساحة الأرض:** على الرغم من التآكل بعضها بفعل عوامل التعرية أو من إضافات جهود الانسان تبقى ثابتة، ومحدودة بحدودها السياسية أما إذا نظرنا من ناحية الأرض الفلاحية فهي قابلة للزيادة في مساحتها نتيجة تحويل أرض صحراوية إلى أرض زراعية.

كما قد تكون قابلة للنقصان إذ تحولت إلى أرض قابلة للبناء، فضلا عن ذلك فإن كل نوع معين من الأرض قد يصلح لأكثر من استعمال واحد، فالأرض الفلاحية قد تصلح لزراعة القمح او القطن، وقد تكون عائدها في زراعة القطن أكبر من عائده في زراعة القمح، ولهذا فإن عائد الأرض هو "الريع".

- **خاصية عدم تجانس الأرض:** عند الحديث عن الخاصية الثانية للأرض وهي عدم تجانس فإنه يمكن تقسيم الأرض إلى نوعين: الأرض للفلاحة والأرض للزراعة.

¹البشير عبد الكريم، "الاقتصاد الجزائري"، دروس وتمارين محلولة، مؤسسة النشر والتوزيع بالشلف، الجزائر، 2007، ص172.

-خاصية عدم تماثل الأرض من حيث الخصوبة: إن الأرض سواء كانت أرض فلاحية أو للبناء لا تتماثل وحداتها تماما من حيث الخصوبة أو الموقع إذ نجد درجات مختلفة من حيث الخصوبة إذ نجد أرض متوسطة الخصوبة، شديدة الخصوبة، ضعيفة الخصوبة.

3- رأس المال: وهو مجموع المعدات و الأدوات والمنشآت القاعدية والمصانع وغيرها ومختلف تجهيزات الإنتاج التي تمكن الأفراد من القيام بالعملية الإنتاجية وبذلك لا يكون رأس المال قاصرا على الآلات والمعدات البسيطة التي يستعملها الأشخاص عند قيامهم بالإنتاج مثل: الفأس بالنسبة للفلاح يعتبر رأس المال، ويطلق على عائد رأس المال : فائدة.

4- التنظيم: إن عمل المنظم يتمثل في تجميع عوامل الإنتاج، العمل، الأرض، رأس المال، في عملية إنتاجية معينة، يساهم في اتخاذ قرار القيام بها وتحمل مخاطر تنفيذها أما العائد الذي يحصل عليه المنظم يطلق عليه اسم "الربح العادي".

تمتدح هذه العوامل فيما بينها لتعطي دالة انتاج التي تعرف على انها العلاقة التقنية تبين رقميا كمية الإنتاج الممكن انتاجها باستخدام تركيبة معينة من عوامل الانتاج .

ب- خصائص عملية الإنتاج الفلاحي:

تتميز عملية الإنتاج الفلاحي بأربعة خصائص أساسية تتمثل في:¹

1- التخصص المكاني: تتمثل في البيئة الطبيعية سواء من حيث التربة الملائمة أو المياه أو من حيث عوامل المناخ لذا يصبح الإنتاج الفلاحي غير ممكن إلا في مناطق معينة، أما في حالة كانت المناطق الإنتاجية بعيدة عن مناطق الاستهلاك احتاج الامر الى خدمات إضافية مثل: النقل، التخزين، وهذا ما يزيد من تكاليف وصول المنتجات إلى المستهلكين.

¹ بول اسامويلسون، ترجمة مصطفى الموفق، "علم الاقتصاد: توزيع الدخل مكافئة عوامل الإنتاج"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الخامس،

2- الموسمية: مفتوحة إليها بسبب العوامل المناخية فإنه يتعذر إنتاج المنتجات الفلاحية النباتية (القمح، الذرة) بشكل منتظم ومستمر، إذ يترتب على ذلك توافر المنتجات الفلاحية في فترات معينة في السنة دون غيرها مما يتسبب فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج ونقص في عرضها خارج هذه الفترة.⁽¹⁾

3- طول فترة الإنتاج والحصول على المنتج: يتسبب طول الفترة بين اتخاذ القرار بالإنتاج و الحصول على المنتج في الحد من قدرة المنتجين على الاستجابة لمؤشرات الأسعار الأمر الذي يخفض مرونة العرض خصوصا في حالة إذ نحصر إنتاج لمنتج مرة واحد وفي فترة واحدة.

4- مخاطر عالية: وهذا بسبب عدم الاستقرار في الامطار وفي عوامل المناخ: الرطوبة، الحرارة، الرياح، وبسبب الامراض والآفات مثل: الطفيليات، الحشرات، الفطريات وجميع هذه العوامل تؤثر على نوعية المنتجات.

ج- خصائص المنتجات الفلاحية: تتميز المنتجات الفلاحية بعدة خصائص أهمها مايلي:

- **سلع غذائية:** معظم المنتجات الفلاحية هي سلع غذائية فهي ذات أهمية خاصة تفرض على الحكومة الاقتراب من سوقها لمراقبته خاصة لضمان حريته التنافسية وتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية خاصة لفئتي المنتجين والمستهلكين.
- **معظمها مواد أولية:** معظم المواد قابلة للتحويل والتصنيع فبعضها يستهلك طازجا، وبعضها الآخر غالبا ما يحتاج لتجهيز من أجل الحفظ أو التحويل لشكل مرغوب، وهذا يطيل المسالك التسويقية ويزيد عدد الوسطاء ويرتب الهوامش سعريّة إضافية.
- **سرعة التلف:** أغلب المحاصيل سريعة التلف مما يستدعي ضرورة بيعها بسرعة وتحتاج لسبب نفسه الى الحفظ ضمن الشروط خاصة أو الى التصنيع وهذا مما يؤدي إلى زيادة التكاليف.
- **تمايز كبير في النوعية:** باعتبارها منتجات حية وتتأثر بالظروف البيئية والمناخية يظهر المنتج الفلاحي لنفس النوع والموسم والمنطقة اختلافات في النوعية تجعل من المطلوب تصنيف المنتج في عدة درجات لكل درجة محددة.

2- الخصائص الاقتصادية : وتتمثل في:

¹ عاكف الزعبي، "مبادئ التسويق الزراعي"، دار حامد لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص42.

- عدم إمكانية تحديد كمية الانتاج الفلاحي إذ لكل محصول زراعي موسم لزراعته وإذا انخفضت الأسعار فلا يستطيع الفلاح أن يقلل الإنتاج الفلاحي بل سعي لزيادته وهذه الزيادة تؤدي إلى انخفاض أسعاره.
- طبيعة المحاصيل الفلاحية من سرعة عطيتها وموسمية انتاجها، حيث نجد أن الأرض تزرع وتقدم وفرة كبيرة من موارد الطعام ولكن هبة الطبيعة محدودة ليست بلا حدود هي كريمة فقط إلى حد ما وإلى أبعد الطبيعة محدودة ليست بلا حدود هي كريمة فقط إلى حد ما وإلى أبعد من هذا الحد تصبح شحيحة، إذ نجد الفرد إن انفاقا معيناً من العمل و النقود لا ينتج إلا عائداً متناقصاً ومثال على ذلك لاستعمال المتكرر للأسمدة على نفس قطعة من الأرض يعطي نتائج متناقصة وهذا ما يعرف بقانون "الغلة المتناقصة"، إذ ينص تطبيق هذا القانون على عنصر الأرض، أي ان زيادة رأس المال و العمل المطبقة في زراعة الأرض تؤدي حد معين إلى زيادة في المقدار الناتج المحقق بنسبة أقل.

3- الخصائص الاجتماعية: ويمكن حصرها فيما يلي:

- الانتاج الفلاحي يعتمد على الجهود المبذول من طرف الفرد، والمتمثل في عنصر العمال، حيث نجد معظم الأراضي الفلاحية يديرها الافراد والقليل ما توجد مزارع تديرها شركات أو اتحاديات، أما وسيلة العمل تتمثل في رأسمال الذي يساعد على جعل العمل البشري أكثر مردوداً وبالتالي جعل عملية الإنتاج أكثر سهولة و الإنتاج نفسه أكثر كمية.
- استقرار المزارع في أرضه إذ نجد الفلاحة تجذب صاحب الميل الزراعي إليها كون الأرض تتميز بخاصية الثبات كونها من هبات الطبيعة وليست من صنع الانسان فهي تهيء له سكن، طعام وتخلق فيه حب الانتظار والصبر هذا ما يؤدي بالفلاح الى الاستقرار في أرضه.
- اندماج العمل المزرعي مع المعيشة الريفية، منزل المزارع وحقله هو مكانه الذي يستقل فيه وقد هيء بعض الاعمال في الدار وينتهي بها في الحقل ، فالدار والحقل عاملان متصلان لا بد من وجودهما معا حتى تتم أعمال الفلاحة .

ثانياً: المخاطر الفلاحية: هناك العديد من المخاطر التي تهدد الفلاحة ويمكن تقسيمها إلى:

- أ- **مخاطر العمل:** ويشمل هذا النوع عناصر المخاطر والظروف التي تنتج عن القيام بعملية الإنتاج الفلاحي وما يرافقه وهي:

- **تبيان الإنتاج:** يصعب تحديد كميات الإنتاج من عمليات الفلاحة الإنتاجية بشكل مسبق وبالتالي الدخل المتأتي عنها، وذلك لخضوع العملية الإنتاجية لظروف مناخية متقلبة إذ يمكن للمناخ أن يؤثر على الفلاحة بطرق عديدة. لأن المحصول ينمو بشكل أسرع وينتج حبوب أقل أثناء العملية، كالتعرض لدرجات الحرارة الأعلى يعمل على التقليل من قدرة النبات على الحصول على الرطوبة واستخدامها كما أن انبعاث غاز الكربون في الهواء هو الآخر يسبب الانخفاض في الإنتاجية.
- **تقلبات الأسعار:** يعتبر التغير لأسعار المدخلات الإنتاج الفلاحي من أهم العوامل المؤثرة في الطلب والعرض المنتجات الفلاحية، وهذا ما يؤثر سلبا على حجم الإيراد.
- **تغير أذواق المستهلكين:** إن تغير ذوق المستهلك من منتج لآخر بسبب اختلالات التوازن ما بين الطلب والعرض على المنتجات الفلاحية.
- **برنامج الحكومة:** إن برنامج الحكومة يدخل أيضا في حدوث المخاطر على المنتجات الفلاحية، حيث أن بعض الإجراءات الجديدة فيما يخص السياسة المالية والسياسة النقدية للبلد والمتعلقة بالفلاحة لها تأثير على عملية الإنتاج.

ب- مخاطر التمويل: يمكن تعريف مخاطر التمويلية أي موضوع مالي يعرض السيولة النقدية للمؤسسة للخطر.

كما هنالك أيضا أنواع أخرى من المخاطر تتعرض لها الأراضي الفلاحية تكون سببا أساسيا في ضعف أو خسارة المحصول الزراعي منها :

- **التصحّر:** ويتمثل أساسا في زحف الرمال التي تبتلع المراعي والأراضي وتؤدي بذلك للخسارة في الغطاء النباتي بمعنى آخر استحالة زراعة الأراضي، ذا ما يدل على اكتساح احزمة الاخضرار والخصب وتحويلها أرض قاحلة.
- **التعرية:** نقصد بها التدهور التدريجي للتربة الفلاحية. هذا ما يسبب فقدان التربة للمواد المعدنية للنبات والمواد العضوية، وهذه الظاهرة أكثر انتشارا من ظاهرة التصحر.
- **التملح:** وهو العنصر الثالث لتدهور التربة الفلاحية وهو الناتج عن التوسع الكبير في الري، هذا ما يؤدي لمشاكل خاصة بالتملح التربة وتشبعها بالماء وان دل على شيء يدل سوء إدارة الأراضي المروية⁽¹⁾.

¹ محمد مدحت مصطفى، "اقتصاديات الأراضي الزراعية الأسس والنظريات والتطبيق"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1998، ص 208

- البناء العشوائي فوق الأراضي الفلاحية: مع زيادة السكان والحاجة الماسة للإمداد العمري ازدادت ظاهرة البناء على الأراضي الفلاحية، وقد ساعد ذلك في الارتفاع الشديد في أسعار أراضي البناء مقارنة بأسعار الأراضي الفلاحية.

- الاستعمال الغير المتوازن للأسمدة الكيماوية: إن الاستخدام الزائد للأسمدة الكيماوية يمكن أن يخل بالتوازن بين العناصر الكبرى "النيتروجين، الفوسفور، البوتاسيوم"، وهذا ما يؤدي إلى تغير في درجة الحموضة.

- حرق المخلفات الزراعية فوق سطح التربة: يؤدي هذا الحرق إلى خفض من خصوبة التربة واتلاف المزروعات بالإضافة الى تلوث الهواء بالغازات م ثل غاز ثاني أكسيد الكربون.¹

- ومن أجل التخفيف من حدة الخسائر على المحاصيل الفلاحية هناك أساليب ينبغي على الفلاح اتباعها، بهدف الحد من المخاطر التي تواجهها المزروعات ومن أهمها نذكر:

1- استراتيجيات التسويق: وتشمل هذه الاستراتيجيات التسويق في المحصول الناتج والشراء المسبق للمدخلات بسعر ثابت حتى وان ارتفع السعر بعد الشراء.

2- استراتيجيات الإنتاج: وهي تشمل:

- تنوع الإنتاج وذلك باتباع مجموعة من المحاصيل الخسارة التي قد تنجم عن محصول واحد.
- استخدام أساليب الري الحديثة والتسميد السليم لمعالجة الآفات مع تحضير الجيد للتربة الفلاحية وذلك حتى تكون مرقد جيد للبذور يساعد في الانبات والمحافظة عليها طيلة فترة نمو المحصول.
- قيام الفلاح بعملية التأمين الفلاحي وتحسينه للخواص الفيزيائية للتربة.

3- استراتيجيات المالية: وتشمل هذه الاستراتيجية في الحفاظ على المخزون كافي من السيولة النقدية للمنشأة.

4- مواكبة التطور التكنولوجي: إذ يعتبر التطور التكنولوجي إن صح القول الدواء الشامل للأمراض كونه يساهم في الزيادة من الغلة الفلاحية.

5- التشجير والاستفادة من المخلفات الزراعية: أما بالنسبة للتربة يجب حرثها من أجل القضاء على بعض أنواع الحشرات مثل: حفارة ساق الذرة.

¹محمد البيرانناؤوط، "طرق الاستفادة من المخلفات الزراعية" مكتب الدار العربية للكتاب، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص25.

كما يجب القيام بعمليات التشجير وهذا من أجل حمايتها من التصحر والانجراف والتعرية، ولهذا نجد للغابات دور كبير في الحياة الاجتماعية والايكولوجية فهي ليست مصدر للخشب فقط، بل تساعد أيضا على استقرار المناخ وعند قطعها فإنها تنقضي جميع هذه الوظائف.

كما يجب الاستفادة من المخلفات الزراعية وجعلها تخدم التربة بدل من اتلافها، حيث أنها تمكننا من الحصول على سماد عضوي تام ومفيد للتربة الزراعية.

المطلب الثالث: التنمية الفلاحية في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر أحد القضايا الجوهرية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ويرجع ذلك لمجموعة من الاعتبارات في مقدمتها ضرورة توفير الغذاء لأعداد متزايدة من السكان في ظل نمو ديمغرافي مستمر، وما ينبع من ذلك من أهمية تقليل الفجوة الغذائية لتخفيض الضغوط الهائلة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وفوق ذلك مازالت الفلاحة تعتبر مجالا رئيسيا لتشغيل نسبة كبيرة من قوة العمل.

أولا: مفهوم التنمية الفلاحية:

يتفق مفهوم التنمية الفلاحية مع المفهوم العام للتنمية الاقتصادية حيث يركز على الجانب المادي وذلك باتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وتكوين رأس المال، كما تعد التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، بل ويمكن اعتبارها أحد ركائز التنمية المستدامة.

حيث تعتبر أنها "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية".

"إذا كان النمو الاقتصادي قد ارتبط في غالبية أنحاء العالم بالتقدم الصناعي، إلا أن هذا التقدم يفترض مسبقا اعداد وتجهيز القطاع الفلاحي، وعلى أساس أن هذا القطاع الأخير هو الذي يمد القطاع الصناعي بأدوات التنمية من فائض رؤوس الأموال والعمالة والقدرة التصديرية والمواد اللازمة لصناعة المواد الغذائية، كما أنه سوف يمثل السوق الأولية للقطاع الصناعي، ولذلك فإن اقتصاديات التنمية الحديثة لم تعد تقم على النمو المتوازن أو غير المتوازن بين القطاعين أو تصاغ في عبارة التفضيل بينهم بقدر ما تقوم على السياسة التكاملية بين القطاعين.¹

¹مصطفى رشدي شيحة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي" الدار الجامعية، مصر، 1985، ص392.

-العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الفلاحية: (علاقة متكاملة) حسب الاقتصادي "كند لبورغ" التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافق تغيرات تكنولوجية وفنية تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها"¹.

ويشير "مير بالدوين" إلى أن تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول الزيادة العامة، والتغيرات الخاصة التي تصاحبها، بينما يعتقد "فريد ويكس" أن في التنمية تنوع هيكلي وارتفاع في مستوى الأداء الاجتماعي، "أما" محمد مبارك حجر" فيعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية بعث واطلاق لقوى معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا مهما تؤدي معه إلى إحداث تغيرات متزايدة في الدخل القومي أكبر من الزيادة الحاصلة في السكان مما يترتب عليه ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وذلك من خلال التغيرات في الهيكل الإنتاجي والاطار التنظيمي وعرض المواد الإنتاجية وطلبها.

فمهما تعددت وتنوعت تعاريف التنمية الاقتصادية، فإن مضمونها يتمثل في تلك السياسات و الإجراءات التي تنتهجها وتقوم بتوظيفها في عملية استغلال مختلف وسائل الإنتاج بهدف تحقيق الزيادة في الدخل القومي، بما يحقق زيادة الإنتاج في السلع والدخل الحقيقي الذي يخدم غالبية المجتمع، أما التنمية الفلاحية فإنها تعتبر أحد جوانب التنمية الاقتصادية.

فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها، حيث تعتبر كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية فهي "العملية التي تتم من خلال تحقيق أقصى ناتج فلاحي ممكن أو إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن."

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن يستخلص أن التنمية الفلاحية تتفق مع المفهوم العام للتنمية الاقتصادية حيث يركز على الجانب المادي وذلك باتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي الى زيادة الإنتاج الفلاحي، انها تشمل كذلك على تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي، وتشكل جزءاها ما من تنمية الناتج القومي.

2-أهداف التنمية الفلاحية: تسعى التنمية الفلاحية للوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل في:

أ- تحقيق الفائض الفلاحي: أي وجود فرق إيجابي بين حجم الإنتاج الفلاحي والحجم الضروري لمعيشة السكان، بحيث يتم توجيه هذا الفائض إلى مهام اقتصادية أخرى،

¹محمد بويهي، "القطاع الفلاحي في الجزائر و مشاكله المالية"، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 11.

ب- تعتبر كمصدر للعملة الصعبة: وذلك عن طريق الصادرات وذلك عند تحقيق فائض الإنتاج الفلاحي فإنه يتم تصديره مقابل ذلك يتم الحصول على العملة الصعبة،

ج- مصدر للقوة العاملة: حيث أن الفلاحة تضم مجموعة كبيرة من اليد العاملة مما تساهم في الحد من نسبة البطالة خصوصا أو غالبية سكان الدول النامية يشتغلون في الفلاحة.

كما أن الفائض الغذائي المتشكل من الفلاحة هو الذي يحدد عدد العمال الممكن تشغيلهم خارج نطاق الفلاحة.

د- المساهمة في تكوين رأس المال : يمكن اعتبار أن القطاع الفلاحي المصدر الرئيسي للثروة، حيث لا زال هو المصدر الرئيسي لرأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية للدول؛

هـ- توفير المواد الأولية للزراعة: حيث أن الفلاحة تساهم في توفير المواد الأولية اللازمة التي تدخل في الصناعة ومن أهم هذه الصناعات التي تقوم على أساس القطاع الفلاحي، الصناعات الغذائية، النسيجية والتحويلية.¹

ثانيا: دور القطاع الفلاحي في البطالة في الجزائر: وفقا لمنظمة العمل الدولية قدر عدد سكان الناشطين حاليا في سبتمبر 2010 العاملين 10812000 نسمة، ومعدل المشاركة في قوة العمل 8,9% رجال، و14,2% نساء وهذا ما يمثل نسبة التشغيل 27,2% حيث تشكل النساء نسبة 15,1 من مجموع السكان العاملين ويكتف هيكل العمالة حسب القطاعات عن القطاع الثالث (التجارة والخدمات) الذي يمتص عدد أكبر من الوظائف تفوق 55,2% يليه البناء والأشغال 19,4% والصناعة 13,7% وأخيرا الفلاحة بنسبة 11,7% ووفقا لمنظمة العمل الدولية فإن عدد السكان العاطلين قدر بـ 1076000 نسمة أي 10% وبناء على هذا يتضح أن امتصاص البطالة من قبل قطاع الفلاحي ضعيفة مقارنة بباقي قطاعات الأخرى، حيث يتضح أن قطاع التجارة و الخدمات يسيطر على 55,2% وبالرجوع الى احصائيات "الصندوق النقل الدولي" التي يوضحها الجدول التالي:

¹ عثمان أحمد الغولي، "الزراعة العربية"، در المطبوعات الجديدة، القاهرة، 1970، ص130.

الجدول رقم (03): جدول يوضح العمالة والبطالة في الفترة الممتدة من (2003-2009)

الوحدة: بالملايين

البيان/السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العمالة	5741	5981	6222	6517	6771	7002	9472
في قطاع الفلاحة	1565	1617	1683	1780	1842	1841	1242
في القطاعات الأخرى	4176	4346	4539	4737	4929	5161	8230
البطالة	2262	1729	1530	1265	1245	1220	1072

المصدر: بومدين وهيبة، "دراسة قياسية لإنتاج الحبوب" مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تقنيات كمية مطبقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، ص37.

الجدول رقم (04): جدول يبين عدد العاملين فعلا في قطاع الفلاحة - القطاعات الأخرى - البطالة

ما بين (2006-2010).

الوحدة: بالملايين

البيان / السنة	2006	2007	2008	2009	2010
القطاعات الأخرى	4737	4929	5161	8230	8600
الفلاحة	1780	1842	1841	1242	1136
البطالة	1265	1245	1220	1072	1076

المصدر: البنك الجزائري التطورات الاقتصادية في الجزائر، التقرير السنوي 2010، ص209.

- من خلال الإحصائيات التي نلمسها في الجدول (03) الموضح أعلاه نلاحظ، أن عدد العمالة في القطاع الفلاحي ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى .

- في الفترة الممتدة ما بين 2003-2007: نلاحظ ارتفاع في عدد العمالة في قطاع الفلاحة والتسهيلات التي منحتها الدولة للفلاحين.
 - ما بعد سنة 2007 حيث بلغ عدد العمالة 1242 (بالملايين) وكان هذا في سنة 2009 مقارنة 2007 حيث بلغ عدد العمالة 1842 بالملايين ، أن العمل بهذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية، وأن أغلب العمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة الى أخرى¹.
 - بناء على المعطيات المحصول عليها في الجدول (04) يمكن القول بأن قطاع الفلاحة يساهم بامتصاص نسبة من العمالة الجزائرية مقارنة بباقي القطاعات الأخرى.
- وبالتالي يمكن القول بأن القطاع الفلاحي يحظى بأهمية بارزة في الاقتصاد وتبرز هذه الأهمية من خلال كونه يساهم في توفير المواد الغذائية للسكان وسد بعض الاحتياجات القطاع الصناعي، فضلا عن استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة.

1عمر جنينة، مديحة بخوش، بعنوان "دور القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي تحت عنوان: "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة أيام 15-16 نوفمبر 2011.

خلاصة:

يشكل القطاع الفلاحي نسبة مهمة من المساحة الكلية للجزائر، هذا القطاع الذي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد الجزائري، ويعد من أهم أقسام النشاط الاقتصادي، فهو يختلف عن باقي الأقسام الأخرى من حيث الأسلوب الإنتاجي، إلا أنه يتكامل معاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل تلبية الحاجات البشرية المتعددة من السلع والخدمات.

لذا كان على الجزائر الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي كأحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي، حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنمية على مشكل سياسات دعم وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

تمهيد :

تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة فلاحية ذات استراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان، وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات استراتيجية، يترتب عنها المساهمة في تخفيف التبعية الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي، والمساهمة أيضا في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات، وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب ان يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الاستراتيجية، والتي رغم خضوعها لقواعد السوق وهيكل وميكانيزمات التحرر الاقتصادي، إلا أن اعتبارها قطاعا استراتيجيا يتطلب تدخل الدولة في توجيهها، وفقمن شأنها أن تحقق هذه الأهداف، وذلك من خلال وضع سياسة دعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي مما يساهم في توعية الفلاحين.

وضمن هذا السياق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين، في المبحث الأول سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، أما المبحث الثاني معرفة تطور سياسة الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتقييمها وآفاقها.

المبحث الأول: سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر.

لقد حظيت سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر باهتمام أكبر من جانب الدولة وذلك من خلال ما وضعته وأنشأته من وكالات وصناديق وطنية مهمتها تسهيل عملية تقديم الدعم للأفراد المستفيدين، وتهدف الدولة من خلال دعم قطاع الفلاحة إلى تحريك عجلة التنمية وتحقيق عائدات خارج قطاع المحروقات وقد قامت الدولة في هذا السياق بوضع خطط وسياسات ناجعة للوصول إلى أهدافها. وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطالب المالية.

المطلب الأول: ماهية الدعم الفلاحي.

بعد الدعم الفلاحي من أكثر المواضيع نقاشا في المنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الفلاحة والغذاء في العالم لماله من تأثيرات على التجارة في السلع الفلاحية وبالتالي على القطاع الفلاحي ككل.

أولا: مفهوم الدعم الفلاحي:

1- الدعم لغة: تقوية الشيء أو تثبيته أما اقتصاديا " الدعم ليس إلا نوعا من الإعلانات التي تقدمها الحكومة غالبا في شكل نقدي للقطاع الخاص، وأن ذلك عموما يحقق غرضا عاما. أما مصطلح الدعم في القواميس يعني "مدفوعات مباشرة أو غير مباشرة" أو ميزة اقتصادية أو ميزة تمنحها الحكومة للشركات الخاصة أو الأمر أو الوحدات حكومية أخرى للتشجيع على تحقيق غرض عام.

2- عرف الدعم على أنه "مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني) يضاف إلى ذلك إضافات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول".¹

¹يوسف قات، "الدعم الفلاحي ضمن إطار الاتفاقية بشأن الفلاحة"، مؤسسة التسويق الفلاحي، مديرية الدراسات والمعلومات مؤسسة الجزائر 2000، ص 03.

3- عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للدعم الفلاحي بأنه " القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الاجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة، والتي تزيد دخول الفلاحين وتخفض تكاليف انتاجهم، وبغض النظر عن أهدافهم أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الفلاحية".¹

4- وعرفت اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة "أن الدعم يستند إلى ثلاثة شروط لا يعتبر الدعم موجودا إلا بتوفرها، وتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة مالية وأن تقدم من قبل الحكومة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة"².

ثانيا: الأهداف الاستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الفلاحي:

تعتبر سياسة الدعم الفلاحي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الفلاحية التي ترمي إلى ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، وفي هذا الاتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية من بينها الجزائر إلى تحقيق حملة الأهداف الاستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي³:

1- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها كل دول العالم، لذا يمكن استخدام الدعم الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي وخدمة هذا الاتجاه أخذه في الاعتبار مقدار نوعية المقومات المتاحة، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية، أو على محور الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين.

¹ محمد علي محمد، "مؤشرات الدعم الفلاحي"، المركز الوطني للسياسات الفلاحية، وزارة الفلاحة والإصلاح الفلاحي في سورية، 2008، ص 01.

² يوسف قات، مرجع سبق ذكره، ص 3.

³ المنظمة العربية للتنمية الفلاحية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الفلاحي في الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص 87.

2- نقل وتوظيف التقنيات الحديثة: نظرا إلى الدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي كليا وكيفيا من خلال المكننة المتطورة والتحسينات الوراثية في المجال النباتي والحيواني، وكذا الاستخدام الكيميائي والبيولوجي لمحاربة الآفات النباتية الحيوانية، بالإضافة إلى استخدام هذه التقنيات في ترشيد استخدام الموارد الشحيحة في معظم هذه الدول وخاصة المياه، جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات، باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع وتمكين المنتجين في هذه الدول على اختلاف أنواعهم وتعدد أنشطتهم لتبني هذه التقنيات والاستعاضة بها عن الأساليب التقليدية السائدة.

3- تحقيق التنمية الاجتماعية:

إن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها ارتباطا مباشرا بالعمل الفلاحي، لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الفلاحي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، بتوفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشتهم، خاصة في المناطق الريفية، وذلك بتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الفلاحي عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة، أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة، وتقديم الدعم والحوافز الاقتصادية المناسبة لذلك.

4- تحقيق فائض إنتاجي لتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة:

يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير، ومن أهم أهداف سياسة الدعم الفلاحي في الدول النامية خاصة الجزائر، وبالأخص في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها، وكذا التي تتميز بميزة نسبية لديها، والتي لها طلب كبير في الأسواق العالمية، من خلال استخدام الإعلانات المالية والحوافز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد المواد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي في هذه الدول.

5- مساندة الفلاحين لتدعيم قدراتهم التنافسية:

يعمل الدعم الفلاحي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة المدعومة بمعدلات كبيرة تصل إلى 30% من تكاليف الإنتاج.

المطلب الثاني: سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر قبل سنة 2000:

- تميزت سياسة الدعم الفلاحي قبل سنة 2000 بمرحلتين أساسيتين تماشيا مع التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني من النظام الاشتراكي الذي تسير فيه الدولة كل دوايب الإنتاج، إلى نظام اقتصاد السوق الذي يعطي المبادرة للقطاع الخاص ويبقى دور الدولة القيام بتوفير البنية الأساسية ودعم القطاعات الاستراتيجية.

أولا: سياسة الدعم قبل 1990:

تميزت هذه الفترة بتطبيق النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط لفترة زمنية معينة يتم خلالها تحديد حجم الانفاق لكل قطاع إداريا ومركزيا دون اقتترانه بأي التزامات من جهة المستفيدين، أو أي مردود اقتصادي، وأثناء هذا النظام عرف القطاع الفلاحي عدة إصلاحات بداية من التسيير الذاتي إلى نظام الثورة الزراعية ثم إعادة الهيكلة الزراعية، ومن خلال المراحل من التسيير للقطاع الفلاحي كان القطاع مشكل من قانونيات فلاحية تابعة للدولة وكان الانفاق يتم على أساس مخططات الزراعة التي ترسلها المزارع في بداية كل حملة بناء على معايير التكاليف الزراعية التي تحددها الإدارة المركزية للفلاحة، ويقوم البنك بمساعدة مصالح الفلاحة بتقدير الاحتياجات المالية اللازمة لكل مزرعة حسب ثلاثة أبواب (التموين، اليد العاملة، الوسائل الفلاحية) ويوضع مبلغ أقصى للقرض تحت تصرف المزرعة لدى وكالة البنك التي تسير حسابها.

كما عرفت هذه المرحلة تهميش القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وخاصة في المجال الفلاحي، حيث كان يقدم له حجم ضعيف من الدعم مقارنة مع القطاع العام، وهذا الحجم من الدعم كان يخصص إلى دعم أسعار عوامل الإنتاج، ودعم أسعار المنتجات الفلاحية بالإضافة إلى دعم وتوجيه الاستثمار، ودعم عمليات الاستصلاح.¹

- دعم أسعار عوامل الإنتاج: فقد حظي هذا النوع من الدعم باهتمام من قبل دولة منذ 1970، والذي كان يتمثل في بيع عوامل الإنتاج للمنتجين الفلاحين بأسعار دون أسعار تكلفتها الفارق يدفع من خزينة الدولة، واستمرت هذه العملية حتى صدور قانون الأسعار في جويلية 1989، لتعرف الأسعار بعدها الانتقال إلى الأسعار الحقيقية وكانت سنة 1991 نهاية دعم أسعار عوامل الإنتاج.

¹ رابح زيري، "الإصلاحات في القطاع الفلاحي وآثارها على تطوره" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996، ص78.

- دعم أسعار المنتجات الفلاحية: تمثل هذا النوع من الدعم في دعم المنتجات الفلاحية الأساسية من خلال آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج مع ملاحظة إمكانية تغيير تشكيلة هذه المنتجات.
- دعم وتوجيه الاستثمار: عرف هذا النوع من الدعم بداية من الإصلاح 1982، حينما تولى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمويل القطاع، فكان يتم دعم وتوجيه الاستثمار من خلال البنك الذي رفع مبلغ القرض السنوي من 50 ألف دج إلى 250 ألف دج، وربط مساهمته في تمويل المشاريع بحجم رأس مال المشروع وطبيعته، إذ أصبحت مساهمة البنك تصل إلى 90%، 70%، 50% للمشاريع العادية التي يصل رأس مالها إلى 100 ألف دج، 500 ألف دج، وأكثر من 500 ألف دج على الترتيب، أما المشاريع المفضلة فتصل مساهمة البنك في تمويلها إلى 70 ألف دج من تكاليفها بالنسبة للإنشاءات الثابتة، و100% بالنسبة للتجهيزات مع سنتين معفاة.¹
- دعم عمليات الاستصلاح: بداية من 1985 بدأت عمليات تمويل عمليات الاستصلاح التي شرع فيها في إطار القانون 83-18 المتضمن اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح من طرف البنك من موارد الخزينة العامة للدولة، التي وضعت تحت تصرف المستصلحين لهذا الغرض مبالغ مالية لمدة أقصاها 17 سنة منها 5 سنوات معفاة بالنسبة للقروض الطويلة الأجل، ولمدة 7 سنوات منها سنتين معفاة بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل، وبمعدلات فائدة 2,5% و3,5% على الترتيب.

ثانيا: سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة 1990-1991:

تميزت هذه المرحلة باتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية وارتفاع حجم المديونية التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى نسبة 80% من الموارد المتأتية من الصادرات، ووصول نسبة العجز في الميزانية ما يقارب 8,7% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993، بسبب ارتفاع الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي كانت تمثل 8,7% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992-1993، كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة تطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي، كل هذه الإصلاحات دفعت الدولة إلى:

¹ رابع الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص 88.

- تحرير الأسعار الفلاحية بالنسبة للمنتجات الفلاحية والمستلزمات الإنتاج الفلاحي وإلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج عام 1991، وربط دخول المنتجين بالإنتاج، والاعتماد على قواعد المنافسة التي تؤدي إلى زيادة في مرونة عرض الإنتاج في الفترة الطويلة، وبالتالي تصحيح تشوهات السياسة السعرية المقننة للمنتجات الفلاحية عند مراحل الإنتاج والتوزيع؛

- تحرير أغلب الأسعار المحلية ورفع معظم ضوابط الأسعار وإلغاء معظم بنود الدعم، والضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من 1994، مع العلم أن المستهلكين كانوا يستفيدون من دعم عام يشمل أسعار الطاقة إلى جانب سلعة غذائية في حين بقيت الضوابط قائمة فقط بالنسبة لثلاث مواد غذائية أساسية وهي: الدقيق والحليب ومنتجات الطاقة.¹

إن تطبيق هذه السياسة السعرية جعل أسعار المنتجات الفلاحية مرتفعة لكن لم تعوض تكاليف الإنتاج، خاصة أسعار مدخلات الإنتاج التي هي الأخرى ارتفعت بسرعة أكبر من أسعار منتجات النهائية الفلاحية، مما أثر سلباً على الإنتاج الحيواني والنباتي، وهو ما يعني أن آلية السوق التي اتبعتها الدولة لم تتبعها تغيير في المحيط لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، مما سبب نقص في شراء وسائل الإنتاج، وكذا نقص أو عدم استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية وغيرها من المواد من قبل المنتجين، مما أدى بالدولة إلى القيام بتغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الفلاحي بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الفلاحية تعمل على ترقية ونمو القطاع الفلاحي .

1- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى المادة 198 من قانون المالية لسنة 1988، وعمليا سنة 1990 (بمرسوم رقم 90-208 مؤرخ في 1990/07/14)، وياشر مهامه فعليا ابتداء من فيفري 1991، وخصصت له الدولة مبلغا قدره 380 مليون دج، يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتنميتها، ولا سيما إعانات دعم الاستثمارات المنتجة، التي يبار بها المنتجون والمربون والحرفيون في إطار برامج استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتعبئة الموارد وتحسين المنتجات الاستراتيجية، وتكفل الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي، وبأمر من البنك المركزي بتسجيل العمليات الحسابية الخاصة بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بموجب مرسوم رقم 95-01 المؤرخ في 1995/02/28 والمتضمن منح الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي رخصة ممارسة

¹ رابح الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص 106

عمليات مصرفية¹، يتكفل الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي بالإعانات والتحويلات الموجهة لتنفيذ عمليات دعم الدولة للترقية والتنمية الفلاحية، وفي هذا الإطار قام الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بإشراف الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي بالتدخل في دعم الأعمال التالية²:

- منح إعفاءات لنسب الفوائد على القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يدفع المقرض نسبة الفائدة 8% عوض 23,5%، أما 13,5% الباقية تتحملها الدولة، أما فيما يخص القروض المتوسطة الأجل (التجهيز) وقروض الطويلة الأجل (الاستثمار)، فنسب الفوائد 6%، 5% على الترتيب والفارق تتحمله الدولة؛
- بالنسبة لقطاع الحليب فيدعم الصندوق بنسبة 6 دج للتر الواحد، أما المساعدة المالية للاستثمار في إنتاج الحليب للمستثمر الذي يفوق استثماره عن 6 بقرات حلوب تصل إلى 50% في مشاريع حفر الآبار، وضع شبكة ري الأعلاف، شراء تجهيزات متخصصة، إنشاء مشارب أوتوماتيكية؛
- الحصول على 30% من المساعدات لشراء أجهزة الحليب،
- الحصول على 78% من المساعدات لاستعمال التخصيب الاصطناعي؛
- الحصول على 40% على المستوى الفردي و60% على المستوى الجماعي من المساعدات لشراء تجهيزات خاصة لمصانع حليب مصغرة، وبمنح هذا القرض بتقديم المشروع إلى إدارة الخدمات الفلاحية التي توافق على المشروع في حدود 1.000.000 دج، وفي حالة تجاوز المبلغ هذه القيمة يصبح من صلاحية اللجنة الوطنية المكونة من ممثلين عن الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وإدارة الإنتاج الفلاحي التي تتخذ القرار في شأن المشروع؛
- دعم أسعار مدخلات الإنتاج الاستراتيجي وخاصة بالنسبة لمنتجات القمح الصلب والقمح اللين، من خلال دعم اقتناء الأسمدة الكيماوية في المناطق التي تتميز بارتفاع قدرتها الإنتاجية والمعنية ببرامج تكثيف زراعة الحبوب، وحدد الدعم المقدم لهذا النوع من الفلاحة بالنسبة للأسمدة الآزوتية على النحو التالي: المنطقة الشمالية 400 دج للهكتار، المنطقة الجنوبية 1200 دج للهكتار (مساحة مسقية)؛

¹ مرسوم رقم 95-01 المؤرخ في 1995/02/28، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، المؤرخ في 1995/04/16، ص 09.

² رجاء محمد، "أثار الاصلاحات الهيكلية على السياسات الفلاحية الجزائرية" أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 70

- أما دعم أسعار مبيدات الأعشاب الضارة المتعددة الاستعمالات فيقدر ب 20% مع مراعاة الحد الأقصى المقدر ب 1400 دج للهكتار الواحد بالنسبة للمناطق الشمالية و الجنوبية التي تركز فيها عمليات الإنتاج؛
- بالإضافة إلى تدعيم أسعار المواد الطاقوية (الكهرباء، المازوت)، حيث تدعم أسعار المازوت في المناطق الشمالية ب 720 دج/ للهكتار ولا تدعم الكهرباء، أما في المناطق الجنوبية فتدعم أسعار المازوت

ب 260 دج/ للهكتار، وهو ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 97-482 المؤرخ في 15/02/1997 المتعلق بدعم أسعار المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة.¹

إن تطبيق هذه الإجراءات التجهيزية التي تكفل بها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق تمويل المسبق لدعم أسعار مدخلات الإنتاج بهدف تكثيف زراعة المحاصيل الشتوية خاصة القمح الصلب و القمح اللين في المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية، جعل أسعارها تعرف ارتفاعا ملحوظا وهو ما يوضحه الجدولين الآتيين.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 97-482 المؤرخ في 15/12/1997، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، الصادر في 17/12/1997، ص10.

الجدول رقم: (05) دعم القمح الصلب في المناطق الشمالية والجنوبية خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المردودية في المنطقة الشمالية 20 قنطار في الهكتار، وفي المناطق الجنوبية 35 قنطار في الهكتار.

المنطقة الجنوبية		المنطقة الشمالية		البيان
مبلغ الدعم/الهكتار	الدعم	مبلغ الدعم/الهكتار	الدعم	
23800 دج	680 دج/قنطار	136000 دج	680 دج/قنطار	دعم الأسعار
260 دج	260 دج/هكتار	270 دج	270 دج/هكتار	المازوت
1600 دج	1600 دج/هكتار	//	//	الكهرباء
1200 دج	1200 دج/هكتار	400 دج	400 دج/هكتار	الأسمدة الأزوتية
1400 دج	1400 دج/هكتار	1200 دج	1200 دج/هكتار	مبيدات الأعشاب
8750 دج	250 دج/قنطار	5000 دج	250 دج/قنطار	علاوة المردودية
37010 دج		20470 دج		المبلغ الإجمالي لدعم/الهكتار
1057,43 دج		1023,5 دج		دعم القنطار الواحد

المصدر: رجراج محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 160-161.

دعم الأسعار: السعر الأدنى المضمون - الأسعار المرجعة (المستوردة) 1900 دج - 1220 دج: 680 دج.

دعم القنطار الواحد: المبلغ الإجمالي للدعم/الهكتار / المردودية 20 قنطار في الهكتار.

دعم القنطار الواحد: 1023,5 = 20/20470 دج.

الجدول رقم: (06) دعم القمح اللين في المناطق الشمالية والجنوبية خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المردودية في المنطقة الشمالية 25 قنطار في الهكتار، وفي المناطق الجنوبية 40 قنطار في الهكتار.

المنطقة الجنوبية		المنطقة الشمالية		البيان
مبلغ الدعم/الهكتار	الدعم	مبلغ الدعم/الهكتار	الدعم	
31200 دج	780 دج/لقنطار	19500 دج	780 دج/لقنطار	دعم الأسعار
260 دج	260 دج/هكتار	270 دج	270 دج/هكتار	المازوت
160 دج	1600 دج/هكتار	//	//	الكهرباء
1200 دج	1200 دج/هكتار	400 دج	400 دج/هكتار	الأسمدة الآزوتية
1400 دج	1400 دج/هكتار	1400 دج	1400 دج/هكتار	مبيدات الأعشاب
10.000 دج	250 دج/قنطار	6250 دج	250 دج/قنطار	علاوة المردودية
1141,5 دج		27820 دج		المبلغ الإجمالي لدعم/الهكتار
1141,5 دج		1112,8 دج		دعم القنطار الواحد

المصدر: رجراج محمد، مرجع سبق ذكره، ص 162.

يبين من الجدولين أن دعم القمح الصلب يصل إلى 1023,5 دج للقنطار في المناطق الشمالية، 1057,43 دج في المناطق الجنوبية، أما دعم القمح اللين وصل إلى 1128,2 دج للقنطار في المناطق الشمالية، و1141,5 دج للقنطار في المناطق الجنوبية، وهذا الاختلاف في قيمة الدعم بين المنطقتين راجع إلى الاختلاف في الدعم المقدم للأسمدة الآزوتية الذي يقدر ب 400 دج/ه في المناطق الشمالية و1200 دج في المناطق الجنوبية، بالإضافة إلى دعم الكهرباء في المناطق الجنوبية المقدر ب 1600 دج/ه وعدم وجوده في المناطق الشمالية، مما يبين اهتمام الدولة بتنمية المناطق الجنوبية التي لها قدرة كبيرة على تكثيف الإنتاج الفلاحي.

2-الصناديق الأخرى المتخصصة في دعم القطاع الفلاحي:

عرف القطاع في هذه المرحلة إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم القطاع الفلاحي وتوجيهه من خلال المساعدات والإعانات التي تمنحها الدولة من خلالها للقطاع، وتتمثل هذه الصناديق فيما يلي:

أ-صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية:

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 1988، وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90-158 المؤرخ في 1990/05/26، المتضمن تحديد تنظيمه وعمله، والهدف من إنشائه تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الزراعية غير المؤمنة، فشرع في العمل بداية من سنة 1990، إلا أن ضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفه من طرف ميزانية الدولة، جعلته لا يعوض مجمل خسائر المتضررين المنخرطين، حيث سدد الصندوق مبالغ بقيمة 900 مليون دج سنة 1990 للمستثمرات الفلاحية نتيجة خسائر الجفاف، كما سدد 600 مليون دج من أصل 860 مليون دج المقرر تعويضها سنة 1991، وعرف هذا الصندوق مرحلتين:

المرحلة الأولى من 90-93 تميزت باستفادة كل الفلاحين من التعويض عن الكوارث غير المؤمنة (الجفاف، الجليد، التجمد، الفيضانات)، وهذا إلى حد 30% و40% من المنتوج المتضرر.

المرحلة الثانية بعد 1993 وفيها يشترط من الفلاح تأمين نفسه لدى الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي وذلك لمخاطر (الحريق، البرد، موت الحيوانات) من أجل الاستفادة من تعويضات الصندوق.

ب-صندوق الضمان الفلاحي:

ثم تأسس هذا الصندوق بمرسوم تنفيذي رقم 87-82 المؤرخ في 1987/04/14 بهدف ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه (قروض الاستثمار وقروض الاستغلال) التي يمنحها البنك، ويمثل امتياز للفلاحة كي تحظى باستمرارية منح القروض، وفي حالة عجز عن التسديد يجد الفلاح المقترض ديونه قد أعيدت جدولتها تلقائياً، فالصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق، والامتياز الثاني يتمثل في إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العادية للبنك (تأمينات حقيقية أو شخصية)، فالصندوق يتكفل بذلك، و موارد تتكون من حقوق الانخراط (200دج)، ومساهمات الأعضاء من 25% إلى 0,75% على استحقاق القرض، ومن مساهمات بنك

الفلاحة 10% من الأرباح الناتجة عن القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي، وصندوق التعاون الفلاحي ب20% من أقساط التأسيس المكتتبة من طرف الفلاحين.

ج- صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي:

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-66 المؤرخ في 01/03/1990، بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الفلاحية، ويمول من طرف ميزانية الدولة، ويسير من طرف وزارة الفلاحة وموجه دعمه إلى المتعاملين العموميين (ديوان الحبوب، ديوان الحليب.... الخ) إلا أنه منذ سنة 1995 لم يبقى يستفيد من هذا الدعم إلا القمح الصلب واللين، حيث يقدر الدعم بالفرق بين سعر السوق الداخلية والسعر المرجعي (سعر السوق الخارجي) منقوص منه الرسم غير الضريبي المقدر ب15 دج للطننار يوجه لتمويل صندوق دعم الزراعة الحبوب .

د- صندوق حماية الصحة الحيوانية:

تأسس هذا الصندوق في سنة 1995 بموجب مرسوم تنفيذي رقم 95-174 المؤرخ في 24/06/1995، بهدف إلى تدعيم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات، ومصدر تمويله من ميزانية الدولة ورسوم الذبح، ويتم تسييره من طرف الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي.

- إن سياسة الدعم التي إعتمدها الدولة في دعم القطاع الفلاحي في هذه المرحلة من خلال الصناديق التي أنشأتها لذلك والمذكورة سابقا، أدت بالدولة إلى وضع مخصصات مالية لتمويل هذه الصناديق تمولها إلى الفلاحين كدعم، وهذه المخصصات يختلف حجمها من سنة إلى أخرى ومن صندوق إلى آخر حسب الدول المنوط بها. وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): تطور المخصصات المالية من ميزانية الدولة الموجهة لكل صندوق خلال الفترة 1999-1990. الوحدة: مليون

د.ج.

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
7000	7000	0	7300	9000	12000	11600	9500	3565	0	الصندوق الوطني لضمان أسعار الانتاج الفلاحي
1800	4700	1600	2900	1700	2250	1640	850	1072	1420	مجموع مبالغ دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
1200	1700	1200	1900	1300	1850	1240	500	500	1000	دعم مراجعة الأسعار من مخصصات صندوق الوطني للتنمية الفلاحية
600	3000	400	1000	400	400	400	350	572	420	دعم الاستثمار من مخصصات صندوق الوطني للتنمية الفلاحية
700	700	700	700	2900	0	600	0	600	900	صندوق ضمان الكوارث الفلاحية
70	70	70	70	70	0	0	0	0	0	صندوق حماية الصحة الحيوانية
8000	8000									صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
17570	20470	2370	10570	13670	14250	14840	10350	5237	2320	مجموع الدعم المخصص للقطاع

Source : conception et mise en œuvre d'un projet de proximité développement rural, guide des procédures, année.2003,p11.

يبين الجدول أن حجم الدعم الفلاحي عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 90-99، انتقل فيها من 2320 مليون دج، وهو ما يمثل نسبة نمو 657,32%، غير أن هذه الزيادة متذبذبة من سنة إلى أخرى، حيث كانت سنة 1997 السنة التي قدم فيها أقل حجم دعم بسبب ضعف الإنتاج الذي يعود للظروف المناخية، أما سنة 1998 فهي السنة التي قدم فيها أكبر حجم دعم بسبب بداية تطبيق برامج التثقيف الفلاحي، الذي إحتاج إلى حجم أكبر

من الدعم في مدخلات الإنتاج التي عرفت تضاعف في أسعارها، ومجال الري والصرف، ومجال التأطير الفني والإرشاد الفلاحي.¹

كما تبين أن أكبر حجم من هذا الدعم خصص لصندوق الضمان أسعار الإنتاج الفلاحي بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية نتيجة تحرير الأسعار التي عرفت ارتفاعا كبيرا، مع ارتفاع أسعار المواد في الأسواق العالمية، إضافة إلى انخفاض أسعار الدينار مقابل العملات الأجنبية، إلا أنه بداية من 1998 أصبح يخصص له مبلغ ثابت بسبب تحديد المواد المدعمة والمتمثلة في القمح الصلب واللين والحليب، يليه في ذلك صندوق دعم التنمية الفلاحية الذي يقدم الإعانات والتمويلات لتنفيذ عمليات التنمية الفلاحية وترقيتها، وخاصة دعم الاستثمارات المنتجة التي يبادر بها المنتجون، والمربون، وخفض تكاليف القروض وتوسيع المساحات المسقية وتحسين إنتاج المنتوجات الاستراتيجية، بالإضافة إلى دعم مواد الطاقة والأسمدة والمبيدات والمردودية.

أما صندوق الضمان الكوارث الفلاحية فكانت مخصصاته متذبذبة في السنوات الأولى 1990-1995، وبعدها أصبح يخصص له مبلغ ثابت كل سنة قيمته 700 مليون دج يخصص للفلاحين المؤمنين أنفسهم لدى الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي.

وفيما يخص صندوق حماية الحيوان فمنذ إنشائه في سنة 1995، خصص له مبلغ ثابت حجمه 70 مليون دج سنويا، بهدف حماية الحيوانات من الأمراض والآفات التي يتعرضون لها.

ونفس الشيء بالنسبة لصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي أنشأ سنة 1998 وخصص له مبلغ ثابت حجمه 8000 مليون دج سنويا، تطبيقا للبرنامج الذي صادق عليه مجلس الحكومة في 1998/01/23، والمتعلق باستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، الذي تقوم الدولة من خلال هذا الصندوق دفع النفقات الكبرى المتمثلة في جلب المياه والطاقة الكهربائية وشق طرق العبور، وإنجاز مجموعة الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعينة بالاستصلاح.

وكخلاصة لسياسة الدعم الفلاحي التي اتخذتها الدولة عن طريق مختلف الصناديق خلال هذه المرحلة، نجد أن الدولة خصصت مبالغ مالية هامة لدعم تنمية هذا القطاع وتطويره، إلا أن هذه المبالغ تبقى ضعيفة وغير كافية

¹وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج تكثيف الإنتاج الفلاحي، الجزائر، 1998، ص5.

مقارنة بما تقدمه دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم: (08): مقارنة تطور حجم الدعم الكلي من الجزائر، دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة: 1999-1991

الوحدة: مليون دج

1999	1998	1997	1996	1995	1993	1991	السنوات
17,57	20,47	2,37	10,57	13,67	14,84	5,23	مجموع الدعم المخصص للقطاع في الجزائر
3186,71	2771,31	2570,02	2241	1743,6	1011,2	749	النتاج المحلي الاجمالي في الجزائر
0,55	0,74	0,09	0,45	0,78	1,64	0,65	نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر %
1,5	1,5	1,5	1,5	1,5	1,5	1,6	نسبة الدعم إلى الناتج المحلي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
1,4	1,4	1,3	1,4	1,5	1,4	1,3	نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي
1,1	1,0	0,9	1,0	1,1	0,9	1,0	نسبة الدعم إلى الناتج المحلي في و. م. أ

المصدر: رجح محمد، مرجع سبق ذكره، ص173.

يبين الجدول أن سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة عن طريق الصناديق المختلفة المذكورة سابقا لا يمثل سوى نسبة 0,70% في أحسن الحالات من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مما تقدمه الدول المتقدمة من دعم كلي للقطاع، والذي يزيد عن نسبة 1,5%، 1,4%، 1,1% في كل من دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب.

غير أن سياسة الدعم هذه لم تحقق الأهداف المرجوة منها، والمتمثلة في تنمية القطاع وتطويره مع المتغيرات الاقتصادية الدولية وزيادة الإنتاج والتقليل من فاتورة استيراد المواد الغذائية التي فاقت 2,7 مليار دولار 1998، وذلك بسبب أن معظم مبالغ الدعم لم تكن تذهب إلى مستحقيها، نظرا لعدم وجود قوانين وضوابط وصرامة في تقديم هذا، على سبيل المثال إن انتاج الحبوب منذ سنة 1990 والدولة تخصص له قبل عملية الحرث والبذر أكثر من 3,8 مليار دج كدعم مسبق وبعد الحصاد لا شيء يقدمونه هؤلاء الفلاحين، كما أن صندوق الكوارث الفلاحية كانت مخصصاته المالية تذهب لتعويض الفلاحين المتضررين من الجفاف والتصحر ولنفس الأشخاص لمدة 10 سنوات، غير أنه من المفروض أن مخصصاته تكون موجهة للكوارث الطبيعية والاقتصادية المختلفة كالأزمات في السوق أو الفيضانات أو الرياح العاصفة أو الزلازل وغيرها.

هذه المشاكل التي عرفها القطاع في هذه المرحلة جعل هذه الإصلاحات فاشلة، مما دفع الدولة القيام بإصلاحات جديدة تمثلت في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المطلب الثالث: سياسة الدعم الفلاحي بداية من 2000 وتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لوضع سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة لتحقيق في المدين الطويل والمتوسط تتماشى مع التحولات الاقتصادية الداخلية (اقتصاد السوق)، والخارجية (توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، وهذا من خلال وضع استراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الفلاحي يحد من الفجوة الغذائية ويزيد من إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي.

أولاً: أهداف وبرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

انطلق هذا البرنامج في السداسي الثاني من سنة 2000 لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المبرمجة من طرف الهيئات الوصية على القطاع عن طريق تنفيذ مجموعة من المشاريع والعمليات لتأطير وتنشيط هذا البرنامج وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

1-أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحي: يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحقيق العناصر الاستراتيجية الآتية¹:

- استعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتثمينها (التربة، المياه)، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى (المالية، البشرية)، والاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبية وتنويع منتجاتها سعياً إلى تحقيق الأمن الغذائي؛
- ضبط برنامج انتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي؛
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها؛
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية؛
- توفير الشروط الزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

2-برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق الأهداف المبرمجة، وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز لهذه المشاريع المتمثلة فيما يلي²:

¹ صادر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لسنة 2000، ص72.

² المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام لدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية، 2000، ص72.

أ- دعم تكثيف أنظمة الإنتاج:

يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الآنية او على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجمل وحداتها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

ب- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:

في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية، تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بدور، شتلات، الأمهات والفحول الحيوانية) للمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير¹، كما أعطي بعدا استراتيجيا للتنمية الفلاحية من خلال تكثيف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتج، وبالتالي فإن تنفيذ هذا البرنامج مبني على أساس مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، وعلى نظام دعم مرتبط مباشرة بالأنشطة التي تؤمن مداخيل آنية أو على المدى المتوسط للفلاحين، من أجل تغطية الخسائر الناجمة عن الحالات الظرفية بسبب إنجاز إعادة تحويل الأنظمة الفلاحية.

ج - دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للفلاحة، عن طرق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، المحدد كفاءات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهبية والجبلية بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي.

¹ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مرجع سبق ذكره، ص 75.

كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق، ومكافحة النزوح الريفي، وذلك بخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة، وقد تبنت الحكومة ضمن هذا البرنامج استصلاح 600 ألف هكتار وإنشاء 500 ألف منصب شغل على مدار ثلاث سنوات.

د- دعم البرنامج الوطني للتشجير:

بالإضافة إلى ما كان من تشجير في الفترة السابقة، فيهدف هذا البرنامج إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق، النخيل، الخ)، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية¹، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها، و10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه، و350 هكتار لزراعة أشجار الكروم، و156 لفتح المسالك وتهيئتها، و30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية، و18000 هكتار للعناية بالأشجار، و1500 هكتار لتحسين العقاري.

ه- دعم استصلاح الأراضي بالجنوب:

لقد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب، من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، ويتم عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ، كالنخيل التي تعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة كون انتاجها ذو ميزة نسبية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة، إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة، فيفتح المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر بتلائم مع ظروف البيئة.

ثانيا: جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

¹ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2000، ص77.

بالإضافة إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي من خلال ميزانية التجهيز وميزانية الاستغلال التي عرفت زيادة في حجم مخصصاتها المالية، ثم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ المخطط الوطني الفلاحية، بهدف تشجيع المستثمرين والفلاحين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج ورفع الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وخاصة بالمناطق الريفية والصحراوية، وهذه الصناديق هي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛
- صندوق ترفيه الصحة الحيوانية والوقاية النباتية؛
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وصندوق ضمان أسعار الإنتاج، وذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، وتوسيع مجال الدعم ليشتمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكثيف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 067-302 الذي حدد فيه قائمة مصادر إيرادات الصندوق والنفقات المرتبطة به كمايلي¹:

أ- إيرادات الصندوق: يتحصل الصندوق على موارد من:

- مخصصات ميزانية الدولة؛
- الموارد الشبه الضريبية؛

¹ مرسوم تنفيذي رقم 111-2000 مؤرخ في 30 ماي 2000، محدد كفاءات تسيير حساب الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 31، بتاريخ 04/06/2000، ص8.

- موارد التوظيف؛
 - هيئات ووصايا؛
 - كل الموارد الأخرى والمساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع.
- ب- نفقات الصندوق :** يستخدم الصندوق موارده في تدعيم العمليات الفلاحية التالية:
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردود الفلاحي؛
 - الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة منها الحبوب وبدورها؛
 - إعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بمصاريف الناتجة على أسعار المرجعية المحددة؛
 - إعانات تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
 - تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعات الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل؛
 - تسويق الإنتاج وتخزينه وتكيفه وحتى تصديره.
- ج- أهم النشاطات والفروع المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحي:** يتولى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية دعم النشاطات الفلاحية التالية:
- تطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛
 - تميمين المنتجات الفلاحية، وتطوير الري الفلاحي؛
 - تسويق الإنتاج، التخزين، التوضيب، التصدير؛
 - حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية؛
 - تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية والزراعات الغذائية.
- أما الفروع الفلاحية المدعمة من طرف الصندوق في إطار النشاطات المذكورة سابقا وهي:
- فروع الانتاج النباتي: يتولى الصندوق دعم الفروع النباتية التالية: زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة البطاطا، الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الألياف، غرس الأشجار المثمرة (الكروم، الزيتون، الحمضيات، النخيل).

- فروع الإنتاج الحيواني: كما يتولى الصندوق دعم الفروع الحيوانية التالية: انتاج الحليب، تربية المواشي (الأغنام، الأبقار، المعز، الإبل)، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، حيوانات التكاثر التلقيح الاصطناعي.

يتم تقديم الدعم لهذه الفروع الخاصة بالإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني كمايلي¹:

أ- دعم تكثيف إنتاج الحبوب:

يهدف دعم تكثيف الإنتاج إلى رفع الإنتاج والإنتاجية في المناطق ذات القدرة العالية على الإنتاج في المناطق الشمالية والهضاب العليا والمحيطات المسقية في المناطق الصحراوية وتوسيعها، ويستفيد الفلاحون من دعم صندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وفق مايلي:

- دعم الحدث العميق وتسوية التربة بمبلغ قدره 3000 دج للهكتار، وفي حالة اقتناء عوامل الإنتاج الفلاحية، كمعدات البذر والتسميد ومكافحة الأعشاب الضارة مع الحرث المبكر يستفيد الفلاح من 6000 دج/للهكتار، وفي حالة دون الحرث يدعم ب 4100 دج/للهكتار؛
- دعم استخدام المواد الطاقوية: دعم الكهرباء 170 دج للهكتار وللأراضي المتواجدة في الساحل وشبه الساحل، و320 دج/للهكتار للأراضي المتواجدة في الهضاب العليا، و2500 دج/للهكتار للأراضي المتواجدة في الجنوب؛
- أما دعم المازوت فيكون ب 140 دج/للهكتار للأراضي المتواجدة في الساحل وشبه الساحل، و200 دج/للهكتار للأراضي المتواجدة في الهضاب العليا، و260 دج/للهكتار للأراضي المتواجدة في الجنوب.

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقرر رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000 المحدد للشروط التأهيل لدعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكيفية رفع الإعانات.

ب- دعم زراعة البطاطا:

تعتبر البطاطا منتوجا غذائيا وذو استهلاك واسع من قبل المجتمع الجزائري، ويهدف تشجيع وتوسيع فلاحتها على المستوى المناطق الملائمة لها، قامت الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بدعم الفلاحين المنتجين لها من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية على النحو التالي:

- دعم شراء الآلات الفلاحية لغرس البطاطا بمبلغ 1000.000 دج، بشرط أن يكون هذا الأخير مالك أو مستغل لقطعة أرض تفوق 5 هكتارات؛
- دعم منتجي الشتلات بشرط أن تكون مراقبة ومتحصلة على شهادة مراقبة من قبل المركز الوطني للتصديق ومراقبة البذور، وتسوق فعلا لأغراض الغرس، حيث يقدر الدعم ب0,75 دج/للكلغ/للشهر، و4,5 دج لكلغ/لفترة 6 أشهر كحد أقصى، وتزيد المنحة كلما زاد الإنتاج؛
- في حالة الغرس في البيوت المحمية فالدعم يكون على النحو الآتي:
 - البيوت المحمية القباب تتحصل على دعم 1500.000 دج للهكتار؛
 - البيوت المحمية النفقية تتحصل على دعم كحد أقصى ب1000.000 دج للهكتار، كما أنهم يستفيدون من دعم استخدام المواد الطاقوية، الكهرباء والمازوت حسب المناطق المذكورة سابقا.

ج- دعم انتاج الحليب: يعتبر الحليب ثاني مادة استراتيجية من المنظومة الغذائية للفرد الجزائري بعد الخبز، كما تمثل فاتورة استيراد الحليب 400 مليون دولار سنويا، مما أدى بالدولة بالاهتمام بهذا المنتج وتنميته وتقليص استيراده، بدعم انتاجه في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وفق مايلي:

- دعم المربين الذين يملكون 6 أبقار على الأقل ب20.000 دج لإقتناء العتاد الخاص بالتربية كتركيب وتجهيز أحواض الشرب الآلية؛
- دعم اقتناء العتاد الخاص بالحليب حيث تدعم عربات الحليب ب 80.000 دج، أحواض التبريد ب 120.000 دج، والتجهيز الخاص بقاعة الحليب ب530.000 دج؛
- دعم كل شخص يوم بإنشاء مركز لجمع الحليب الطازج الحد الأدنى لقدرة المركز 1000 ل ب 300.000 دج بشرط الحصول على اعتماد صحي مسلم من طرف المفتشية البيطرية الولائية، ويكون المحل في مكان مناسب حسب التنظيم المعمول به.

2- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية: أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، تسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 119-2000 المؤرخ في 26 صفر عام 1421هـ الموافق ل 30 مايو سنة 2000م، المتضمن تحديد إيراداته ونفقاته وتنظيمه والوقاية النباتية ليعوض صندوق الحماية الصحية الحيوانية ويهدف إلى¹ :

- تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة؛
- التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بتكاليف السير المرتبطة بالحملات التلقيحية؛
- تحسين المعارف التقنية والعلمية للمربين ومؤطري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية؛
- تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني الجهوي؛

ويهدف تحقيق الأعمال والنشاطات المنوطة بهذا الصندوق عملت الدولة على تخصيص مبالغ مالية سنوية في حساب التخصيص الخاص به بالإضافة إلى موارد أخرى وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (09): تطور مخصصات صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية في حساب

التخصيص رقم 071-302 الخاص به ومدفوعاته الحقيقية خلال فترة 2000-2009

الوحدة: مليون دج

السنوات	مخصصات ميزانية الدولة	مخصصات أخرى	رصيد بداية كل سنة	مجموع مخصصات الصندوق	المدفوعات الحقيقية من طرف الصندوق التعاقد الفلاحي	رصيد نهاية كل سنة
2000	70	84,6	00	154,6	00	154,6
2001	170	58,9	154,6	383,6	357,8	25,8
2002	110	30,4	25,7	166,1	163,1	03,1
2003	110	46	03,1	159,1	22,9	136,2

¹ المرسوم التنفيذي رقم 119-2000 المؤرخ في 26 صفر عام 1421هـ الموافق ل 30 مايو سنة 2000م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 53، بتاريخ 27 جمادى الأولى 1421هـ، الموافق ل 27 أوت 2000، صص: 26-27

09,9	260	269,9	136,1	23,8	110	2004
06,2	185,4	191,6	09,9	71,7	110	2005
351,3	714,8	1066,1	06,2	79,9	980	2006
00,0	508,8	508,8	351,3	37,5	100	2007
753,3	716,0	1469,3	00	69,3	1400	2008
419,3	753,3	1172,6	753,3	44,3	375	2009

المصدر: غردي محمد، "القطاع الفلاحي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة الجزائر، ص 143.

يبين الجدول أن مجموع مخصصات الصندوق عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2009،2000 خاصة في السنوات 2006،2008،2009 الذي وصل فيهم مجموع المخصصات إلى 1066,1 م.دج، 1469,3 م.دج، 1172,6 م.دج، على الترتيب وهذا راجع بشكل كبير إلى الزيادة في مخصصات ميزانية الدولة. لهذا الصندوق في هذه السنوات والتي وصلت إلى 980 م.دج، 1400 م.دج، 375 م.دج، لنفس السنوات على الترتيب، مما يبين الأهمية التي أعطيت لهذا الصندوق في مجال حماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية. بعد اصلاح 2006، أما بالنسبة للمدفوعات الحقيقية لهذا الصندوق من طرف صندوق التعاضد الفلاحي الوطني فهي الأخرى عرفت تطورا في استخدام هذه المخصصات مما جعل الرصيد نهاية السنة 2007 يساوي الصفر، بسبب الأمراض الحيوانية والنباتية التي عرفت هذه الفترة بسبب الظروف المناخية، وكذا القيام بعصرنة السلطات العمومية والمتمثلة في إدارة المراقبة الصحية البيطرية ومراقبة الصحة النباتية، غير أنه في السنتين الموالتين عرف هذا الرصيد ارتفاعا وصل إلى 753,3 م.دج سنة 2008 و 419,3 م.دج سنة 2009 بسبب المخصصات الكبيرة من ميزانية الدولة لسنة 2008 لمكافحة هذه الأمراض وتوفير الظروف المناخية المناسبة للمربيين والفلاحين لتعويض الأضرار الناتجة عن سنة 2007.

2- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 هـ الموافق لـ 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 12 جمادى الأولى العام 1423 هـ الموافق لـ 23 يوليو 2002 المحدد لإيراداته ونفقاته وإدارته التنظيمية ومهامه، وفتح

له حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 109-302 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر. وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وهو المؤهل لتقديم الإعانات من النشاطات التالية¹:

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر (خطر رعوي، غرس مصدات الرياح، غرس الأحزمة الخضراء والأشرطة الغابية، أشغال المحافظة على التربة والمياه)؛
- إعانات لإقتناء تجهيزات متخصصة لجمع النعاج (إنشاء وحدات تحويل حليب النعاج إلى جبن)؛
- الإعانات لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهلية والرعوية (المحافظة على السلاسل وتحسينها، دعم وحدات تسمين الأغنام، إنشاء حظائر المعز الحلوب، تحسين بنية القطعان)؛
- الإعانات الموجهة لحماية مداخيل المربين (إعانات تغذية القطعان في حالة فقدان المراعي نتيجة خطر الرعي أو تكييف أنظمة الإنتاج)؛

ويهدف الأعمال والنشاطات المنوطة بهذا الصندوق عملت الدول على تخصيص مبالغ سنوية في حساب التخصيص الخاص به، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (10): تطور مخصصات صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب في حساب تخصيص رقم 109-302 الخاص به ومدفوعاته الحقيقية خلال الفترة 2002-2009.

الوحدة: مليون دج

السنوات	مخصصات ميزانية الدولة	رصيد بداية كل سنة	مجموع مخصصات الصندوق	المدفوعات الحقيقية من طرف بنك الفلاحة وصندوق التعااضد الفلاحي	رصيد نهاية كل سنة
2002	500	00.0	500	500	00.0
2003	2000	00.0	2000	2000	00.0
2004	5660	00.0	5660	5660	00.0
2005	5108	00.0	5108	3200	1908
2006	7106	1908	9068	3555.7	5512.3

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 67، بتاريخ 06 شعبان 1423 هـ الموافق 2002/10/17، ص ص 33-43.

10512.3	00.0	10512.4	5512.4	5000	2007
14512.4	1000	15512.4	10512.4	5000	2008
13437.4	2325	15762.4	14512.4	1250	2009

المصدر: غردى محمد، مرجع سبق ذكره، ص134.

يبين الجدول ان مجموع مخصصات الصندوق عرفت تطورا ملحوظا من سنة الى أخرى ، حيث انتقلت من 550م.دج سنة 2009 ، وهذا راجع الى الزيادة في مخصصات الدولة من سنة الى أخرى و كذا تحويل ارصدة نهاية السنة التي لم تنفق الى السنة اللاحقة ، نلاحظ أن المدفوعات الحقيقية لهذا الصندوق من طرف صندوق التعاضد الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية هي الأخرى عرفت تطورا، حيث كان ينفق كل المخططات الموجهة له، ولكن في سنة 2007 لم يصرف أي مبلغ، وفي سنتي 2008 و2009 صرفت مبالغ طائلة وهذا بسبب الإصلاحات التي عرفها القطاع في سنة 2006، التي تم خلالها إنشاء صندوقين يقومان تقريبا بنفس الدور الذي يقوم به هذا الصندوق، وكذا تسديد شروط منح هذه الإعانات، مما جعل رصيد نهاية السنة ينتقل من 1908م.دج لسنة 2006 إلى 13437,4 م.دج لسنة 2009.

2-صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى القانون 02-11 المؤرخ في 20 شوال 1423 هـ الموافق لـ 2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 ، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 111-302 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وبدأ العمل به مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-145 المؤرخ في 26 محرم 1424 الموافق لـ 29 مارس 2003، المحدد لإيراداته ونفقاته وكيفية تسيير حسابه، ويهدف: إلى تثبيت السكان والحد من النزوح الريفي، استغلال الأراضي الهاشمية التابعة للدولة عن طريق الامتياز، لا مركزية في تحقيق التنمية الريفية، إدماج نشاطات التنمية ضمن مشروع الإقليم، التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة، الاشراف المسؤول للسكان المحليين في تنمية الإقليم.

وهو مؤهل لدعم وتقديم الإعانات للنشاطات التالية¹:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، بتاريخ 7 ربيع الأول 1424 الموافق 8 يونيو 2003، ص20.

-الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية في التهيئات الخاصة، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج الحيواني، تسمين المنتوجات الحيوانية؛

- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية، إنجاز مجموعة العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأموال العقارية المعدة للاستصلاح.

ويهدف تحقيق الاعمال والنشاطات المنوطة به عملت الدولة على تخصيص مبالغ سنوية في حساب التخصيص الخاص به بالإضافة إلى موارد أخرى وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (11): تطور مخصصات صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في

حساب التخصيص رقم 109-302 الخاص به ومدفوعاته الحقيقية خلال الفترة: 2009-2000

الوحدة: مليون دج

السنوات	مخصصات ميزانية الدولة	مخصصات أخرى	رصيد بداية كل سنة	مجموع مخصصات الصندوق	المدفوعات الحقيقية من طرف بنك الفلاحة وصندوق التعااضد الفلاحي	رصيد نهاية كل سنة
2000	10000	0.00	4000	14000	8000	6000
2001	4000	0.00	6000	10.000	0.00	10.000
2002	00.0	0.00	10.000	10.000	10.000	00.0
2003	2000	0.027	0.00	2000.027	2000	0.028
2004	8840	0.212	0.028	88.40.239	8840	0.240
2005	1300	0.140	0.240	1300.380	13000	5970.308
2006	14279.3	0.969	0.380	14280.649	6500	7780.649
2007	6124	0.059	7780.649	13905.708	7934.4	14270.399
2008	9300	0.091	5970.308	15270.391	1000	13170.530
2009	2250	0.017	14270.399	165.20.416	3750	12770.417

المصدر: غردى محمد، مرجع سبق ذكره، ص153.

يبين الجدول أن مجموع المخصصات المالية في حساب صندوق الخزينة عرفت تطورا من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من 1400 م. دج لسنة 2000 إلى 16520.416 م. دج لسنة 2009 وهذا رغم أن المخصصات ميزانية الدولة عرفت تذبذب وتراجع في حجم المخصصات المالية من طرف المصالح المعنية، مما جعل رصيد نهاية كل سنة يعرف ارتفاعا خاصة بداية من سنة 2000 التي وصل فيها هذا الرصيد إلى 7780.649 م. دج ثم إلى 12770.417 م. دج سنة 2009 وهذا راجع إلى الإصلاحات التي عرفها القطاع في لسنة 2006، التي عرفت إنشاء ثلاث حسابات تخصيص جديدة تتماشى مع دعم هذا الصندوق، وهما الحساب الخاص بدعم البرامج الخاصة بالجنوب والحساب الخاص بدعم البرامج الخاصة بالهضاب العليا والحساب الخاص ببرامج التنمية الريفية في الهضاب العليا.

المبحث الثاني: تطور سياسة الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تقييمها وآفاقها.

بعد مرور أربعة سنوات من تطبيق سياسة الدعم الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ونظرا للنقائص التي عرفتتها هذه الفترة، من تحمل الدولة كل نفقات المشاريع المدعمة والذي أدى بالمستفيدين باللامبالاة، وكذا عدم وصول هذا الدعم لمستحقيه، وضعف النتائج المتحصل عليها من سياسة الدعم هذه جاء إصلاح 2005، ليعطي أكثر صرامة وتسهيل للحصول على الدعم من خلال تحديد نسبة الدعم في تكلفه.

كل مشروع ، وتسهيل شروط الحصول على الدعم، وتوسيع فروع الدعم ليشمل برامج جديدة منها برامج تنمية الجنوب والهضاب العليا والتنمية الريفية وكذا بإنشاء صناديق جديدة وفتح حسابات في صناديق موجودة، ليلها تطبيق برنامج جديد يتمثل في برنامج التجديد الفلاحي والريفي

المطلب الأول: تطور سياسة دعم الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

عرفت سياسة الدعم الفلاحي في سنة 2005 في أشكال الدعم الفلاحي وفي الجهات المسؤولة عن تقديمه، وهذا بتوسيع الفروع الفلاحية المستفيدة من الدعم، وإنشاء صناديق فلاحية جديدة وفتح حسابات في صناديق موجودة.

1- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي: أنشأ هذا الصندوق بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 الموافق لـ 25 يوليو 2005¹، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

¹الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1426 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2005، ص 8.

في حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 067-302، ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط والمتمثلة في¹:

- تنمية الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتصديره؛
- عمليات تطوير الري الفلاحي؛
- حماية الثروة الجينية الحيوانية والنباتية واثمينها؛
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- المصاريف المتمثلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة تنفيذ المشاريع المتصلة بها؛

يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنضمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاط الفلاحي واثمين المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها، حيث عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغييرات تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية من تكلفة المشروع الاستثماري، والتي حددت بنسبة 30% من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى وضع سقف قصوى لحجم الدعم، ورفع حجم الدعم لبعض الفروع الفلاحية، مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم، وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

أ- دعم تكثيف إنتاج الحبوب:

عرف هذا الفرع تغيير في نظام الدعم الخاص به، حيث خصص لدعم تنمية الإنتاج والإنتاجية في المناطق الأولى ذات الكثافة في الإنتاج مبلغ 8000 دج/ للهكتار، و7500 دج/ للهكتار كحد أقصى للشعير والحنطال معا، وهذا الدعم موزع بالشكل التالي: 2000 دج/ للهكتار للحرث العميق والمتقاطع، و2000 دج/ للهكتار للقمح، و1500 دج/ للهكتار للشعير والخرطال معا للبدور، و2000 دج/ للهكتار للأسمدة محاربة الأعشاب الضارة؛

- في المناطق الثانية المستخدمة في زراعة الشعير والخرطال خصص لها دعم كلي 3000 دج/ للهكتار وحد أقصى 4500 دج/ للهكتار، موزعة كالتالي: 1000 دج/ للهكتار لبدور الشعير والخرطال المتعددة لاستخدام

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1427 هـ الموافق لـ 4 يوليو 2006، ص ص: 23-24.

وكحد أقصى 1500 دج/ للهكتار، 1000 دج/ للهكتار للأسمدة وكحد أقصى 2000 دج/ للهكتار، 1000 دج/ للهكتار لمحاربة الأعشاب الضارة، و 1500 دج/ للهكتار تعويض المحصول التالف.

ب- دعم زراعة الزيتون:

التغيير الذي عرفته دعم زراعة الزيتون تمثل في تحديد نسبة مساهمة الدولة في هذا الدعم خاصة في مجال اقتناء الشتلات التي أصبحت تساهم في شرائها بنسبة 30% على الأكثر سواء لتكثيف الغرس للبيساتين الموجودة أو الغرس الجديد، أما الأعمال الأخرى لم تتغير حجم الدعم فيها، كما يدعم إنجاز استثمارات تحويل الزيتون إلى زيتون الطاولة والمعاصر ب 30% من قيمة الاستثمار وحد أقصى 3000.000 دج للوحدة، والمعاصر ب 4000.000 دج للوحدة، كما ارتفع دعم اقتناء شبكات حني المحصول إلى 1500 دج للشبكة وحد أقصى شبكتين.

ج- دعم الحمضيات والأشجار المثمرة:

بالنسبة للحمضيات لم يأتي الإصلاح بأي تغيير كبير ما عدا تخفيض دعم نزع الأشجار المسنة والجذور إلى 140 دج للشجرة، ودعم اقتناء الشتلات ب 60 دج للشتلة، وحد أقصى 300 دج شتلة للهكتار، أما دعم الأشجار المثمرة فإن دعم الحرث لم تتغير وحدث تغيير في دعم حفر الحفر 1م³ ب 100 دج للحفرة عوض 20.000 دج/ للهكتار، كما تم تخفيض دعم الأسمدة العميقة إلى 10.000 دج/ للهكتار عوض 20.000 دج/ للهكتار، وحدد عدم اقتناء الشتلات وفق مايلي:

- ورديات ذات بذرة 30 دج/ للشتلة، ورديات ذات نواة 50 دج/ للشتلة، شتلات الكرز 200 دج/ للشتلة، شتلات التين 40 دج/ للشتلة، شتلات الفستق 250 دج/ للشتلة، شتلات الجوز واللوز 250 دج للشتلة، وشتلات الخوخ والدراق ب 80 دج للشتلة .

2- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي:

أنشأ هذا الصندوق بالأمر رقم 05-05 مؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 هـ الموافق ل 25 يوليو 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخرينة رقم 121-

302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، ويقوم بدعم النشاطات المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ربيع الأول الموافق 24 أبريل 2006 في مادته الثالثة والمتمثلة في مايلي:

- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية وهذا بالنسبة لكل المنتجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد لا سيما الحبوب والحليب؛
- المنح القصوى للفائض من الإنتاج الفلاحي؛
- التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج؛
- يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحون والمربون بصفة فردية أو المنظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات، المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتمين المنتجات الفلاحية وفق مايلي:

أ- دعم إنتاج الحليب: يتمثل دعم إنتاج الحليب في:

- دعم تشجيع رفع إنتاج الحليب ب 12 دج /لتر عند تقديمه إلى الوحدات التحويل المعتمد من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بهدف رفع الإنتاجية من حليب كل من الأبقار والماعز والأغنام والإبل؛
- دعم جمع الحليب الطازج ب 5 دج/لتر؛
- منحة تطوير صناعة الحليب الطازج كالاتي: أقل من 5000 لتر في اليوم ب 2 دج/لتر، أكثر من 5000 لتر في اليوم ب 2,5 دج/لتر، أكثر من 10000 لتر في اليوم ب 3 دج/لتر، أكثر من 15000 لتر في اليوم ب 4 دج/لتر.

ب- دعم البطاطا: يتمثل دعم البطاطا في:

- منحة التخزين في التبريد ب 0,75 دج/كـلـغ لمدة أقصاها ستة أشهر، وذلك بعد الحصول على شهادة ضمان نهائية من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور والشتلات، على أن تكون الشتلات المنفصلة على شهادة رتبة A ممتازة وموجهة إلى إنتاج بذور البطاطا او للاستهلاك، والشتلات المتحصلة على شهادة رتبة B موجهة للاستهلاك؛
- منحة ضبط التخزين في التبريد للبطاطا موجهة للاستهلاك 1.80 دج/لـكـلـغ للبطاطا الموضبة، 1,50 دج/لـكـلـغ للبطاطا الغير الموضبة.

2- تطوير دعم صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:

عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي من خلال التعليم الوزارية رقم 36 المؤرخة في 2006/11/04، التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا، يهدف كل منها إلى:

- تطوير شروط حياة سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة الأرياف والقصور؛
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية؛
- تثمين الموارد الطبيعية وتوقيف ظاهرة تدهور الفضاءات؛
- مكافحة الفقر وظاهرة النزوح الريفي.

وهذه البرامج عرفت من سنة 2008 ببرامج التحديد الريفي، ومن أجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج فتح لها فروع في حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 109-302 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وهما حساب التخصيص 001-109-302 الذي عنوانه البرنامج الخاص بالجنوب، والحساب 002-109-302 الذي عنوانه البرنامج الخاص بالهضاب العليا، الجدول التالي يبين تطور حجم المخصصات المالية لهذين الحسابين في ميزانية الدولة خلال الفترة 2007-2009.

الجدول رقم (12): تطور مخصصات صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي
والسهوب للبرنامج الخاص بالجنوب والهضاب العليا في حساب التخصيص رقم 302-109-001
و 302-109-002 ومدفوعاته الحقيقية خلال الفترة 2007-2009.

الوحدة: مليون دج

رصيد نهاية كل سنة		المدفوعات من طرف الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي		مجموع مخصصات الحسابين		رصيد بداية كل سنة		مخصصات ميزانية الدولة		السنوات
البرنامج الخاص بالهضاب العليا	البرنامج الخاص بالجنوب	البرنامج الخاص بالهضاب العليا	البرنامج الخاص بالجنوب	البرنامج الخاص بالهضاب العليا	البرنامج الخاص بالجنوب	البرنامج الخاص بالهضاب العليا	البرنامج الخاص بالجنوب	البرنامج الخاص بالهضاب العليا	البرنامج الخاص بالجنوب	
6141	294	0.00	0.00	6141	294	0.00	0.00	6141	294	2007
9258	275	500	200	9758	475	6141	294	3617	181	2008
8508	407	1000	0.00	9508	407	9258	275	250	132	2009
23907	976	1500	200	/	/	/	/	10008	607	المجموع

المصدر: غردى محمد، مرجع سبق ذكره، ص164.

يبين الجدول ضعفا كبيرا في استخدام المخصصات المالية لهذين الحسابين من طرف الهيئات المعتمدة بصرف هذه المبالغ، فبالنسبة لحساب التخصيص الخاص ببرامج فنجد أنه خلال ثلاثة سنوات لم يصرف منه سوى 200 م. دج، رغم أنه خصصت له الدولة في نفس الفترة 607 م. دج وهو ما يمثل نسبة استخدام 32,9%، أما بالنسبة لحساب التخصيص الخاص بالهضاب العليا فنجد أنه صرف من حسابه 1500 م. دج خلال نفس الفترة، رغم أنه خصصت له الدولة 10.008 م. دج لنفس الفترة، وهو ما يمثل نسبة استخدام 15%، هذا ما أدى إلى ارتفاع

أرصدة نهاية السنة لكل من الحسابين والتي تحول إلى السنة المقبلة، مما يزيد في مجموع المخصصات المالية فيرجع إلى ضعف الإعلام والإرشاد والتوجيه لسكان في هذه المناطق من طرف السلطات المعنية، وكذا قلة عدد السكان في هذه المناطق نتيجة النزوح الريفي، وكذا التخوف من الأوضاع الأمنية الغير المستقرة.

2- تطور صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لتنمية المناطق الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز من خلال التعليمات الوزارية المشتركة رقم 39 المؤرخة في 04/11/2006، التي أعطت الامر بفتح حسابات فرعية في هذا الصندوق وهو حساب الصندوق التخصيص الخاص بالخزينة 005-111-302 الذي عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الجنوب عن طريق الامتياز، وحساب التخصيص الخاص بالخزينة 006-111-302 الذي عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الهضاب العليا عن طريق الامتياز، وحساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 007-111-203 الذي عنوانه برنامج التنمية الريفية في الهضاب العليا ويهدف هذه ببرامج إلى:

- توسيع الرقعة الفلاحية ونوعية التربة وتوفير الري الفلاحي من خلال إنجاز الآبار وتجهيتها وتهيئة البنايع السدود الصغيرة وإنجاز قنوات نقل المياه؛
- دعم المحافظة على الوسط الريفي والصحراوي من كل العوامل الطبيعية والبشرية التي تهدده، وذلك بتصحيح مجاري السيول عن طريق تنقية ضفاف الأنهار، إنجاز أسوار بالحجارة لمكافحة الانزلاقات والتصحر؛
- تطور النشاطات التي تخص التنمية الريفية عن طريق استغلال التقنيات الحديثة وتحسين العقار وحرث التربة والاقتصاد في الري وتطوير الثروات الغابية وحمايتها، مع ضمان تطوير الإطار المعيشي للسكان المحليين.
- إن تحقيق هذا البرنامج الخاصة جعل الدولة تخصص لها مبالغ مالية من ميزانيتها في حسابات التخصيص الخاص بها بالخزينة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تطور مخصصات صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن الامتياز

للبرنامج الخاص بالجنوب وبالهضاب العليا والتنمية الريفية في الهضاب العليا في حساب

التخصيص رقم 302-111-005

و302-111-007 و302-111-006 ومدفوعاتهم الحقيقية خلال الفترة 2007-2009.

البيان	مخصصات ميزانية الدولة	رصيد بداية السنة	مجموع مخصصات الحساب	مدفوعات الحسابات قبل الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي	رصيد نهاية السنة
حساب التخصيص -111-005 203 الخاص ببرنامج الجنوب	2007	0.00	5901	1113,6	4787,4
	2008	4787,4	6657,4	0.00	6657,4
	2009	6657,4	6962,4	447	6515,4
حساب التخصيص -111-006 302	2007	0.00	4663	352	4311
	2008	3411	9346	0.00	9346
	2009	9346	9646	2104,5	7541,5
حساب التخصيص 302-111-007 الخاص ببرنامج التنمية الريفية في الهضاب العليا	2007	0.00	0.00	0.00	0.00
	2008	0.00	5000	0.00	5000
	2009	5000	5250	0.00	5250

المصدر: غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص166.

يبين الجدول أن هذه الحسابات الثلاثة التابعة إلى صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي خصصت لها الدولة مبالغ هامة من ميزانيتها لتطبيق هذه البرامج، حيث خصص للحساب بالبرامج الخاصة باستصلاح الأراضي عن طريق الامتيازات في الجنوب خلال ثلاثة سنوات مبلغ 8076م.دج، والحساب الخاص بالبرامج الخاصة باستصلاح الأراضي في الهضاب العليا مبلغ 9998م.دج، والحساب الخاص بالبرامج الخاصة بالتنمية الريفية في الهضاب العليا 5250م.دج، غير أن حجم مدفوعات هذه الحسابات من طرف الجهة

الموكلة لها ذلك الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي مبالغ ضئيلة قدرت ب 1560,5 م.دج، 2456,5 م.دج، 0.00 م.دج على الترتيب هذا يعني أن نسبة إستخدام هذه المخصصات يساوي 19,32%، 24,57%، 0.00%، وهي نسب ضعيفة جدا رغم أهمية هذه البرامج في التنمية الفلاحية، وهذا يرجع إلى ضعف النوعية والإعلام والإرشاد من طرف الجهات المسؤولة خاصة من طرف المصالح الفلاحية في البلديات والولايات، وكذا الهجرة السكانية الكبيرة لهذه المناطق المتأثرة بالوضع الأمنية في الفترة السابقة، والتخوف من عدم الاستقرار الأمني للعودة إلى تلك المناطق، وكذا عدم توفر سكان هذه المناطق على العقود العقارية التي تشرط في تقديم الدعم. بالإضافة إلى أشكال الدعم السابقة الذكر عرفت هذه الفترة إستفادة الفلاحون والموالون في سنتي 2001 و 2009 من مسح لديونهم والمقدرة ب 15 مليار دج و 41 مليار دج على التوالي وهذا بهدف تحفيز الاستثمارات الخاصة في المجال الفلاحي وتشجيع عالم الفلاحة على بذل الجهود المكثفة لتحديث النشاط الفلاحي وزيادة منتجاته على إختلاف أنواعها.

المطلب الثاني: تقييم سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

بعد مرور تسع سنوات من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي عرف فيها الدعم الفلاحي تطورات كبيرة في جميع فروع الإنتاج الحيواني والنباتي، وفي مجال التنمية الريفية، والبنية التحتية، يمكن تقييمه من خلال حساب مجموع الدعم الفلاحي ومقارنته بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا الناتج الفلاحي.

1-تقييم الدعم الكلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وكذا الناتج الفلاحي:

يعتبر حساب تقديرات الدعم الكلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والناتج الفلاحي من المؤشرات الهامة لقياس حجم الدعم المقدم للقطاع الفلاحي في مجال دعم الخدمات العامة ودعم التنمية الريفية واستصلاح الأراضي وكذا تنمية المناطق الصحراوية والهضاب العليا والسهوب، وإنشاء البنى التحتية، كما يمكن حساب هذا المؤشر من أجل إظهار التقدم الذي وصلت إليه الدولة في عملية إصلاح السياسة الفلاحية، وهو ما يتم التطرق إليه من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (14): تطور نسبة الدعم الفلاحي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج الفلاحي خلال الفترة: 2008-2000

الوحدة: مليار دج

نسبة حجم مدفوعات الدعم الفلاحي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي %		نسبة المخصصات الدعم الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي %		الناتج الفلاحي	الناتج المحلي الإجمالي	حجم المدفوعات من الدعم الكلي	مخصصات الدعم الكلي	السنوات
الناتج الفلاحي %	الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج الفلاحي %	الناتج المحلي الإجمالي %					
0.43	0.36	7.30	0.61	346.2	4123.3	15.0	25.3	2000
0.58	0.56	10.80	1.06	412.1	422701	23.86	44.67	2001
11.5	1.06	11.50	1.06	417.2	4522.8	48.07	48.07	2002
9.60	0.94	9.63	0.95	515.3	5252.3	49.60	49.64	2003
9.50	0.90	9.62	0.91	580.5	6151.9	55.26	55.89	2004
7.55	0.58	9.67	0.74	581.6	7564.7	43.89	56.24	2005
8.30	0.63	9.94	0.751.24	641.3	8512.2	53.27	63.75	2006
3.11	0.23	10.70	0.80	704.2	9408.3	21.91	75.37	2007
2.48	0.16	19.28	1.24	711.8	11042.8	17.76	137.24	2008
6.68	0.54	11.3	9.15	4910.2	60808.4	328.29	556.17	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، معطيات إحصائية حول الحسابات الاقتصادية من 2008، على الموقع الإلكتروني: www.ons.bz

تاريخ الاطلاع: 2014/11/11.

يبين الجدول أن نسبة مخصصات الدعم الإجمالي للقطاع الفلاحي المتمثلة في (مخصصات ميزانية الدولة + مخصصات أخرى + تحويلات أرصدة لسنة سابقة إلى السنة اللاحقة) إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى، حيث عرفت أكبر نسبة في السنوات 2001، 2002، 2008، يمثلان السنة الثانية والثالثة من إنطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتي خصصت فيها الدولة مبالغ إضافية من ميزانية الدولة للتوسع في المشاريع الفلاحية بالإضافة إلى تحويل أرصدة 2000 التي لم تصرف والمقدرة بـ 103 مليار دج، أما بالنسبة إلى 2008 فترجع الزيادة فيها خاصة إلى الأرصدة المحولة من سنوات 2005 و 2006 و 2007 والمقدرة بـ 12,35 مليار دج، و 10.48 مليار دج و 30.36 مليار دج على التوالي، وهذا بسبب الإصلاحات التي عرفتتها سياسة الدعم في سنة 2005، خاصة في مجال الدعم الاستثمارات الفلاحية التي أصبحت يشترط فيها مشاركة صاحب المشروع بـ 30% من تكاليف المشروع، وكذا إنشاء الصندوق ضبط الإنتاج الفلاحي الذي أصبح يقدم الدعم بعد عملية الإنتاج والمصادقة عليه من طرف الجهات المسؤولة، بالإضافة إلى مراجعة سياسة الدعم والقيام بعملية تطهير واسعة ووضع حدا لتبعثر الأطراف الفاعلة والوسائل، كما شرع في عملية تعزيز ووسائل التدخل ومراقبة السلطة العمومية من خلال إدراج التوجيه الفلاحي لسنة 2008 الذي أعاد مركزية سياسة التنمية الفلاحية.

أما بالنسبة لحجم مدفوعات الدعم الفلاحي الكلي إلى الناتج الإجمالي فكانت هذه النسب ضعيفة مما يعني عدم صرف أو استخدام هذه المخصصات من طرف الهيئات المخولة لها ذلك، خاصة في سنة 2008 التي كانت أضعف نسبة بـ 0,16% وهذا راجع للأسباب السابقة الذكر، مع العلم أن هذه النسب في كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والولايات المتحدة الأمريكية تساوي 1,5%، 1,4%، 1,1% على التوالي¹ هذا يعني إمكانية زيادة حجم مبالغ الدعم للقطاع الفلاحي لمسايرة إجراءات وشروط منح الدعم والتي كانت سببا في عدم طلب الفلاحين والأشخاص العاملين في النشاط الفلاحي لهذا الدعم بالإضافة إلى استخدامه من طرف الجهات المسؤولة عن التنمية المحلية خاصة في إطار برنامج يتمحور حول تطوير التنمية الريفية المستدامة من خلال إقامة شراكة محلية وخلق إندماج متعدد القطاعات في الأراضي الفلاحية حسب خصوصية كل منطقة، وتأمين الموارد الطبيعية خاصة في الهضاب العليا والسهوب والمناطق الصحراوية. ومن جهة أخرى يبين الجدول أن حجم مخصصات الدعم الكلي إلى الناتج الفلاحي محصورة بين

¹ محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

7.30% و19.50% خلال الفترة 2007-2000، وأن حجم المدفوعات الحقيقية من الدعم الكلي إلى الناتج الفلاحي محصورة كذلك من 3.11% و11.50%، مع العلم أن معظم هذه المبالغ من الدعم موجهة نحو ترقية الاستثمارات الخاصة والبنية التحتية الفلاحية والمحافظة على الصحة الحيوانية والنباتية وتنمية المناطق الصحراوية والسهوب والهضاب العليا والتنمية الريفية والبيئة.

المطلب الثالث: الواقع الفلاحي خلال الفترة 2005-2009 وآفاق 2010-2014

يمكن تقييم هذه الفترة الممتدة بين 2005-2009 عن طريق عرض وتقييم لنتائج الاجتماعات التي بادر بها رئيس الجمهورية أثناء جلسات الاستماع الدورية.

أ- الاجتماعات التقييمية (جلسات الاستماع لسنة 2008): لقد خصص اجتماع مصغر لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية تناول العرض وزير الفلاحة والتنمية الريفية العناصر الهامة للحصيلة المتعلقة بالمخططات والبرامج التنموية الخاصة بالفلاحة وبالعالم الريفي وإجراءات ضبط منتوجات الفلاحة الأساسية التي وضعتها الدولة مؤخرا وكذا آفاق التنمية المحددة للقطاع.

1- بخصوص حصيلة تطبيق مختلف المخططات وبرامج القطاع ثم التأكيد على أنه:

بالرغم من الظروف الجد الصعبة التي كانت سائدة في العالم الريفي عند إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2000 إلا أنه تم تسجيل معدل نمو سنوي فاق 6% واتساع المساحة الفلاحية الصالحة بأزيد من 500000 هكتار وتطور هام لتقنيات الري المقتصد لل مياه وتوسع معتبر للمساحات الغابية، حيث سمحت هذه النتائج المسجلة بخلق وضع جديد يبرز المؤهلات والإمكانيات المتعلقة بإعطاء دفع جديد للنمو الفلاحي والتنمية المستدامة للأراضي الريفية، وموازية مع ذلك تم تعزيز البرامج المشتركة لدعم تجديد الاقتصاد الفلاحي والتحديد الفلاحي من خلال:

*عصرنة مؤسسات السلطات العمومية ألا وهي:

- إدارة الغابات والمراقبة الصحية البيطرية ومراقبة الصحة النباتية ومصالح التصديق ومنح العلامات التجارية؛

- تفعيل جهاز التكوين والبحث ونشر المعلومات واللجوء للكفاءات الجامعية؛

- عصرنة أنظمة الإعلام في مجال الإحصاء والبرمجة والإدارة الفلاحية؛
- كما أن عمليات إعادة تحديد المهام وإدارة خلق انسجام بين مختلف الأعمال الاقتصادية والاجتماعية وكذا تظافر الجهود قد خصصت الميزانيات الممنوحة التي قاربت الاعتمادات المالية المخصصة له 370 مليار دج سنويا وجه أكثر من نصفها لحماية القدرة الشرائية للمستهلك من خلال التكفل بفارق الأسعار.
- ومباشرة سلسلة من البرامج والأعمال من أجل تجديد الاقتصاد الفلاحي والتي تجسدت من خلال توفير بيئة مشجعة للنشاط الفلاحي وتطوير الاستثمارات من خلال:
- إطلاق القروض بدون فوائد لصالح الفلاحين والمربين ومتعاملي النشاطات الملحقة؛
- تعزيز التعاضدية الفلاحية الجوارية؛
- عصرنة وتعميم التأمينات الفلاحية الملائمة؛
- تفعيل إدماج الصناعات الغذائية.
- وتهدف كل هذه الإجراءات إلى تأمين الفاعلين وكل المتدخلين في عملية خلق الثروات من الفلاحين ومربين ومتعاملين في الصناعات الغذائية وتشجيعهم على الاستثمار والعمل على تطوير نشاطاتهم، وفي نفس المسعى ومن أجل حماية مداخيل الفلاحين والقدرة الشرائية للمستهلكين ثم إنشاء نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك بحيث سيخصص في مرحلته الأولى البطاطا ليشمل تدريجيا المنتوجات الفلاحية الأساسية الأخرى، كما سيفضي إلى توسيع وعصرنة صناعة التبريد.

1- بالنسبة لآفاق تطوير القطاع¹ :

سيتم تكييف سياسة دعم الفلاحة تدريجيا لتأمين الفلاحين والمربين والمتعاملين في مجال الصناعة الغذائية من جهة وضمان استقرار السوق وتوضيح الرؤية بالنسبة لكل المتعاملين.

¹ قزقوز مريم " التنمية الفلاحية في الجزائر " ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص ادارة واقتصاد والمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، ص40.

هذا المسعى كفيل بأن يشجع الاندماج الفلاحي والصناعي لتأسيس قاعدة تطوير الفلاحة وترقية الأقطاب الفلاحية المدججة وتتمين جهود العمل المحترف وأخيرا تشجيع في بعض الحالات التصدير قصد السعي إلى إحداث توازن في الميزان التجاري الغذائي.

أما فيما يخص التجديد الريفي الذي بوشر سنة 2007 يشهد هذا الأخير بعد مروره بمرحلة تجريبية سنة 2007 ثم مرحلة تجسيد سنة 2008 تعميما للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة، إذ تم برجة مالا يقل عن 12000 مشروع جوارى للتنمية الريفية المدججة وستتعلق:

- تطوير أو إعادة تأهيل القرى والقصور؛
- توسيع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي؛
- حماية وتأمين الموارد الطبيعية.

وقد بادر قطاع الفلاحة والتنمية الريفية في نفس الوقت بعقود النجاعة للفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 مع كل ولاية أخذا بعين الاعتبار عقود النجاعة عشرة (10) برامج وطنية لتكثيف المنتوجات الفلاحية والبرامج الخاصة:

تكثيف منتوجات الحبوب والحبوب الحافة والحليب والبطاطا والزيت والتمور والبذور والشتلات وبرامج تربية المواشي والدواجن وكذا البرامج المتعلقة باقتصاد الماء والأقطاب الفلاحية المدججة.

ولدى تدخله في ختام النقاش سجل رئيس الجمهورية النتائج القيمة التي حققها البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع فيه منذ قرابة عشرية، وأوضح رئيس الجمهورية في هذا الصدد "أن هذا لبرنامج المدعم بشكل كبير من ميزانية الدولة قد سمح ببعث نشاط الفلاحة والرعي والذي تميز بنسبة نمو سنوية ثابتة تعدت 6% و بزيادة ملموسة للعرض في الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى المساهمة القوية في استحداث مناصب الشغل في تطوير عالم الريف، وأضاف الرئيس قائلا: "كل هذه العوامل تدفع إلى تعزيز جهود الدولة من أجل مرافقة ودعم تنمية القطاع"، قبل أن يوجه تعليمات للحكومة بهذا الخصوص ، في المقام الأول أوضح الرئيس أنه "على الحكومة أن تعجل بتجسيد القانون المتعلق بنمط استغلال الأراضي فلاحية التابعة لأملاك الدولة وهو النص الذي سيحدد حقوق وواجبات المستثمرات المستغلة عن طريق الامتياز كما من شأنه إعادة تنشيط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حتى يعمل

بتفويض من إدارة أملاك الدولة على تنظيم منح الامتيازات على الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة وكذا تسوية عقود المستثمرين الفلاحين.

وفي المقام الثاني " يتعين تركيز دعم الدولة للفلاحة على المنتجات الأساسية بما فيها إنتاج الحليب واللحوم بحيث سيتم وضع وتنفيذ برنامجا وطنيا عقلانيا توخيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي للبلد"، وفي المقام الثالث " فإن الحكومة مطالبة بتحسين النشاط الفلاحي وتربية المواشي من خلال بعث مكنة الزراعة وإنتاج الأسمدة وإنتاج البذور وتطوير القدرات الوطنية للتخزين والحفظ وكذا ترقية مجال الصناعات الغذائية، وفي المقام الرابع " يتعين تشجيع تأطير وتنظيم النشاط الفلاحي من خلال إعادة تنشيط التعااضدية الفلاحية"، وفي المقام الخامس " ينبغي تعزيز عملية تكوين تأطير القطاع الفلاحي والريفي ذلك أن قطاع الفلاحة جدير بدعم الدولة ولكنه بحاجة أيضا إلى كفاءات مرافقة الفلاحين ومساعدتهم في إطار مسعى تطوير المحاصيل وزيادة المردودية"، وفي المقام السادس " يتعين تسجيل قطاع الفلاحة ضمن أولويات برامج القروض المصغرة المخصصة لمساعدة طالبي العمل على استحداث نشاطات مما سيسمح بدعم عالم الفلاحة بشبكة كاملة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الضرورية للتنمية"، وأكد الرئيس في المقام السابع أنه " ينبغي جعل تطوير الفلاحة وتربية المواشي المحرك الرئيسي لسياسة التنمية الريفية وهيئة الإقليم في مجموعته وعليه فان برنامج دعم التوحيد الريفي الذي شرع فيه خلال سنة 2008 يشكل أحد المحاور للبرنامج الحماسي 2009-2014 في معرض تحليله. أكد رئيس الجمهورية " أن كل الشروط متوفرة اليوم لمباشرة تطوير هيكلية تفيل بإرساء أسس نمو فلاحية مضطرد وتنمية مستديمة للمناطق الريفية من خلال تطبيق قانون التوجيه الفلاحي الذي حدد الأهداف الأساسية التي سطرها بلدنا لفلاحته" وأضاف الرئيس أن الأمر يتعلق بمسعى استعجالي وعلى قدر كبير من الأهمية لا سيما أن السياق الدولي يتميز بظهور أزمة غذائية في العديد من مناطق العالم والتي قد تتفاقم، كما أن آثار التغيرات المناخية أخذت تتجلى عبر فترات جفاف متكررة في منطقتنا، لذلك شدد رئيس الجمهورية على الأهمية التي ينبغي تخصيص برنامج لحماية الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر، في ذات الصدد ينتظر رئيس الجمهورية من الفلاحين والمربين والمتعاملين في مجال الصناعات الغذائية تجندا يكون مستوى التحديات التي ينبغي رفعها مشيرا إلى أن الأمة ستواصل دعم التنمية وعصرنة فلاحتنا والتطوير المتوازن والمنسجم للمناطق دون أي إقصاء أو تهميش.

ب- الاجتماعات التقييمية لجلسات الاستماع لسنة 2009:

لقد ترأس الرئيس اجتماعا تقييميا خصص لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، وقدم الوزير بالمناسبة عرضا عن النتائج المحققة خلال سنة 2009 والخطوط العريضة للبرنامج الخماسي 2010-2014، وقد تركزت أعمال إعادة التوجيه التي تم القيام بها في إطار التجديد الريفي كالآتي:

- تحديد الأهداف وإطلاق برامج عملية لتكثيف الفروع الاستراتيجية الحبوب واللحوم والحليب والبقول الجافة.....الخ.
- إعداد وإطلاق برامج لتعزيز قدرات الإنتاج الفلاحي البذور والمشاتل واقتصاد الماء وتقليص مساحات البور؛
- ترقية بيئة مؤمنة ومشجعة وضبط المنتجات الفلاحية؛ ومكنت النتائج الأولية التي تم تحقيقها في غضون سنة 2009 من إبراز أعمال مهيكلة من شأنها تعزيز التنسيق بين مختلف الجهود في الأوساط الريفية لا سيما على مستوى البلديات وعلى مستويات أدنى، وسيتم توسيع هذه العمليات في إطار " المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة".

كما ألح رئيس الجمهورية في سياق تحليل وتقييم القطاع على ضرورة الإنتاج التام والكامل للكفاءات المتخصصة بالجامعات من أجل وضع قدراتهم في خدم تنمية الفلاحية، وأضاف الرئيس قائلا إنه بالنظر إلى ما تم تسجيله فإن التنمية لن تكون مستدامة إلا إذا شملت كل المناطق دون إقصاء مبرزا ضرورة الاهتمام بالتكوين وإشراك الشباب في اقتصاديات التنمية المستدامة.

كما اغتنم رئيس الجمهورية هذه الفرصة لتكليف بتعزيز سلسلة من التدابير التي من شأنها المساهمة في التجديد الريفي والمتمثلة في:

- 1- استكمال التدابير القانونية المتعلقة بتطهير استغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة مع قانون التنازل عن الأراضي الفلاحية، واعتبر رئيس الجمهورية أن هذا النص القانوني من شأنه أن يشكل تنمه لقانون التوجيهي الفلاحي وضمان الاستقرار استغلال العقار الفلاحي التابع للدولة وتأمين الفلاح في إطار تنازل واضح.

- 2- تعزيز فضاءات التشاور والتنسيق مع الفلاحين والمربين في إطار الغرف الجهوية والوطنية للفلاحة وباقي الشركاء الاجتماعيين.
- 3- دفع التكوين في الفروع الفلاحية من أجل ضمان تأطير أحسن عمال الأرض والمربين وتحديث التقنيات الفلاحية والرعية.
- كل هذه العوامل ترفع إلى تعزيز جهود الدولة من أجل مرافقة ودعم تنمية القطاع¹:
- الحكومة مطالبة بتحسين النشاط الفلاحي وتربية المواشي من خلال بعث مكنتة الفلاحة وإنتاج الأسمدة وإنتاج البذور محليا وتطوير القدرات الوطنية للتخزين والحفظ وكذا ترقية الصناعات الغذائية؛
 - يتعين تشجيع تأطير وتنظيم النشاط الفلاحي من خلال غرفة فلاحة نشيطة ومجالس مهنية فعالة وكذا من خلال إعادة تنشيط التعااضدية الفلاحية؛
 - ينبغي تعزيز عملية تكوين تأطير القطاع الفلاحي والريفي ذلك أن قطاع الفلاحة جدير بدعم الدولة ولكنه بحاجة أيضا إلى كفاءات مرافقة الفلاحين ومساعدتهم في إطار مسعى تطوير المحاصيل وزيادة المردودية.

¹ قرقوز مريم، مرجع سبق ذكره، ص46.

خلاصة:

نظرا لأهمية القطاع الفلاحي في اقتصاديات مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة منها أو النامية جعل مسؤولوها يولون أهمية كبيرة لهذا القطاع من خلال المخصصات المالية الضخمة المخصصة لدعمه. لذا انتهجت الجزائر سياسة فلاحية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادرا على الزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاج، بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتوجات الفلاحية، خاصة الغذائية منها.

كما قامت الحكومة الجزائرية من خلال تقديم قروض لدعم وتشجيع الفلاحين على الاستثمار الفلاحي، وتحفيزهم لخدمة الأرض وترقية المنتج المحلي إلى المستوى المنافسة العالمية.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي في معرفة القروض الفلاحية الممنوحة لدعم القطاع الفلاحي.

تمهيد:

تعتبر القروض الفلاحية أكثر أهمية خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، وتقدم هذه القروض للفلاحين لشراء بذور وأسمدة أو لشراء الجرارات الفلاحية لأجل قصير أي لأقل من سنة أو أكثر من الموسم الفلاحي والهدف الأساسي من وراء تقديم القروض الفلاحية هو مساعدة الفلاحين في إيجاد الحلول لمشاكلهم الفلاحية وإنشاء المشروعات الفلاحية.

لذا لا بد أن تكون سياسة منح القروض الفلاحية منبثقة وفق خطة حكومية متفقة مع مختلف التشريعات المصرفية المعمول بها وتم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره الرائد في هذا المجال.

وفي ها الفصل تم التطرق إلى التعريف بالبنك، وأدواره وهمامه وهيكله التنظيمية وكذا القروض الموجهة لدعم القطاع الفلاحي.

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

لقد تعددت الهيئات البنكية المتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي ولكل واحدة منها سياسة خاصة في ذلك، وأهم هذه الهيئات: بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي ورث هذا النشاط من البنك الجزائري منذ 1982. من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى التعريف بالبنك، المهام والأهداف والهيكل التنظيمي وفق المطالب التالية.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم رقم 82/206 المؤرخ في 13/03/1982، وهو يعتبر مؤسسة مالية تضع مباشرة لوزارة المالية وقد انبثق من البنك الوطني الجزائري، وأتيح له تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الفلاحي، وكل الأنظمة المتممة للفلاحة، كل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها.

وبدخول الجزائر في الاقتصاد الحر لم يعد تخصص البنوك مهما لا سيما من حيث تقديم خدماته للجمهور، حيث أصبح البنك اليوم يقبل على تمويل أي قطاع اقتصادي من أجل تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات وبإنشائه يكون قد رفع عن كاهل البنك الوطني الجزائري المسؤول الوحيد سابقا عن الائتمان الفلاحي جانبا هاما من اختصاصه زمن أبرز صفات البنك مايلي:¹

1- كونه بنك أولي وبنك التنمية:

- **بنك أولي:** لأنه يقوم بجميع العمليات البنكية مثله مثل البنوك الأخرى، كمنح القروض، تبادل العملة، وكخزينة يمنح فتح حسابات لجميع الأشخاص الذين يرغبون في ذلك، يقبل جميع الودائع ويساهم في تجميع الادخار إلى جانب تخصصه في عملية التمويل للهياكل والأعمال الإنتاجية والفلاحية المتعلقة بالريف.
- **بنك التنمية:** لأنه يساعد على تنمية القطاع الفلاحي وكذا تدعيمه لمختلف الأنشطة الفلاحية والريفية والصناعية، وذلك بمنحها القروض بغية تحقيق الخطط والبرامج المالية المطبقة للخطط الوطنية للتنمية.

ب- وسيلة للتخطيط والمراقبة:

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية " مديرية مستغانم".

- وسيلة للتخطيط: بتخصسه في تمويل القطاع الفلاحي وكل الأنشطة المرتبطة به يستطيع البنك جمع المعلومات والاحصائيات المتعلقة بالهيكل المالي لحسابات الاستغلال والتكلفة وكذا جميع العراقيل التي تواجه عالم الريف هذه معلومات جد مهمة في تكوين وتطبيق خطة التنمية.
- وسيلة للمراقبة: لمراقبته مدى تجانس حركة تمويل المؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بهم فهو يقوم بإعلام السلطة العامة في نهاية الحملة الفلاحية لملاحظات تخص:
 - ✓ سير الحملات الفلاحية؛
 - ✓ النتائج المادية (دراسة الميوانيات وتوزيع النتائج).

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أمام تزايد نسبة نمو الديمغرافي وتزايد الحاجة للمواد الغذائية التي أصبحت تستحوذ على نسبة هامة من واردات الدولة، وأمام تدهور وضعية القطاع الفلاحي ويهدف انعاش هذا الأخير إحداث تنمية ريفية وضمان الحد الأدنى من الاكتفاء الغذائي أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأوكل بالمهام والوظائف.

1- مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمهام الموصوفة في المواد 110 و 113 من قانون النقد والقروض المتمثلة فيما يلي:

- تلقي الودائع من الجمهور مع حق استعمالها بتقديمها على شكل قروض مع إعادتها لهم؛
- التكفل بتمويل الإستغلالات الفلاحية التابعة للقطاع العام؛
- تقديم مساعدات مالية للقطاعات ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي؛
- منح القروض للزبائن وتشجيعهم على إنجازهم المشاريع بحسب ما يسمح به البنك؛
- توفير وسائل الدفع اللازمة كالشيكات مثلا والكمبيالة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها؛
- احترام القيم التقنية للسيولة وتقسيم المسؤولية حسب السياسة العامة المطروحة من طرف وزارة المالية؛
- إدارة أموال الاستثمارات الطويلة المدى وتحويلها لصالح حساب الخزينة العمومية وكذا القروض قصيرة المدى.

وبما أن الوكالة هي الخلية القاعدية لسير البنك واشتعاله وفي نفس الوقت مكان الالتقاء المباشر مع زبائنه، فإن ذلك يترتب عليها مهام عديدة منها:

- العمل على تطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛
- السهر على رفع حجم مردودية الخزينة؛
- القيام بجميع العمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن؛
- منح القروض ومتابعة توظيفها في المشاريع المتخصصة لها.

2- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهميتها:

أهداف وأهمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتجلى فيما يلي:

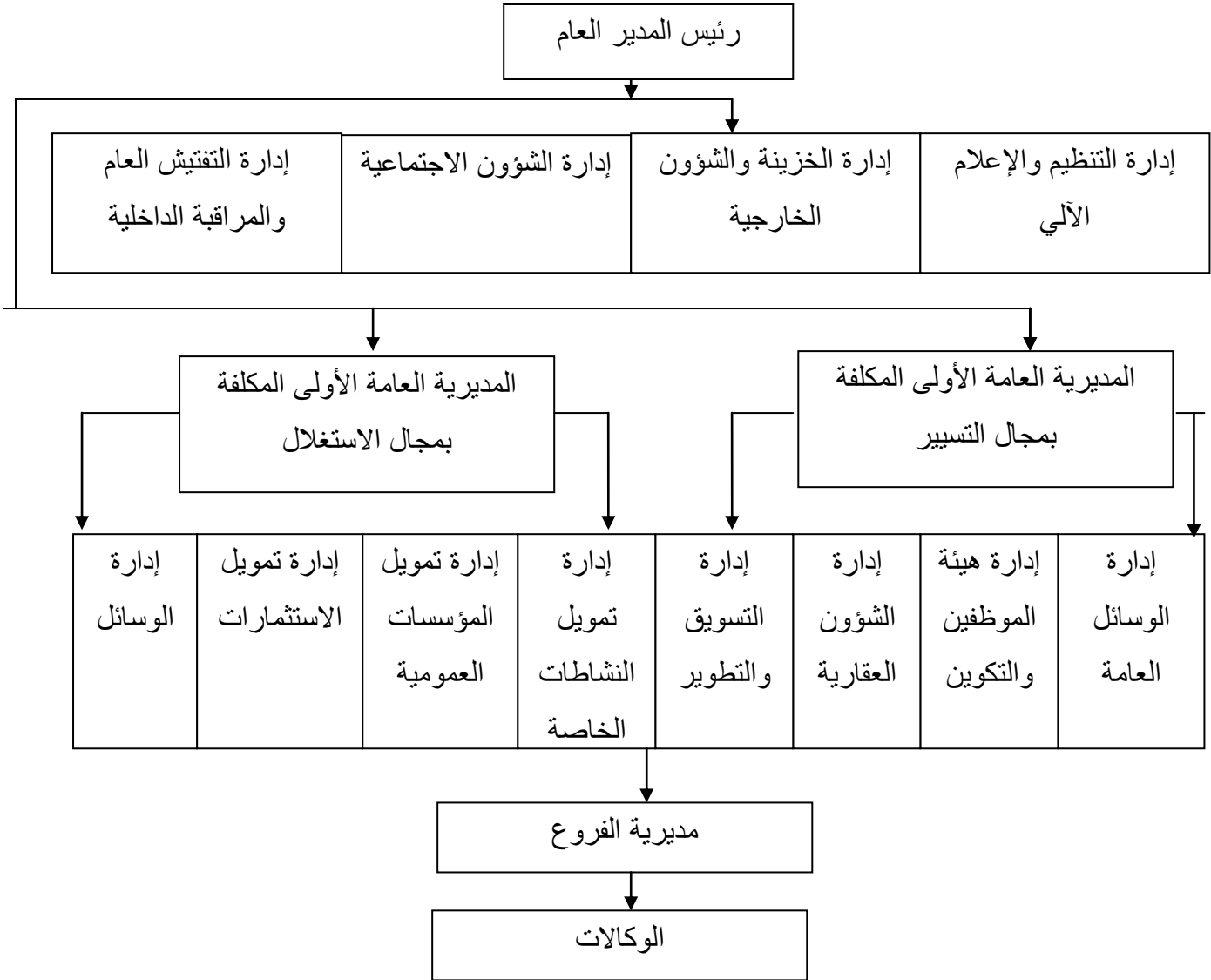
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين نوعية الخدمات للزبائن؛
- تشجيع الزبائن على مشاركة في القطاعين الفلاحي والتجاري وعن طريق تقديم القروض؛
- تنظيم الإنتاج الفلاحي وتطويره؛
- تحقيق التراكم الوطني والتنمية الاقتصادية للإنتاج الفلاحي الوطني باستغلال كل الإمكانيات المتاحة؛
- تمويل الاقتصاد الوطني من خلال الودائع المدخرة وبالتالي تحقيق الأرباح.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم المصالح والحسابات الموجودة فيه.

أولاً: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من مجموعة من الإدارات والمديريات كما هو موضح في الشكل الموالي :

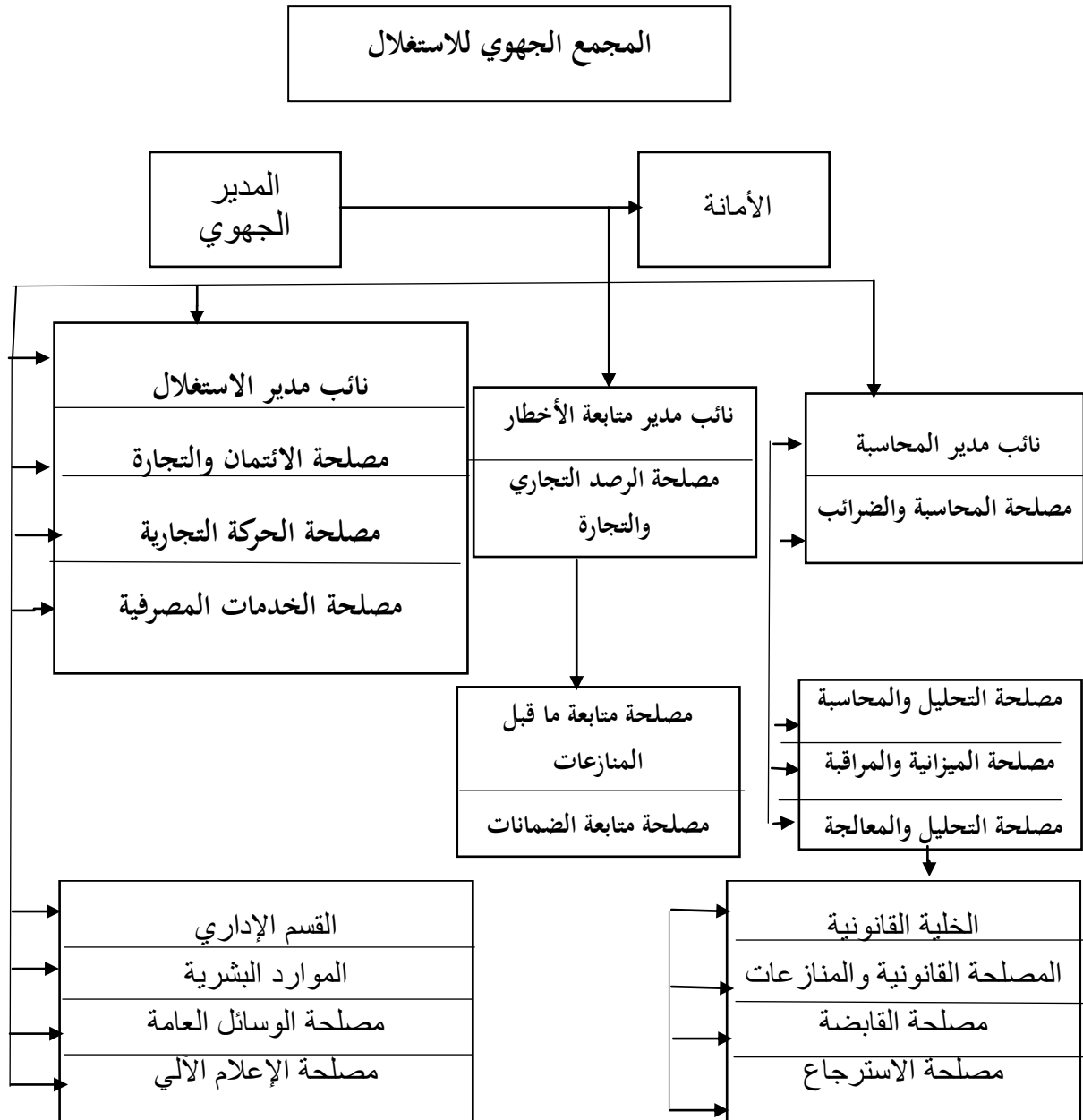
الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية "مديرية مستغانم "

1- الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02)



المصدر: بنك الفرحة والتنمية الريفية " مديرية مستغانم "

ثانيا: أهم المصالح الموجودة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1- المصلحة الإدارية:

وتشمل الفروع التالية:

- أ- فرع الشباك: ويعتبر أهم فروع البنك حيث بدونه لا يصل إلى المستهلك أو الزبون لذلك فله علاقة مباشرة مع الزبون وتمثل مهمته في إدخال وإخراج الأموال طبقا لمتطلبات الزبون.
- ب- المحفظة: تدعيما لفرع الشباك وتسهيلا لفرع الحواجز، والاعاقات نجد فرع المحفظة، حيث تقوم مهمته أساسا في تسهيل العملية التجارية، وتشمل المحفظة تقريبا جميع العمليات كعمليات التحويل و عملية المقاصة. ومنه فالمحفظة تعتبر كوسيط بين فرع الشباك وفرعي التحويلات والمقاصة.
- ج- التحويلات: تتمثل مهمته في تحويل الأموال من حساب إلى حساب آخر.
- د- المقاصة: تقوم بتسهيل المعاملات بين البنوك، ومن الناحية العملية تعتبر المقاصة الموجودة كرابط بين المناخ الداخلي للمؤسسة والمناخ الخارجي، وكل هذا يتم في غرفة المقاصة الموجودة في البنك المركزي وهذا لا يعني أن البنوك المحيطة بالبنك المركزي لا توجد فيها المقاصات حيث أنها توجد في جميع البنوك إلا أنها تقل من الناحية الوظيفية مقارنة مع مقاصة البنك المركزي.
- هـ- المحاسبة: تتمثل مهام المحاسبة في عملية التسيير والمراقبة لجميع العمليات التي تحدث داخل البنك.

2- مصلحة القروض:

وتتكون من الفروع التالية:

- الفرع التجاري؛
- الفرع الفلاحي؛
- الفرع العمومي.

3- مصلحة قروض الاستثمار: تهتم بجميع العمليات التي تتعلق بالقروض المستندي والذي يمثل فرعا

ونشاطا وحيدا في هذه المصلحة: ويعرف بالقرض المستندي.

ثالثا: أهم الحسابات الموجودة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- 1- حساب مكشوف: يعتبر من الودائع القصيرة الأجل، يتعرض هذا الحساب إلى عمليات الإدخار والإخراج في أي وقت ويحتوي على الحسابات التالية:
 - أ- حساب الصكوك: خاص بالعمال، والوثائق المطلوبة لفتح هذا الحساب هي: شهادة العمل، شهادة الميلاد، صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية، وجود دفتر صكوك خاص بالعامل.
 - ب- الحساب التجاري: خاص بالتجار وأصحاب المهن الحرة والمؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية، وفتح هذا الحساب يستلزم مايلي: بطاقة الضريبة، بطاقة التعريف، شهادة الميلاد، السجل التجاري.
 - ج- دفتر التوفير البنكي بالفائدة: هذا النوع من الحساب الهدف منه هو وضع الأموال لمدة معينة حيث يستفيد صاحب هذا الحساب بتحصيله لفائدة من البنك كل ثلاثة أشهر.
 - د- دفتر التوفير البنكي بدون فائدة: المقابل هنا بدون مقابل.
 - هـ- دفتر الادخار للشباب: خاص بفترة الشباب أقل من 19 سنة حيث أن صاحب هذا الدفتر يكون تحت تصرف أولياء أمره الذين لهم الحق بالضمان، حيث أن صاحب الحساب لا يستطيع القيام بعملية الإخراج إلا بعد السن القانوني، مقابل تحصيله لفائدة سنوية دورية كل سنة. الوثائق المطلوبة لفتح الحساب هي: بطاقة التعريف الخاصة بولي الأمر، شهادة الميلاد الخاصة بالطفل.
- 2- الموارد المحدودة لأجل:

هذا الحساب خاص بالودائع ذات الأجل المحدود لا يستطيع صاحبها القيام بعملية إخراج أمواله إلا عند وصول تاريخ الاستحقاق.

- أ- سند الصندوق: وهي نوعان:
 - سند الصندوق بفائدة مقدمة؛
 - سند الصندوق بفائدة الاستحقاق.
- ب- ودائع لأجل محدد خاصة بالعملة الأجنبية:

مثلها مثل الموارد الأجل إلا أنه تخصص ودائع العملات الأجنبية.

ج- الحسابات الخاصة: تتمثل بالحسابات الخاصة بالعملات الأجنبية.

د- حسابات أخرى: مدة حياة هذه الحسابات قصيرة جدا وهي تشمل مؤونة على الحسابات.

المبحث الثاني: الفروق الموجهة لدعم القطاع الفلاحي.

حتى يقوم القطاع الفلاحي بدوره على أمثل صورة في التنمية الاقتصادية لا بد له من تمويل محكم وموجه، وفقا لأسس وميكانيزمات تعمل على ترفيته. إن الفلاحين والمؤسسات العاملة في القطاع الفلاحي، بحاجة إلى مؤسسات مالية متخصصة تعمل على منح القروض الفلاحية وكذلك تجهيز المؤسسات ذات النشاط الريفي. لذا فلا بد من معرفة معنى القرض الفلاحي أو المؤسسة الفلاحية. وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطالب الموالية.

المطلب الأول: تعريف القرض الفلاحي، شروطه وأنواعه.

أولا: تعريف القرض الفلاحي:

تستعمل كلمة قرض في مجالات مختلفة، فقد تستعمل في المجال البنكي كما تستعمل في المجال المصرفي والتجاري والمحاسبي، وكذا في الاقتصاد والسياسة.

وللقرض الفلاحي مفهوم خاص ينبثق منه حتما تعريفي هامين، أولهما هو معنى القرض بشكل عام، وثانيهما هو معنى القرض الفلاحي بشكل خاص فكلمة القرض جاء من كلمة *crédère* باللاتينية والتي تعني من ناحية منح قرض ومن ناحية أخرى منح الثقة.¹

ويكون التعريف كذلك سواء كان القرض من البنك إلى زبونه أو من بائع بضاعة معينة إلى زبونها، وفي كل الأموال يكون القرض محدد المدة.²

ومن الناحية القانونية: " يمكن تعريف القرض على أنه استئجار نقدي من طرف الشخص الذي له فائض على الشخص الذي له عجز إذ يعتبر القرض عقد يتم بين الزبون والبنك فيقوم هذا الأخير بمنح بمقدار

¹ شاكر قزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص90.

² طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك الجزائرية"، تحليل العائد والمخاطرة"، دار النشر بالجامعة الإسكندرية، 2001، ص58.

القرض إلى زبونه مع الثقة في مقدرة لرده في مدة معينة متفق عليها"، أما فقها : " القرض عقد يتضمن تملك المال للغير مضمونا عليه، يجوز فيه الشرط ولا تجاوز فائدته"¹

- ويعرف الدكتور السنهوري القرض على أنه: "القرض ينقل ملكية الشيء المقرض إلى المقترض على أنه يرد مثله في نهاية القرض إلى المقترض."² من خلال هذا التعريف للقرض الفلاحي باعتباره عقد ناقل لملكية شيء المقترض فهو يسهر على تحقيق أغراض فلاحية وتنموية للمقترض المتمثل في تطور أعماله الفلاحية.

ومن هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريفا خاصا بنا للقرض الفلاحي: " قرض يعمل على أن يعمل هذا الأخير على تطوير وتنمية الأعمال الفلاحية وتنمية حصيلتها، على أن يرد مبلغ القرد في نهاية العقد إلى المقترض".

ثانيا: شروط القرض الفلاحي.

إن عملية منح القروض الفلاحية تقع وفق شروط خاصة واجبة التحقيق والتوافر، فالعملية بحد ذاتها تتم عن طريق تقديم طلب القرض من قبل (الفلاح، مؤسسة فلاحية)، طلب كتابيا يقدمه للبنك الفلاحي، فيعمل الجهاز الفلاحي المقدم أمامه الطلب على دراسة هذا الأخير دراسة دقيقة وتتم دراسة الملف من قبل إدارة الخضم، التي تعمل بعد دراسة الطلب إلى إرساله إلى مجلس الإدارة التابعة له، ويعمل كلا الجهازين على إبداء رأيهما بصدد منح القرض أو عدم منحه، فإذا تم الطلب أمام الصندوق المحلي مثلا، يعمل هذا الأخير سواء كان القرار المتخذ بصدد القرض بالقبول أو الرفض، على إرسال القرار إلى الصندوق الجهوي، حيث يعمل مجلس إدارة هذا الأخير بعد دراسة قرار الصندوق المحلي على إبداء القرار النهائي، وتتم العملية هكذا فيما يخص القروض أمام صندوق فلاحى الوطني الذي يبدي القرار النهائي وذلك نظرا لطول مدة هذا النوع من القروض وكذا أهمية مشاريعها وبلاغة مقدار القرض فيها.

أ- شرط أن يكون طالب القرض فلاحا أو جمعية فلاحية: أي أنه يشترط إصباغ الصيغة الفلاحية على شخص طالب القرض الفلاحي سواء كان شخص طبيعي أو شخص معنوي.

والفلاح هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يكسب أرضا فلاحية مع اعتبارها أهم طاقة إنتاجية، لأنه يقيس وضعه الاقتصادي والاجتماعي على أساس الأرض.

¹ شاكر قزويني، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² عبد الرزاق السنهوري، "القرض والدخل الدائم"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص 256.

- يضع البنك المركزي أو الصندوق الفلاحي معيار ثقة بين المقرض والمقترض وذلك بدراسة معايير مالية ومحاسبية للمقترض ودراسة حسن نيته وقدراته واختصاصاته في المجال الفلاحي بمنحه الثقة اللازمة. والثقة تمنح من جراء معاملة المقترض وحسن سيره وباحترامه لالتزاماته، وبطريقة حله لمشاكله وتحقيق مشاريعه، وبكفاءته التي يمكن استنتاجها.

وكفاءة الفلاح واختصاصه في مجاله يصعب نوعا ما تحديدها من قبل البنك أو الصندوق المقرض، فإذا كان الفلاح أي المقترض فلاحا بسيطا يركز البنك لتحديد مدى قدراته على حرث أرضه والاختيار الأدق لموارد الفلاحية وحجم الماشية وحالتهم الصحية.

أما إذا كان المقترض جمعية فلاحية مختصة مثلا في الخضر والفواكه من زرعها وبيعها فهنا يحدد البنك مدى كفاءة الجمعية الفلاحية على معيار الشهرة وكذا احتلالها السوق الفلاحي.

ب- تقديم مشروع فلاحي: والمشروع الفلاحي لا يقي زراعة الأرض وحرثها فحسب وإنما يفقد لب المشروع الفلاحي لمفهومه الواسع من الزراعة وشراء المواشي والآليات الحديثة واكتساب العقارات الفلاحية. فالمشروع الفلاحي المقدم من قبل طالب القرض سوف يعرف دراسة دقيقة بدأ من طرف الجهاز الفلاحي، أي هل هو يدخل ضمن القروض القصيرة المتوسطة أو الطويلة المدى وكيف تكون أقساط سداد الدين ودراسة معيار الخطر ومختلف الضمانات المفروضة تقديمها من قبل طالب القروض الفلاحية، فيجب النظر إلى الوضعية المالية فمثلا ينظر إلى مدى أثقال أرضه بضمانات عينية. سابقة الأمر الذي يؤدي إلى الرفض، كما أن الوضعية المالية تدرس من حيث مصداقية المشروع الفلاحي بعد خمسة سنوات أو خمسة عشر عاما حسب نوع القرض الممنوح.

ج- قيام الاستغلالية الفلاحية على أسس ثابتة:

إن نشاطات الاستغلال في كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل الأنشطة وذلك حسب طبيعة النشاط ذاته إذا كان تجاري إضافي، فلاحي، أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القروض.

وذلك يشترط على المقترض الفلاح أن يكون البنيان المحاسبي المالي لجمعية إن كانت جمعية فلاحية أو لأرضه إن كان فلاحا بسيطا، بنيانا جديا قائما على أسس قائمة ثابتة، هذا يعني أن الفلاح أو الجمعية

الفلاحية التي لم تحقق أرباحا معتبرة في الماضي أو تلك المثقلة بالديون راجعة إلى مدى بعيد أو قريب، يعد بنائها المالي المحاسبي غير ثابت مما يعرضها في أغلب الأحيان إلى رفض قرضها.

فالجهاز الفلاحي المقرض يعمل على دراسة وبحث طلب القرض الفلاحي بالنظر إلى الماضي المالي للمقترض ودراسته فيشترط النظر إلى مكتسباته من عدد المهكتارات الأراضي التي زادت أم نقصت وعدد الحيوانات ومن خلال الدراسة يمكن للجهاز الفلاحي المقرض أن يبدي رأي سلمي أو إيجابي لطالب القروض ويمكن الأخذ بمختلف العوامل الطبيعية التي أحاطت بالفلاح المقرض من الفيضانات والجراد. ففي هذه الحالة قد يكون الفلاح حقق خسارة حتمية.

فشرط قيام الاستغلالية الفلاحية على أسس مالية ثابتة شرط غير لازم في كل الأحوال، وإلى جانب هذه الشروط الخاصة بطالب القرض فهناك شروط أخرى تسمى بشروط القرض الفلاحي الحسن والتي يشترطها الجهاز المقرض.

فلكي يكون القرض الفلاحي قرضا حسنا قابلا للسداد بطريقة سهلة ومؤكدة. فيجب أن يكون قرضا يسمح بتحسين مستوى معيشة الفلاح ويخفض أرباح يكون أكبر من مبلغ القرض.

كما يجب بالنسبة للجهاز الفلاحي المقرض أن يكون المشروع الفلاحي الذي يتم طلب القرض من أجله مشروعا تقدما يرمي إلى استحداث مزارعي ومثاله شراء آليات زراعية حديثة وتقوية اليد العاملة من العوامل المساعدة على تحقيق المشروع الفلاحي والذي يتم إمداد نوع ما قصره مما يساعد البنك أو الصندوق الفلاحي المقرض على استرجاع مبلغ قرضه.

ومن ناحية أخرى فإن جهاز المقرض لتفادي معيار الخطر يعمل على اشتراط تقديم جميع ما يخص الملكية العقارية لطالب القرض الفلاحي، يطلب منه تقديم عقد الملكية عقد باسم والده مثلا وأن يكون طالب القرض من ورثة صاحب الأرض الأصلي، نظرا لعدم وجود الورثة إلى حين قسمة الأرض، قسمة رسمية فيمكن لهذا الأخير أن يطلب قرضا فلاحيا على أساس أنه مالك لقطعته الأرضية.

وهذه هي حملة من الشروط الواجب توافرها عند طلب القرض الفلاحي من قبل المقرض سواء بالنسبة للبنك أو الصندوق الفلاحي التعاضدي.

ثالثا: أنواع القرض الفلاحي.

بالنسبة للمزارع الفلاح تعتبر الأرض الأهم طاقة إنتاجية لأنه يقيس وضعه الاقتصادي والاجتماعي على أساس الأرض.

وعليه فزيادة مساحة الأرض الذي يملكها المزارع الفلاح تعمل على زيادة دخله، فيعمل الفلاح على استصلاح الأرض واستنباطها وجعلها أرضا منتجة باستعمال الطرق التكنولوجية الحديثة، كما أن الزيادة في اليد العاملة الفلاحية يمكن استعمالها بصورة مثمرة عن طريق تعزيز إنتاج الأرض المزروعة أو عن طريق استصلاح وزراعة أراضي جديدة، ويرافق الزيادة العمالية والزيادة في استعمال الآلات الفلاحية الحديثة.

ومن بين أنواع القرض الفلاحي تجد مايلي:

-1 القرض الفلاحي قصير المدى:

إن القرض الفلاحي القصير المدى هو ذلك القرض الذي تحدد مدته بالدورة الفلاحية والتي لا تتجاوز السنتين، فعلى ذلك تتراوح مدته من بضعة أشهر إلى سنتين على الأكثر.

يتم هذا النوع من القرض إما عن طريق عملية الخصم أو عن طريق فتح اعتماد على شكل حساب جاري، أن يكون انشاده بصورة بسيطة، أما الطريقة الأولى أي منح القرض الفلاحي القصير المدى عن طريق عملية الخصم، فتعرفها القوانين الداخلية لمختلف البنوك على أنهما: "عملية يعمل من خلالها البنكي مقابل تحصله على سند تجاري، منح قيمة السند إلى حامله مع خصم فوائد القيمة المحتسبة في انقضاء أجل السند".¹

- والسند الذي يعمل على المقترض الفلاح على تقديمه يكون عادة لسفتحة هي محرر مكتوب يعطي بمثابة شخص لشخص ثاني الأمر يدفع مبلغ معين من المال إلى شخص ثالث في تاريخ محدد، يكون في إطار السفتحة ثلاث أشخاص، الساحب والمسحوب عليه والمستفيد، ويكون الصندوق المحلي المقدم أمامه الطلب هو الساحب والصندوق الجهوي هو المسحوب عليه، ويشمل إلى جانب السفتحة، صك الرهن الذي يعد ورقة تجارية تمثل مبلغ من النقود مضمونة برهن البضاعة المودعة في المخزن العام.

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص57.

وبالتالي فإن القروض الفلاحية القصيرة المدى نظرا لقيامها على سندات تجارية وأن هذه السندات التجارية تكون بمثابة سندات مديونية فهو لذلك يقوم على عقدين المقرض والمقترض.

عند نهاية مدى القرض الفلاحي القصير المدى على شكل عملية الخصم يتم سداده مباشرة وبصفة كاملة، أما إذا كان القرض الفلاحي على شكل فتح إعتقاد يتم سداده في آخر السنة.

ومن بين القروض الفلاحية القصيرة المدى القروض الاستغلالية، وسيتم التطرق إلى هذا النوع من القروض أحد المطالب الموالية ويسمى بقرض الرفيق، وهو يمكن المزارع الفلاح على مواجهة المصاريف الفلاحية الاستغلالية العادية من بينها شراء بعض الماشية أو شراء بعض الأدوات الفلاحية ومواد التحسين الفلاحي (بذور، الأسمدة)

2- القرض الفلاحي الطويل المدى:

إن القرض الفلاحي الطويل المدى هو ذلك القرض الذي يتجاوز مدة سداده خمسة عشر عاما، ويكون أقصى حد لسدادها ثلاثون عاما.

ويحدد مقدار القرض الفلاحي الطويل المدى كما هو الحال في القصير المدى بالنظر على طبيعة القرض وقيمة المشروعات الفلاحية المرجوة تحقيقها. والقرض الفلاحي الطويل المدى هو الآخر يجب أن يكون قيامه وفق عقد مبرم بين المقرض والمقترض مع تقديم الضمانات الكافية من قبل المقترض لضمان سداد دينه عند حلول الأجل. ويتم سداد هذا القرض بصفة مستمرة وذلك سنويا حيث يعمل المقترض الفلاح على قيمة الفوائد إلى غاية حلول أجل سداد الدين كله. ويتم تقديم طلب قرض فلاحي طويل المدى أمام الصناديق الفلاحية الوطنية التي تأخذ بعين الاعتبار الحالة القانونية لتخصص طالب القرض أو الشركة المقترضة، وكذا إلى الحالة المالية للمقترض وذلك عن طريق الرجوع على السجلات المسجل عليها مقدار الربح والخسارة المحققة من المقترض، شخصا طبيعيا واعتباريا كان.

كما تعمل الهيئة المقترضة على النظر إلى مدى استقلالية الفلاح المقترض والمؤسسة المقترضة، أي إذا كانت الضمانات المقدمة من قبل المقترض أم لا بحقوق عينية أخرى.

وبالطبع يعمل الصندوق الوطني على النظر إلى المشروع الذي يتم طلب القرض الطويل المدى من أجله، هل يكون ذو مردودية للصندوق أم لا؟ فيعمل الصندوق على التحقق من توافر هذه النقاط الأساسية نظرا لكون هذا القرض طويل المدى قد يصل سداد إلى غاية ثلاثون عاما، فهو يعطي مشاريع فلاحية كبرى تستجيب مبالغ قرض مرتفعة. كما قد تطلب القروض الفلاحية الطويلة المدى أمام البنوك الفلاحية المختصة التي تعمل هي الأخرى على النظر إلى نفس النقاط التي يتطرق الصندوق الوطني لها.

ومن بين القروض الفلاحية الطويلة المدى المتمثلة في اكتساب عقارات فلاحية، حيث قد يطلب الفلاح قرض فلاحي لشراء عقارات فلاحية أخرى مجاورة لأرضه وذلك لإمداد مشاريعه الفلاحية، فإن كانت الأرض المرجوة شراءها تقدر بمكتارات كثيرة يمكنه طلب قرض فلاحي طويل المدى لذلك الغرض، حيث يمكنه طول مدة سداد الدين من تحقيق بعض المدخول الذي سوف يمكنه من سداد دينه.

كما يتم منح القروض الفلاحية الطويلة المدى في حالة تحسين وتحديد وتطوير الأراضي الفلاحية، ومن بين هذه التحسينات، حفر الآبار، بناء العقارات الجديدة..... الخ، ويمكن للجهاز المقرض أن يفرض على المقترض تقديم ضمانات من نوع خاص كالرهن مثلا.

وتعتبر القروض الطويلة الأجل قروض استثمارية، وهذا النوع من القروض الفلاحية الموجهة لدعم القطاع يدخل ضمن قرض يطلق عليه باسم قرض التحدي وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: قرض التحدي

إن مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قد أكدت على أن منتج جديد يعمل باسم "قرض التحدي" فهو قرض موجه للاستثمار يتم منحه من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، في حين أن هذه المشاريع الاستثمارية تحدد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، خاصة ما تعلق منها:

- بإنشاء وتجهيز وعصرنة مستثمرات تربية المواشي باستغلال جديد؛
 - تعزيز الطاقات الإنتاجية للمنتوجات الفلاحية التي تعاني من نقص وسوء تقييم، وكذلك تكثيف وتحويل وتقييم الإنتاج الفلاحي هو في حاجة إلى تمويل.
- وقد حددت مصالح البنك الفلاحة والتنمية الريفية قيمة قرض " التحدي " الخاصة بالمشاريع التي حظيت بموافقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، حيث قيمة المهكتار بـ 1 مليون دينار أي ما يعادل 100 مليون

سنتيم فيها يخص الاستغلال الجديد للمستثمرات الفلاحية، وتربية الماشية التي لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات و100 مليون دينار أي ما يعادل 10 ملايين سنتيم لفائدة المتعاملين الاقتصاديين ممن تتعدى مساحة مشتراهم الـ 10 هكتارات وذلك بعد حصولهم على موافقة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

وبعيدا عن هذه القروض فإن أصحاب المشاريع بإمكانهم التقرب إلى مصالح " بدر " للتفاوض بشأن قروض أخرى تندرج ضمن الإطار الكلاسيكي لتعاملات البنك لسنوات وقد تكون 7 سنوات أما بشأن خصوصيات " قرض التحدي " فإن آجال التسديد قد تكون متوسطة المدى، إذ تصل إلى طويلة المدى وتصل إلى غاية 15 سنة.

وقد قررت مصالح البنك أن يكون " قرض التحدي " بدون فوائد خلال السنوات الثلاثة من عمر المشروع لتحديد النسبة بـ 1% بداية من العام الرابع وترتفع إلى 3% في العامين السادس والسابع من عمر المشروع.

وبداية من العام الثامن فإن صاحب المشروع ملزم وكغيره من المستفيدين بدفع الفوائد الناتجة عن القرض، لأنه تجاوز آجال التسديد.

وقمت الإشارة إلى ان كل مستفيد من القرض سدد الديون المترتبة عليه، فإنه سيكون بإمكانه الاستفادة من قرض آخر في إطار محاولته لتوسيع المشروع، وسيكون بإمكان الأشخاص المعنويين والطبعيين (فلاح، مؤسسة فلاحية) الاستفادة من القرض بشرط أن يكونوا حائزين على دفتر أعباء صادر عن ديوان الأراضي الفلاحية، وأن يكون ذلك في إطار ملكية خاصة أو في إطار تنازل.

1- تعريف قرض التحدي: هو قرض استثماري، نصف مدعم من طرف لدولة يقدم في إطار خلق مستثمرات كانت موجودة والداخل في إطار الملكية الخاصة أو العامة.

2- القطاع: قطاع فلاحي

3- موضوع القرض:

- إنجازات التحضير وتهيئة وحماية الأرض؛
- عمليات السقي الفلاحي؛
- شراء فتورات وسائل الإنتاج؛
- الإنتاج الحربي؛

- التحقيق في البنية التحتية (مخزونات، تحويل، تجهيز)؛
- حماية وتطوير الذمة الوراثية (الحيوانية، الوراثية)؛
- 4- مضمون الملف:**
- طلب الحصول على قرض؛
- دفتر أعباء حظي بموافقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- شهادة ميلاد؛
- عقد التنازل أو عقد الملكية بالنسبة للأراضي التابعة للقطاع الخاص؛
- دراسة تقنو اقتصادية، للمشروع منجزة من طرف مكتب الدراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- فواتير شكلية؛
- رخصة بناء خاص بالمباني المجهزة للاستغلال؛
- اعتماد صحي للمباني المرشحة لاستغلالها في تربية المواشي؛
- الحالة الجبائية؛
- الحصول على ترخيص من طرف مصالح مديرية الري لحفر أبار في حالة ما إذا كان الأمر لزاما؛
- دراسة قبلية للمشروع؛
- شهادة ضمان اعتماد بالنسبة للتعاونيات؛
- محضر للتعين ممثل عن الشركات والتعاونيات؛
- 5- المشاريع المؤهلة للاستفادة من "قرض التحدي":**
- فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي:
- الصرف والتطهير؛
- أشغال التوجه وإزالة الحجارة؛
- ومنح مصدات للرياح؛
- فتح الأراضي الفلاحية؛
- جلب الطاقة الكهربائية.
- عمليات تطوير السقي الفلاحي:

- تهيئة وإنجاز الآبار الجديدة؛
 - استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء، الحفر والآبار؛
 - إنجاز أحواض تخزين المياه؛
 - تجهيز مضخات المياه؛
 - انشاء شبكات توزيع المياه؛
 - انشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف؛
 - تصليح المضخات الموجهة للاستعمال الفلاحي؛
 - وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات:
 - الحصول على مواد أولية، بدور نباتات، أسمدة
 - الإنتاج الحيواني: منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية؛
 - قلع النباتات التي عمرت طويلا؛
 - عمليات تطعيم النباتات؛
 - اقتناء العتاد الفلاحي؛
 - اقتناء وسائل النقل الخاصة؛
 - اقتناء عتاد وتجهيزات تربية الماشية؛
 - إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف؛
 - إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية، الكائنة بالقرب من المزارع.
- أنظر إلى الملحق رقم(01).

المطلب الثالث: قرض الرفيق

قرض الرفيق هو قرض دخل حيز التنفيذ في العاشر من شهر أوت لسنة 2008 ومن ميزات قرض الرفيق الذي تمنحه بنوك متعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الجزائري).

الفوائد تتكفل بها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مدة القرض تدوم سنة واحدة قابلة للتمديد 6 اشهر في حالة الظروف القاهرة. علما أن المستفيدون هم المستثمرون الفلاحيون، بمفهوم قانون التوجيه الفلاحي، من فلاحين، مربيين، بصفة فردية أو متفطمون في تعاونيات أو جمعيات، وحدات الخدمات الفلاحية،

القائمون بتخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع. من خلال هذا المفهوم يمكن إعطاء تعريف مختصر لقرض الرفيق.

أولاً: ماهية قرض الرفيق.

1- تعريف قرض الرفيق: هو قرض استغلالي، مدعم من طرف الدولة 100%مخصص إلى تمويل

الفلاحين، المربين، الخواص منهم، التعاونيات، وحدات الخدمات الفلاحية، مدته سنة واحدة.

2- القطاع: قطاع فلاحي.

3- موضوع القرض: يشمل قرض الرفيق على:

- اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتائل، أسمدة، مواد صحية نباتية)؛
- اقتناء الأغذية بالنسبة للحيوانات (كل الأصناف)، وسائل الشرب ومنتجات الأدوية البيطرية؛
- اقتناء المنتجات الفلاحية بتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات ذات الاستهلاك الواسع؛
- تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية؛
- تحسين نظام السقي (للتجميع والاستعمال المقتصد للمياه)؛
- اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع بالإيجار للمنتجات المصنعة في الجزائر؛
- بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء وإقامة البيوت البلاستيكية المتعددة القباب، مع إعادة تعمير الاسطبلات والحظائر الحيوانية.

ولالإشارة فإن كل مستفيد من قرض الرفيق لا يسدد مستحققاته في أجل سنة واحدة(ممددة ب6 أشهر) يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض وإمكانية الاستفادة من قروض جديدة علما بأن الوزارة الوصية قد أخذت على عاتقها مهمة الفوائد المترتبة عن هذا القرض، وكذا الحصول على قرض آخر في حالة تسديد كل مستفيد في أجل قدره سنة كاملة.

4- مضمون الملف: يتضمن الملف على:

- طلب الحصول على قرض؛
- الحالة الجبائية؛
- فواتير شكلية؛
- عقد الملكية؛

- بطاقة الفلاح؛
 - شهادة عدم الاستفادة من الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي؛
 - المخطط الانتاجي؛
 - ميزانية التنوية.
 - 5 الضمانات: بعض الأحيان يطلب البنك ضمانات متمثلة في:
 - ضمانات عينية؛
 - رهون حيازية؛
 - رهن العتاد؛
 - الرهون العقارية؛
 - 6 شروط القرض: هذا القرض يقوم على شروط خاصة أهمها:
 - أنظر الملحق رقم(02).
 - المبلغ المحدود؛
 - الأجل المعطى لتحقيق لا يتجاوز 12 شهرا (وهو أجل ثابت في دفتر الشروط).
 - معدل الفائدة المطبق هو 5,50%.
- ثانيا: دراسة قرض استغلالي (الرفيق) فلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:
- 1 نوع القرض:
 - قرض استغلالي متوسط الأجل(قرض الرفيق).
 - 2 التعريف بالمشروع:
 - تقدم من أجله المقترض الفلاح (س) في إطار تطوير ودعم الفلاحة طلبا لتمويل مشروع يخص انتاج البطاطا في ولاية مستغانم بلدية خير الدين.
 - 3 ملف طلب القرض:
 - ملف طلب القرض لشخص (س) أعده مكتب الدراسات كان مرفقا بالوثائق التالية: انظر إلى الملحق رقم(05).

* طلب قرض رفيق بقيمة: 1119200.00 دج يخص اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرة الفلاحية (بذور، أسمدة) أنظر إلى الملحق رقم (04).

* عقد الملكية، (الملحق رقم 05)، معاينة من طرف خير عقاري الملحق رقم (06) وضمن هذه الوثيقة يوجد كل ما يتعلق بالشخص (س) من اسم و سن وعنوان....، فهو يملك مساحة أرض اجمالية تقدر بـ 1,66 هكتار ويريد تخصيص كل هذه المساحة للاستثمار.

* بطاقة الفلاح ممنوحة من طرف الغرفة الفلاحية الولائية (الملحق رقم 07).

* الحالة الجبائية (الملحق رقم 08).

* فواتير شكلية (الملحق رقم 09-11).

* المخطط الإنتاجي (الملحق رقم 12-15).

* ميزانية الخزينة التنبؤية (الملحق رقم 16).

* شهادة عدم الاستفادة من الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي أو البنك في هذه الحالة البنك (الملحق رقم 17).

4- رأي البنك:

بعد الدراسة والتحليل التي قام بها البنك على هذا الملف التي يمر تقييمه من طرف الخزينة والبنك بخصوص الموافقة على منح القرار للمقترض الفلاح (س). انظر الملحق رقم (18). يصل إلى قرار:

- تمت الموافقة على طلب القرض وتسمى هذه الوثيقة رسالة قبول. الملحق رقم (19).
- بعد الموافقة على منح القرض، يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنح وثيقة تسمى التصريح بالقرض. الملحق رقم (20).

خلاصة:

إن البنك الفلاحي تم إنشائه من قبل الهيئات الحكومية وذلك لتحقيق ضرورة اقتصادية حتمية تقوم على رفع مساهمة الفلاحة بشكل عام في الإنتاج الوطني وكذا مشاركة هذا القطاع على تحقيق الاكتفاء الذاتي الفلاحي.

ويتبع البنك عدة دراسات لمنح القروض الفلاحية معتمد في ذلك على الوثائق التي يتضمنها ملف طلب القرض، وقد يرفض البنك منح القروض في بعض الحالات وهذا راجع إلى الحذر الذي أصبح يميز سياسته والصرامة في تسيير الأموال المقترضة. كما ينبغي على الفلاحين ضرورة احترام تخصيص القروض الفلاحية وآجال التسديد، ودفء الفوائد وغيرها.

خاتمة عامة:

من خلال المعالجة للموضوع تم إظهار واستبيان كل المؤهلات التي تمكن الجزائر أن تكون بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى، فاختلاف الأقاليم وتنوع المناخ والاحتياط الكبير من المياه الجوفية كل ذلك يجبر الدولة على اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالقطاع الفلاحي وما يمكن الوقوف عليه هو ان الدولة لم تتوان في الاهتمام بهذا القطاع حيث رصدت له نفقات هامة في الميزانية السنوية غير أن الاستراتيجيات المتخذة اختلفت لأسباب عديدة فعقب الاستقلال مباشرة سارع الأفراد إلى القطاع الفلاحي غيره من القطاعات بدافع الارتجالية إلى تسيير الفلاحة الشاغرة عن طريق اللجان المنتخبة وأنشأت هياكل خاصة يمكن من القيام بالتسيير الذاتي والذي كان يظهر في محتواه أن العمال هم أصحاب القرار غير أن ذلك لم يكن صحيحا فالحكومة هي صاحبة الموقف، فالسياسة المعتمدة من طرف الدولة في هذا السياق يستخلص منه أنه حل ظرفي استعجالي كان يراد به إشراك العمال في التسيير وفي تقييم الأرباح، غير أن الجهل بأمور التسيير، جعل الفوضى والعشوائية سمة هذه المرحلة رغم مراقبة الحكومة، فكان لا بد من البحث عن البديل.

لن يكون البديل إلا في إطار اشتراكي، استلزم البحث عن وصفة من المعسكر الشرقي فظهر مصطلح الثورة الزراعية كنظام جديد لتسيير القطاع، فرغم أن الثورة الفلاحية غنية في مضمونها وسليمة الى حد بعيد في مبادئها الإنسانية كالتوزيع العادل للأراضي الفلاحية، وإعطاء الحق للفلاح البسيط، ورفع شعار الأرض لمن يخدمها، الاهتمام بالريف والقضاء على أشكال الاستغلال.

فرغم كل ما جاء به هذا النموذج من مزايا إلا أن عدم نجاحه يمكن ارجاعه إلى:

- الثورة الزراعية لم تنجح في الجزائر نظرا لتنامي روح الاتكال وتداخل الصلاحيات وتفشي البيروقراطية، النغيب، السرقة، ويمكن الاستناد بكل المواصفات التي تميز القطاع العمومي وأساسها انعدام الرقابة. بدأت مشاكل القطاع الفلاحي تتعقد أكثر فأكثر خلال هذه الفترة التي تميزت بارتفاع العائدات البترولية فكان لا بد على الدولة أن تعيد النظر في الخطة التي رسمتها بسبب الإفلاس والإهمال الذي لازمها فقد ظهرت إعادة الهيكلة التي كانت من نتائجها الهامة توزيع الأراضي وتعاونيات على الفلاحين لاستغلالها بشكل فردي، ولقد ساهمت الأزمة البترولية إلى الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي باختبار استراتيجية جديدة تمكن من التخلص من الثورة الزراعية وذلك بتكوين مستثمرات فلاحية سنة 1987 معناه الاهتمام الخاص وتدعيم القطاع الفلاحي. أما بالنسبة لسياسة الدعم في الجزائر فعرفت ثلاث مراحل، المرحلة

الأولى كانت قبل سنة 1990، والتي تميزت بوجود النظام الاشتراكي الذي كانت فيه كل المؤسسات والتعاونيات الفلاحية تابعة للدولة، مما جعل الدعم في هذه الفترة لم يكن له أثر على السياسة الفلاحية، بسبب تحمل الدولة كل نفقات القطاع وكل الخسائر التي تحدث فيه بالإضافة إلى أنه لم يعطي للقطاع الخاص الأهمية الكبيرة في تطوير القطاع، والمرحلة الثانية كانت بين 1990-1999 عرفت التوجه نحو اقتصاد السوق الذي نتج عنه تحرير الأسعار. منها أسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي، وأسعار المنتجات الفلاحية، بسبب رفع الدعم على القطاع الفلاحي، مما أثر على المنتجين والمستهلكين، أدى بالدولة إلى التدخل لدعم القطاع بطرق جديدة تمثلت في إنشاء مجموعة من الصناديق تتولى دعم القطاع، ويعتبر الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية من أهم الصناديق، والذي ركز في تقديم الدعم على دعم الإنتاج المواد الغذائية الأساسية (الحبوب، الحليب)، غير أن عدم وصول هذه المبالغ من الدعم إلى أصحابها الحقيقيين ووجود البيروقراطية دفع الدولة بالقيام بإصلاحات جديدة بداية من سنة 2000 بتطبيق المخطط الوطني لضبط والتنمية الفلاحية الذي يهدف إلى استخدام جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع لمواجهة التحولات الاقتصادية الداخلية (اقتصاد السوق)، جعل الدولة تخصص مبالغ مالية هامة من ميزانيتها السنوية ومن الهبات والوصايا وكل الموارد الأخرى المحددة عن طريق التشريع، لتوضع لدى حسابات التخصيص في الخزانة بأسماء الصناديق التي أنشأت لهذا الغرض، لتنفق في تحقيق البرامج المسطرة والمتمثلة في دعم تكثيف أنظمة الإنتاج الفلاحي، دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع، دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، دعم البرنامج الوطني للتشجير، ودعم استصلاح الأراضي بالجنوب. ورغم ما حملته المشروع من إيجابيات إلا أنه عرف كغير العديد من العراقيل نذكر من بينها:

- ظهور البيروقراطية، انتشار الرشوة في المصالح المعنية (قبول بالملف سحب الأموال من الصندوق) إذ غالب ما يتعرض الفلاح إلى مساومات مقابل حصوله على القرض وهذا ما جعل الفلاحين وخاصة الحقيقيون منهم إلى العزوف عن إعداد الملفات.
- تحليل العديد وذلك بإعداد ملفات وهمية أو ملفات عديدة (قروض لأشخاص عديدة مقابل أرض واحدة).

وبعد مرور أربع سنوات من تطبيق هذا المخطط تواصلت الإصلاحات في سنة 2005 لتعطي أكثر صرامة في تسيير مبالغ الدعم بإنشاء الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار، التكفل بدعم الإنتاج الفلاحي وتثمينه ليعوضا الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية، ثم تواصلت الإصلاحات في 2006 بتنفيذ برامج خاصة بالصحراء وبالنهضات العليا

وأخرى بالتنمية الريفية في الهضاب العليا، حيث فتحت لها حسابات تخصيص بالخزينة تخص هذه البرامج في كل من الصندوق الوطني لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، في سنة 2008 من خلال برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي، والذي ينقسم إلى شقين، شق مرتبط بالتطوير الفلاحي بدأ تطبيقه بتوقيع عقود النجاعة مع 48 مرتبط بخصوصيات كل ولاية وقدراتها وتاريخ تنميتها الفلاحية، ويهدف إلى دعم تكثيف الإنتاج في الفروع الفلاحية والاستراتيجية، ومن أجل استعمال عقلائي للقدرات المتوفرة في كل منطقة، وشق ثاني مرتبط بالتجديد الريفي يهدف إلى المحافظة على الأراضي الفلاحية ومهمتها الإنتاجية واثمين الموارد الطبيعية، وتشجيع سكان الريف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامّة المتوفرة في تلك المناطق.

وفي ظل سياسة تطوير القطاع الفلاحي للوصول إلى الاكتفاء الذاتي للحاجيات الوطنية للمنتجات الفلاحية ثم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الذي يعد من الأجهزة الهامة الخاصة بمنح القروض الفلاحية، ويعتبر ضرورة اقتصادية وهيئة مالية ممولّة للقطاع الفلاحي.

يمنح البنك القروض الفلاحية بمختلف أوجهها، أي القروض القصيرة، المتوسطة والطويلة المدى والهدف الأساسي من وراء هذه القروض هو مساعدة الفلاحين في إيجاد الحلول لمشاكلهم الفلاحية وإنشاء المشروعات الفلاحية.

كما ينبغي على الفلاحين ضرورة احترام تخصيص القروض الفلاحية وآجال التسديد، ودفع الفوائد وغيرها، حتى لو تطلب هذا تدخل الدولة من أجل تغطي المشاكل والصعوبات التي يعاني منها الكثير من الفلاحين عند قيامهم بمختلف أنشطتهم الفلاحية.

1- اختبار الفرضيات: التأكيد على صحة الفرضيات.

*الفرضية الأولى: اعتبر القطاع على مر الأزمنة القطاع الهام المنتج للثروات وإحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأجل توفير احتياجات الأفراد من الغذاء.

*الفرضية الثانية: انتهجت الجزائر سياسة فلاحية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتوجات الفلاحية.

*الفرضية الثالثة: للبنك دور هام في تمويل المشاريع الفلاحية من خلال منحة القروض.

2- نتائج البحث: حتى تكون هذه السياسات فعالة يجب أن تراعي الأسس التالية:

- تكثيف التمويل المالي لقطاع الفلاحي وتحديث هيكله؛
- توفير الشروط الضرورية للتنمية المستدامة للقطاع؛
- منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية؛
- يستلزم أحد الحلول الملائمة لكل منطقة على حدى ومراعات خصوصيتها؛
- إدخال التكنولوجيا في شتى الحالات وذلك لرفع مستوى الإنتاج والإنتاجية؛
- التسيير العقلاني للموارد المالية وتحسين الخدمات المصرفية خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصناديق التنمية الفلاحية؛

- توفير الظروف للنمو الفلاحي يعتمد على ذاته؛
- الشفافية في توجيه المساعدات مع المشاركة الفعلية لأصحاب المهنة عن طريق الغرفة الفلاحية.

3- التوصيات:

تم استخلاص التوصيات التالية:

- 1- تنظيم برامج الارشاد الفلاحي مع استخدام الأساليب التقنية الحديثة لتكوين الفلاحين.
- 2- توفير المدخلات الفلاحية المحسنة من بينها البذور ذات المردودية العالية وخاصة منتوج الحبوب، الأسمدة، المبيدات.
- 3- وضع سياسات فلاحية واضحة المعاني والأسس تمكن المزارع من العمل بما خاصة في مجال الري وحماية الأراضي الزراعية واستصلاحها.
- 4- تقديم الدعم المتواصل للفلاحين كتوفير الدعم المالي لتمكين المنتجين من التوسع في الاستثمارات الفلاحية.
- 5- ضرورة إنشاء بنك معلومات الفلاحي يساعد الفلاح لتحديد العوامل المحددة لدالة إنتاج الحبوب.
- 6- ضرورة وضع تسهيلات في شروط منح القرض لفئة صغار الفلاحين.
- 7- خلق الثقة بين البنك والفلاح.
- 8- تشجيع الاستثمارات الفلاحية خصوصا في انتاج المنتوجات الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي والحصول على قاعدة اقتصادية متينة قابلة للتطوير.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

- 1) أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 2) البشير عبد الكريم، "الاقتصاد الجزائري"، دروس وتمرين محلولة، مؤسسة النشر والتوزيع بشلف، الجزائر، 2007.
- 3) بول اساموبليون، ترجمة مصطفى الموفق، "علم الاقتصاد: توزيع الدخل ومكافئة عوامل الإنتاج" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الخامس، 1993.
- 4) الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، الطبعة الثانية، 1987.
- 5) شاكور القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 6) طارق بن موسى الزدجالي، "الاحصائيات الزراعية العربية"، المجلد 31، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، خرطوم، 2011.
- 7) طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة"، دار النشر بالجامعة الإسكندرية، 2001.
- 8) الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 9) عاكف الزعبي، "مبادئ التسويق الزراعي"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 10) عبد الرزاق السنهوري، "القرض والدخل الدائم"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000.
- 11) عبد اللطيف بن أشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 80/62"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.
- 12) عثمان أحمد الغولي، "الزراعة العربية"، دار المطبوعات الجديدة، القاهرة، 1970.
- 13) عمر الصدوق، "التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- 14) عمر الصدوق، "الطبعة القانونية للمخطط الوطني"، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 15) محمد البيرانناؤوط، "طرق الاستفادة من المخلفات الزراعية"، مكتبة دار العربية للكتاب، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
- 16) محمد السويدي، "التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية العالمية"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

- 17) محمد علي محمد، "مؤشرات الدعم الفلاحي"، المركز الوطني للسياسات الفلاحية والإصلاح الفلاحي في سورية، آب، 2008.
- 18) محمد مدحت نصطفى، "اقتصاديات الأراضي الزراعية"، مكتب الدار العربية للكتاب، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
- 19) مصطفى رشدي شيحة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار الجامعة مصر، 1985.
- 20) مقدم مبارك، "الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية"، ديوان مطبوعات الجامعة، الجزائر، 1993.
- 21) يوسف قات، "الدعم الفلاحي ضمن إطار لاتفاقية بشأن الفلاحة"، مؤسسة التسويق الفلاحي، مديرية الدراسات والمعلومات، الجزائر، 2000.

2 - المذكرات ورسائل وأطروحات:

- 1) بومدين وهيبة، "دراسة قياسية لإنتاج الحبوب"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2013.
- 2) قرقوز مريم، "التنمية الفلاحية في الجزائر"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2012.
- 3) حاجي العجلة، "تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997.
- 4) ابح زييري، "الإصلاحات في القطاع الفلاحي وآثارها على تطوره" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996.
- 5) جراج محمد، "آثار الإصلاحات الهيكلية على السياسات الفلاحية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
- 6) غردى محمد، "القطاع الفلاحي واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

3-المجلات:

- 1) رابح زييري، "ردود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر بسكرة، فيفري 2004.

4-الملتقيات:

- 1) الطيب لوح وزير العمل والضمان الاجتماعي، " أثناء مناقشة تقرير المدير العام في الدولة 96 لمؤتمر العمل الدولي"، بجنيف 30 ماي إلى غاية 15 جوان 2007.
- 2) عمر جنينة، مديحة بخوش، بعنوان " دور القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة في الجزائر"، مقدمة ضمن الملتقى الدولي تحت عنوان " استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة أيام 15-16 نوفمبر، 2012

5-التشريعات، التقارير والدوريات:

- 1) إصدار تعليمات 1985/08/14 التي تتضمن تعديل قانون 87-19 وتحدد شروط وكيفيات كراء وبيع الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية.
- 2) الإصلاحات الجريدة الرسمية، قانون 90-25 المؤرخ في 18/11/1990.
- 3) المرسوم التنفيذي رقم 95-01 المؤرخ في 28/02/1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83 المؤرخ في 17/12/1997.
- 4) المرسوم التنفيذي رقم 97-482 المؤرخ في 15/12/1997، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83 المؤرخ في 17/12/1997.
- 5) المرسوم التنفيذي رقم 111-2000 المؤرخ في 30 ماي 2000، محدد كيفيات تسيير حساب الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 31، بتاريخ 04/06/2000.
- 6) المرسوم التنفيذي رقم 119-2000 المؤرخ في 26 صفر عام 1421 الموافق ل 30 مايو 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 53، بتاريخ 27 جمادى الأولى 1421 هـ الموافق ل 27 أوت 2000. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 67، بتاريخ 6 شعبان 1423 هـ الموافق ل 17/10/2002.
- 7) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، بتاريخ 7 ربيع الأول 1424 هـ الموافق ل 8 يوليو 2003.
- 8) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1426 هـ الموافق ل 26 يوليو 2005.
- 9) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المؤرخ في 8 جمادى الثانية 1427 هـ الموافق ل 4 يوليو 2006.
- 10) وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية، برنامج تكثيف الإنتاج الفلاحي، الجزائر، 1998.
- 11) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
- 12) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقرر رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000، المحدد شروط التأهيل لدعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكيفية دفع الإعانات.

- 13) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية، 2000.
- 14) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج الاستصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 1998.
- 15) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2000.
- 16) بيان الاقتصاد الاجتماعي 1967، أمبات، 7 ماي 1890.
- 17) البنك الجزائري، تطورات الاقتصادية والتنمية في الجزائر، التقرير السنوي 2010.
- 18) المنظمة العربية للتنمية الفلاحية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي في الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر 2009.
- 19) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من السنة 2000، الدورة العادية، السادسة عشر، 2000.

6-مواقع الانترنت:

1) الديوان الوطني للاحصائيات www.Ons.dz